دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	وثائق الوقف الكويتية وأهميتها التاريخية 1263 - 1382 هـ / 1847 - 1963 م
المصدر:	حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	الكندري، فيصل بن عبدالله
المجلد/العدد:	الحولية25, الرسالة226
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الصفحات:	8 - 132
رقم MD:	476836
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, AraBase
مواضيع:	المجتمع الكويتي، الوثائق التاريخية، علم دراسة الوثائق، الوقف الكويتي، الكويت، الجوانب الإجتماعية، الجوانب الإقتصادية، التركيب الوظيفي، الدراسات التاريخية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/476836

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الرسالة ٢٢٦

وثائق الوقف الكويتية
وأهميتها التاريخية
١٢٦٣-١٣٨٢هـ/ ١٨٤٧-١٩٦٣م

د. فيصل عبدالله الكندري
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والعشرون - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

المؤلفة:

د. فيصل عبدالله أحمد الكندري

- دكتوراه في التاريخ الحديث (تاريخ الدولة العثمانية) – جامعة مانشستر ببريطانيا عام ١٩٩٣م.
- أستاذ مساعد بقسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الكويت.
- عضو هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (٢٠٠٠–٢٠٠٤).
- رئيس تحرير المجلة العربية للعلوم الإنسانية – جامعة الكويت (مايو ٢٠٠٣ – حتى الآن).

الإنتاج العلمي:
الأبحاث:

١ – بحث باللغة الإنجليزية بعنوان: "Salman Reis and His Report of 931h./1525" المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد السابع والثامن، تونس (زغوان)، أكتوبر ١٩٩٣، ص١٠٣–١٢٦.

٢ – «مِنَح ربّ البريّة في فتح رودس الأبيّة، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثامنة عشرة، الرسالة الثانية والعشرون بعد المائة، ١٤١٧–١٤١٨هـ/ ١٩٩٧–١٩٩٨م.

٣ – «الملاح والجغرافي بيري ريس»، دراسات جغرافية، الجمعية الكويتية الجغرافية، العدد ٢٣٤، نوفمبر ١٩٩٩م.

٤ – «الفرمانات السلطانية»: دراسة في نظم ورسوم الفرمانات الهمايونية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة ١٥١، الحولية الحادية والعشرون، ٢٠٠٠–٢٠٠١.

٥ – «نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف: ١٢٦٣–١٣٤٨هـ/ ١٨٤٧–١٩٣٠م»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٧٨، ربيع ٢٠٠٢، السنة العشرون، ص١١–٣٩.

٦ – الحملة العثمانية على الإحساء ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م: من خلال الوثائق العثمانية، إصدار خاص، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ٢٠٠٣م.

المحتوى

الملخـص

تتناول هذه الدراسة الوثائق الوقفية التي تعتبر أقدم المصادر المحلية، فاخترنا أن نجعلها مصدرنا لكتابة هذا البحث الذي يتعلق بدراسة الوثائق الوقفية في الكويت، ونوضح أهميتها التاريخية، وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: نعالج في القسم الأول التعريف بعلم الوثائق أو الدبلوماتيك، ونوضح أهميته، كما نناقش إسهامات العلماء المسلمين في هذا العلم الذي أطلقوا عليه اسم علم الشروط والصكوك، ويعود لهم الفضل في وضع أسسه وقواعده، وجاء الفرنسيون بعد ذلك وطوروه بما يتماشى مع روح العصر.

كما حاولت الدراسة تطبيق أسس هذا العلم وقواعده على وثائق الوقف الكويتية التي بين أيدينا. وفي القسم الثاني تتطرق الدراسة لتوضيح فقه لغة الوقفيات لتوضيح الظواهر اللغوية وتطور الكلمات والمصطلحات الواردة فيها، كما تعنى الدراسة بمعرفة أدوات الكتابة من الأحبار والورق والمخطوط والأختام.

وفي القسم الأخير نتحدث عن الأهمية التاريخية لوثائق الوقف والوصايا فنستطيع القول بأنها تساعدنا على معرفة أسماء القضاة السنة والشيعة، وتاريخ بقاء كل منهم في هذا المنصب، ويمكننا القول بأن أسرة العدساني، تولت منصب القضاء لمدة ١٧٨ عاماً.

أما عن الجوانب الاجتماعية: فتعرّفنا وثائق الوقف التركيبة الاجتماعية للمجتمع الكويتي من خلال استعراض أسماء الواقفين أو الشهود أو النظار، وتعتبر الوقفيات هي المصدر الوحيد لتعرف الأحياء السكنية القديمة، وأسماء من سكن بها، وتخبرنا عن فئات المجتمع الكويتي.

كما تلقي وثائق الوقف أضواءً على الجوانب الاقتصادية في مجتمعنا القديم، ومن خلال الوقفيات تم تحديد ثلاثة أنواع من العملات التي تم تداولها في الكويت

وهي: القران الفارسية والريال النمساوي والروبية الهندية. كما نستطيع معرفة قيمة العقار في كل منطقة من مناطق الكويت. وتشير وثائق الوقف إلى التركيب الوظيفي (أو الهيكل المعماري) لمدينة الكويت، وتكونت من ثلاث قطاعات هي الواجهة البحرية والأسواق والمناطق السكنية.

كما تمدنا الوقفيات بمعلومات وافية عن أنواع الأوقاف التي انتشرت في الكويت، ولا سيما الأوقاف التي انفردت بها الكويت، وهي وقف الحظرة، ووقف البكشة.

المقدمة

لو تصفحنا معظم الكتب التاريخية لوجدناها تتحدث عن الأوضاع السياسية والعسكرية وسير القادة والحكام وأحوالهم، وخلال العقود الماضية لم تعد تلك الدراسات تطفئ لهيب عطش المؤرخين المحدثين الذين بدؤوا يتحدثون عن تاريخ الشعوب بنفس الدرجة أو ربما أكثر من حديثهم عن تاريخ الحكام، وعكفوا على النظر في دراسة أسباب ظهور حضارات الأمم الماضية واختفائها، وفتحوا بذلك الآفاق لصفحات جديدة في كتابة التاريخ، تتعلق بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، الذي لم يحظ بعناية أكثر المؤرخين السابقين واهتمامهم.

وكانت أصوات هؤلاء المؤرخين خافتة في البداية، ولكنها بدأت تعلو مع الأيام مع ظهور الحاجة إليها عندما بدؤوا يستخرجون كنوزاً كثيرة من المعرفة التاريخية والإسهام البشري، وتشجعوا أكثر على توجيه انتقادات لبعض المناهج القديمة التي درست الحوادث، وانصرفت عن الحديث عن البنية الاجتماعية للسكان، وطالبوا بالتوجه إلى دراسة العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي، الأمر الذي ساعد على ظهور علوم جديدة لم تكن معروفة عند المؤرخين قبل القرن التاسع عشر الميلادي.

كما شهدت الفترة الأخيرة دعوة جيل من المؤرخين إلى السعي الحثيث للبحث عن مصادر جديدة تعينهم على إنجاز مهمتهم على أكمل وجه من أجل الوصول إلى الحقيقة المنشودة، فتعرفوا علوماً جديدة من مثل علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم السكان (الديمغرافيا) وعلم الآثار (الاركيولوجيا)، وغيرها من العلوم المساندة التي توافرت لدى المؤرخين، وساعدت على إخراج دراسات على غاية كبيرة من الأهمية عندما تم توظيف هذه العلوم المساندة لدراسة ماضي شعب من الشعوب. ومن ثم أدى ذلك إلى تفاعل العلوم الإنسانية مع الاجتماعية بغية الوصول إلى المعرفة التاريخية المرجوة.

وكلّ ذلك أماط اللثام عن مصادر أخرى وضعت أمام المؤرخ لتكون عوناً له في دراساته الاقتصادية والاجتماعية، وبدأ الاهتمام بوثائق المحاكم الشرعية وسجلاتها، ووثائق الوقف[١]، والمراسلات والأوراق الخاصة، والجمعيات الخيرية ونشاطاتها، وأرشيف المؤسسات الدينية، والشركات، وسجلات التجار ودفاترهم، هذا بالإضافة إلى كتابات عوام الناس وبسطائهم، فتوسع اهتمام المؤرخين ليشمل شريحة أكبر من شرائح المجتمع المختلفة[٢].

وفي هذا الإطار نلاحظ أن التاريخ الحديث لدولة الكويت قصير موازنة مع بعض حضارات المنطقة، وعلى الرغم من قرب تلك الحوادث منا فأقدمها لا تتجاوز أربعمائة عام، فإننا وللأسف الشديد نعاني من قلة الكتابات التي تناولت تاريخ الكويت ووضعها السياسي أو الداخلي خلال القرون الأولى لتأسيسها، وهذا راجع لانتشار الأمية، بالإضافة إلى إهمال التدوين، وحتى أولئك الذين عرفوا القراءة والكتابة ابتعدوا كثيراً عن تدوين الأحداث المحلية منها والخارجية. وذلك لانشغال الناس آنذاك في البحث عن لقمة العيش في رحلتي الغوص على اللؤلؤ، والسفر للتجارة، والحروب مع بعض القوى المحلية في شبه الجزيرة العربية.

مصادر الدراسة

إن ندرة المصادر التاريخية المتعلقة بالكويت دفعتنا للبحث عن الأصول التاريخية، ولو لم تكن لها علاقة مباشرة بالتاريخ، فوقع في أيدينا وثائق مهمة هي الوثائق الوقفية أو الوقفيات (التي يطلق عليها محلياً اسم العدسانيات: وسميت بذلك نسبة لأسرة آل عدساني التي تقلد كثير من أفرادها منصب القضاء في الكويت، واشتهرت هذه الوثائق بأختام قضاة العداسنة)، وهي تتناول بصورة مباشرة الحياة الوقفية في الكويت، كأن يذهب أحد الأفراد إلى القاضي، ويوقف بيته أو دكانه على وجه من وجوه الخير أو يوقفه على ذرّيته، فيطلب إثبات ذلك الوقف بوثيقة مختومة بإمضاء القاضي والشهود.

ولقد كشفت تلك الوثائق مادة دسمة عن كثير من أوجه النشاط الداخلي الديني والسياسي والاجتماعي لسكان الكويت. وهي بلا شك ستسد ثغرة في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر.

وبما أن هذه الوثائق الوقفية تعتبر أقدم المصادر المحلية التي تقدم مادة أصيلة غير معروفة، حيث لم تصلها يد الباحثين بعد بصورة موسعة، اخترنا أن نجعلها مصدرنا لكتابة هذا البحث الذي يتعلق بدراسة الوثائق الوقفية في الكويت، ولتوضيح أهميتها التاريخية. أما بعدها الزمني فإن هذه الوثائق تغطي الفترة من عام ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م، وحتى عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م الذي توفي فيه الشيخ عبدالعزيز حمادة، وهو آخر قضاة الكويت ممن ورد ذكرهم في هذه الدراسة.

وبناء على ذلك فإن وثائق الوقف المحلية (العدسانيات) تدخل ضمن تخصص المؤرخين والمهتمين بالوثائق على وجه العموم، وهي تتعلق بعلم الدبلوماتيك أو علم دراسة الوثائق، وهو العلم الذي يوضح الأسس والقواعد العامة التي يمكن من خلالها معرفة الوثائق الصحيحة من المزيفة. كما أن هذه الوثائق هي محل اهتمام الباحثين في تاريخ الكويت ومنطقة الخليج العربي خلال العصرين الحديث والمعاصر.

ووثائق الوقف الكويتية لا تقل أهمية عن الوثائق المحفوظة في الأرشيفات البرتغالية والعثمانية والهولندية والإنجليزية والروسية وغيرها، التي تتعلق بالأحداث السياسية، بل هي مكملة لها، كما تعتبر مصادر جديدة مساندة للوثائق الأخرى، باعتبار أن وظيفة المؤرخ تتركز في البحث على مصادر أولية جديدة مهما كان مصدرها ونوعها، لأنها ستعينه على أداء مهمته، وتفتح له الآفاق الواسعة لمعالجة مواضيع جديدة خدمة للبحث العلمي الذي هو بصدده، ولا سيما في مجال الدراسات التاريخية.

أهمية وثائق الوقف

وتأتي أهمية وثائق الوقف بالنسبة لدارس تاريخ منطقة ما، لكونها تتعلق بمختلف أوجه الحياة من خلال عقود البيع والشراء والاستبدال والرهن والمبادلة قبل أن تؤول إلى الوقف، فضلاً على أنها توضح الجانب المعماري من تلك الأبنية الموقوفة، فهي والحالة هذه تعدّ من أهم المصادر الضرورية لدراسة الآثار والمنشآت المختلفة في أيّ عصر. وزيادة على ذلك فإن تلك الوثائق تحتوي كثيراً من المصطلحات المتعارف عليها وقت تحريرها، سواء كانت معمارية أو قانونية أو إدارية أو مصطلحات محلية(٣).

وإذا أمعنا النظر في وثائق الوقف نجدها تناولت الوثائق المتعلقة أساساً بقضايا الوقف والملكيات الخاصة، وما نتج عنها من بيع وشراء وتحديد إرث أو هبة، كما تحتوي معلومات لها صلات وثيقة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للحياة داخل الكويت، وهي التي لا تتطرق إليها الوثائق السياسية.

الدراسات السابقة

تركزت الأبحاث في الكويت في السنوات الأخيرة على وثائق الوقف، فمن أوائلها تلك الدراسات التي تناولت الوقفيات في الكتاب الذي ألفه كلّ من محمد إبراهيم الشيباني وبراك المطيري وهو: «**الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق**»، وهو من إصدارات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، عام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م. ويتضمن صوراً للوثائق الأصلية الموجودة بالمركز، مع ذكر ملخص عن كل وثيقة.

وبعد سنة ظهرت ثلاث دراسات لوثائق الوقف؛ فقد نشرت الأمانة العامة للأوقاف: أولاً – الدراسة التي قام بها الباحث: محمد بن ناصر العجمي بعنوان: «أضواء على الحجج الوقفية الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف»، استهله العجمي بدراسة مكونة من سبع صفحات أشار فيها إلى بعض الملامح العامة لهذه الحجج الأصلية وما تحتويه من معلومات.

ثانياً – أما الدراسة الثانية التي صدرت عام ١٩٩٥م فهي التي قام بها الباحث وليد عبدالله المنيس من قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، ونشرها بعنوان: «**الخصائص العامة لوثائق الوقف الكويتية: تحليل عام**»، تناول مؤلفها أهم الخصائص التي تميز وثائق الوقف وبلغت ١٥ خاصية، فمهد بذلك الطريق أمام من يريد أن يتناول هذه الوثائق بالدراسة، فبيّن للقراء الموضوعات التي بإمكانهم معالجتها في الدراسات المستقبلية.

ثالثاً – أما الدراسة الثالثة – والأهم من بين تلك الدراسات – فقد قامت الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت بطباعة «**سجل العطاء الوقفي**» في جمادى الآخرة ١٤١٦هـ/ نوفمبر ١٩٩٥م، وهو كتاب كبير الحجم، ويقع في ٧٠٣ صفحات، ونسطر هنا شكرنا وتقديرنا للأمانة العامة لهذا الجهد المبذول، ونعتز بدورها في خدمة العلم؛ لأنها قامت بحفظ الوثائق، كما أتاحت للباحثين إمكانية الاطلاع عليها بغية دراستها، لما لها من أهمية بالغة تتمثل في كونها تلقي الضوء على المجتمع الكويتي خلال العقود الماضية، وتعكس الوجه الإيجابي للعمل الخيري آنذاك.

ملاحظات على سجل العطاء الوقفي

على الرغم من الجهد الواضح المبذول في إعداد هذا السجل والذي نقدره ونثمنه فإننا بصفتنا باحثين ومن المشتغلين بالوثائق نجد لزاماً علينا أن نسجل بعض الملاحظات على هذا السجل ليسهل على الأمانة العامة للأوقاف استدراكها في المستقبل عند الإعداد لطباعة هذا الكتاب، وهي:

١ - لا بدّ من الإشارة إلى كيفية وصول هذه الوقفيات إلى الأمانة العامة للأوقاف، فضلاً عن الجهات التي كانت تشرف على إصدارها، ولم تذكر لنا شيئاً عن أماكن وجودها وطرق حفظها، وهنا نتساءل هل هذه هي كل الوقفيات التي تمتلكها الأمانة أو أن هناك بعضاً لم ينشر في هذا السجل؟ وكان لا بد من الإشارة إلى الجهات الأخرى التي تمتلك مثل هذه الوقفيات مع تبيان الفارق بين كل جهة وأخرى، ونخص بالذكر هنا الوقفيات الموجودة لدى مركز المخطوطات والتراث والوثائق في منطقة الجابرية بدولة الكويت.

٢ - خلو العنوان من الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الوثائق أو الوقفيات، ولو وضعت هذه الفترة لأدرك القارئ منذ الوهلة الأولى أولى الوقفيات وآخرها. كما لم يراع التسلسل التاريخي في وضع الوقفيات في هذا السجل فنجد الوقفية التي تعود للعام ١٣٢٥هـ وضعت في صفحة ٤٤٩ بينما وضعت الوقفية التي تعود لعام ١٢٨٥هـ في صفحة ٤٦٥.

٣ - زود الكتاب بفهرس أبجدي لأسماء الواقفين فقط، وكان الأفضل لو تم تزويد الكتاب بفهرس آخر بحسب أقدمية تاريخ كل وقفية، وكذلك بفهارس الأعلام وأسماء الأماكن والبقاع. كما ذكر في هذا الفهرس رقم الملف، ولم يتم توضيح المقصود به.

٤ - من أجل تسهيل مهمة القارئ قام المشرفون على الكتاب بإعداد مختصرات للوقفيات، وتم طباعتها ولكن - ومع الأسف الشديد - لم يتم التقيد بسياسة واحدة خلال الكتاب من أوله إلى آخره، فلاحظنا ثلاث حالات هي:

أ – وضع التعريف بالوقفية أولاً ثم صورة الوقفية.

ب – وضع الوقفية أولاً ثم التعريف بها في الصفحة المقابلة.

ج – وضع التعريف على الصفحة اليسرى ثم الوقفية في الصفحة التالية.

ومما لا شك فيه أن هذه الطريقة المتغيرة تربك القارئ.

٥ – يلاحظ في بعض التعريفات وجود قراءات خطأ لأسماء الأشخاص، وأحياناً أخرى في تحديد سنوات تحرير الوقفيات.

٦ – يلاحظ دارس الوقفيات فقدان الأصول، وتم تعويض ذلك بوضع صيغة مطبوعة بدل صورة الوقفية الأصلية، ولا توجد أية إشارة إلى مكان الأصل أو وضعيته.

٧ – كما يلاحظ أن بعض الوقفيات لا يوجد لها صور في الكتاب، واكتفى القائمون بوضع تعريف الوقفية فقط، وتم الاستعاضة عنها بوضع صور لبعض مساجد الكويت القديمة، ولم نجد أي تفسير لهذا العمل. ونعتقد بأنه طالما تم التعريف بالوقفية فهذا يعني أن الأصل موجود في مكان ما!.

٨ – لم تحاول الأمانة الإجابة على كثرة الأختام الموجودة على الوقفيات، فمثلاً يلاحظ وجود ختم للبلدية في أسفل الوقفية ص٩٦، بينما يوجد ختم آخر لدائرة الأوقاف العامة في أعلاها.

٩ – يلاحظ وجود صور لثلاث وقفيات في صفحة واحدة كما حدث في صفحة ١١٨ دون داع لذلك، علماً بأن المنهج المتبع في نشر النصوص يقتضي وضع وقفية في كل صفحة مع التعريف بها.

١٠ – عند نشر صور الوقفية الأصلية يلاحظ عدم نشر الوقفية كاملة كما في صفحة ١١٢.

١١ – لو حاول القائمون على إصدار الكتاب طباعة نصوص الوقفيات كاملة لقدموا خدمة كبيرة للقراء، ولا سيما وأن ذلك سيساعدهم على تعرف الخطوط بسهولة، ولو ألحق ذلك بصورة من الوقفية الأصلية لصار الكتاب مكتملاً.

١٢ - يلاحظ عبث بعض الأشخاص بالوقفيات الأصلية، فقد وجدت بعض الوقفيات مخرومة لوضعها داخل ملفات، هذا علاوة على وضع أختام الإدارات المختلفة على الوقفيات الأصلية كما هو الحال في وقفية ص٢٢٠ التي تحمل خمسة أختام؛ أو كتابة بعض العبارات على هامش بعض الوقفيات مثل عبارة: «سجلت بدفتر الأهلي جلد ٢» في أعلى صفحة ٩٦ وصفحة ١٣٢؛ أو أن توضع خطوط تحت أسماء الواقفين كما في صفحة ١١٨ وصفحة ٢٨٤؛ أو أن تكتب عليها عبارات بعيدة عن مضمون الوقفية كما هو الشأن في الملاحظة المدونة للسيد وكيل الأوقاف كما في صفحة ٢٥٢.

أما عن الدراسات التخصصية الأخرى التي ظهرت استناداً إلى وثائق الوقف فقد ساهم فيها د. وليد المنيس بمقالة عام ١٩٩٨م بعنوان: «**المكونات العمرانية لمدينة الكويت في وثائق الوقف الكويتية**»(٤)، وأوضح فيها المسميات والمصطلحات الدالة على المكونات العمرانية والحضرية في مدينة الكويت في هذه الوثائق.

وكان آخر هذه المساهمات دراستنا المنشورة عام ٢٠٠٢م حول: «**نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف**»(٥) التي تناولنا في القسم الأول منها إسهامات المرأة في الوقف، ورعاية الفقراء والمساكين وعتق رقاب العبيد. وفي القسم الثاني عناية المرأة بأوقافها من خلال إسهاماتها في عمليات البيع والشراء للبيوت والدكاكين، قبل أن نخلص إلى القول بأن المرأة في الكويت كانت تشرف على إدارة وقفها بنفسها.

من كل ما سبق يتضح لنا أهمية دراسة الوقف انطلاقاً من تطبيق قواعد علم الدبلوماتيك ونظمه أو علم دراسة الوثائق على الوثائق الوقفية لاستخلاص القواعد العامة التي تميز مثل تلك الوقفيات. وهذا ما نحاول معالجته من خلال جانبين: الأول يتعلق بتعريف علم الدبلوماتيك أو علم تحقيق الوثائق، وموضوع هذا العلم يركز على دراسة الوثائق من الناحية الشكلية؛ أي: أن تكون الوثيقة مطابقة لأسس القواعد المعمول بها، وبمتابعة ما يقترن به من دراسة الأوراق والأحبار والألوان والخطوط، ثم ينتقل هذا العلم ليتناول الخصائص الداخلية للوثيقة كلغة الوثيقة وأسلوب الكتابة.

أما القسم الثاني فيتعلق بتطبيق قواعد علم الوثائق على وثائق الوقف لاستخراج الأسس والقواعد العامة لتحرير الوقفية، ومعرفة السمات الداخلية لها، وتناولنا فيها فقه لغة الوقفيات وأدوات الكتابة والأختام، وركزنا على أختام القضاة دون غيرهم لعدم الإطالة.

ويتناول القسم الثالث أهمية وثائق الوقف بالنسبة للمؤرخ ونوع المعلومات التي بإمكان الباحث الحصول عليها أو استخلاصها من وثائق الوقف. ويمكن تلخيصها في معرفة الجوانب الثقافية من خلال معرفة أسماء القضاة، **وتعرف التركيب الاجتماعي** لمجتمع الكويت، والاطلاع على الجوانب الاقتصادية من خلال معرفة العملات المتداولة في الكويت، ومعرفة قيمة العقار في مختلف الأحياء القديمة. هذا بالإضافة إلى **تعرف التركيب الوظيفي** لمدينة الكويت، وأنواع الأوقاف.

ولإتمام هذه الدراسة كان لزاماً علينا أن نطلع على الوثائق الأصلية الموجودة في الكويت، وهي تتوزع على إدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأوقاف، وعلى مركز المخطوطات والتراث والوثائق بمنطقة الجابرية(٦). وتمتلك الأمانة العامة للأوقاف ٤٤ وقفية أصلية؛ بينما يحتفظ المركز الثاني بـ ٤٠ وقفية أصلية.

كما تطلبت منا طبيعة الدراسة إجراء مقابلات عديدة مع عدة أشخاص لاستقاء الكثير من المعلومات التي لم تتوافر في الكتب، ولا زالت موجودة في ذاكرة الكثير ممن قابلناهم؛ لذا نود أن نعبر عن عميق شكرنا وتقديرنا لكل من ساعدنا في ذلك، وهم: أستاذنا المؤرخ **سيف مرزوق الشملان**، والأستاذ **محمد عبدالهادي جمال**، والأستاذ عباس القطان، والمقدم **علي يوسف المزيدي**، وأ. د. **عبدالمحسن عبدالعزيز حمادة**، كما لا يفوتني أن أشكر الفنانة **مي محمد الشراد** على تفضلها برسم أختام القضاة.

هذا وقد حرصنا على تزويد هذه الدراسة بنسخ مصورة لبعض الوثائق التي تطرقنا لها، وقد ارتأينا إعادة الطباعة برسم الكلمات كما وردت في الوثائق الأصلية دون تعديل أو تصحيح لإعطاء القارئ فكرة عن لغة العصر الذي كتبت به تلك الوقفيات، وألحقت الدراسة بنسخ مصورة من تلك الوثائق.

الهوامش

١ – الوقف في اللغة هو الحبس، وشرعاً هو حبس العين على حكم الواقف والتصدق بالمنفعة. انظر: الطرابلسي (برهان الدين إبراهيم بن موسى)، **الإسعاف في أحكام الأوقاف**، ط٢، القاهرة: مطبعة هندية، ١٩٠٢، ص٣-٥. والأصح أن يقال وقفت وليس أوقفت. شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، جـ٢، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨، ص٥١٠.

٢ – د. ناصر الدين السعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية: الفترة الحديثة**، ط١ (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١) ص١-ب.

٣ – د. السيد عبدالعزيز سالم، **التاريخ والمؤرخون العرب**، الإسكندرية، ١٩٨١، ص١٣٩ – ١٤٠.

٤ – د. وليد عبدالله المنيس، **المكونات العمرانية لمدينة الكويت في وثائق الوقف الكويتية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت (العدد ٨٩، سنة ١٩٩٨) ص١٥-٩٢.

٥ – د. فيصل الكندري، **نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٧٨، جامعة الكويت، ربيع ٢٠٠٢، ص١١-٣٩.

٦ – وأود التقدم هنا بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذين: **عماد المطوع وأحمد السعيد** من إدارة الشؤون القانونية: الأمانة العامة للأوقاف، وكذلك للأستاذين: **محمد إبراهيم الشيباني وبراك المطيري**: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، وذلك للخدمات والتسهيلات التي قدموها للباحث أثناء إعداد هذه الدراسة، كما أنهم وضعوا كافة الإمكانات المتاحة تحت تصرف الباحث ولا سيما الوثائق الأصلية.

الفصل الأول
أولاً - علم دراسة الوثائق (أو الدبلوماتيك)

الدبلوماتيك باللغة العربية هو علم دراسة الوثائق وتحقيقها ونقدها، وهو علم يدرس الوثائق، ويحدد القواعد العامة بقصد التمييز بين الوثائق الصحيحة والمزيفة. كما أنه يدرس كيفية تحرير الوثائق من أول حرف حتى النهاية. والوثيقة: هي المصدر الأصلي والأساسي الذي يعتمد عليه المؤرخ أو الباحث، وهي المادة الخام التي ينسج منها ما يكتبه(١).

والوثيقة في اللغة العربية مشتقة من كلمة وَثِقَ، ويقال وَثِق به إذا ائتمنه، والميثاق: العهد، والمواثقة: المعاهدة، والوثيقة: الشيء المحكم، وجمعها: وثائق، ويقال أخذ بالوثيقة في أمره: أي بالثقة، واستوثق منه أي أخذ منه الوثيقة(٢). ووثّق فلاناً أي قال فيه بأنه ثقة، ومنه وثّق العَقد: سجّله بالطريق الرسمي فكان موضع ثقة، وكذلك قولهم: توثّق في الأمر: أي أخذ فيه بالوثيقة أو بالثقة(٣)، والوثيقة: المستند ونحوه. أما كلمة «وثيقة» ducument فهي مشتقة من الأصل اللاتيني docere بمعنى يعلّم.

وعلم الوثائق أو الدبلوماتيك: هو العلم الذي يبيِّن القواعد التي يمكن بها التمييز بين الوثائق الصحيحة والمزيفة، وهو يدرس الوثائق الرسمية في مختلف العصور ليبين التغيرات التي طرأت عليها بين فترة وأخرى، وهو علم يهتم أيضاً بدراسة الأجهزة والإدارات المختلفة التي تشرف على إصدار الوثائق سواء كانت مؤسسات أو دوائر حكومية، أو محاكم وقضاة أو أشخاص(٤).

ودور الوثائقي يسبق عمل المؤرخ، فيأتي الوثائقي أولاً، ويقوم بوصف الوثيقة وتحديد تاريخها، وعصرها، فإذا أجازها من الناحية الشكلية، وأرجعها إلى أصلها وإلى الفترة الزمنية التي كتبت فيها، يأتي بعد ذلك دور المؤرخ ليدرس المادة التاريخية، ويتحقق بما فيها من معلومات، ويقوم بتشييد بناء البحث التاريخي، لذا فعلم

الدبلوماتيك أو الوثائق يعتبر من أهم العلوم المساعدة لعلم التاريخ حيث يستعين به المؤرخ لفهم مصادره ونقدها، وتقدير قيمتها التاريخية. وبذلك نستطيع القول بأن الهدف الأساسي من التوثيق هو تقديم الوثيقة خالية من كل دس وتزوير، وهي صحيحة النسبة إلى عصرها وصاحبها.

ونتيجة لهذا الارتباط، فإن علم الدبلوماتيك أو دراسة الوثائق رافق ازدهار علم التاريخ، وبما أن الوثائق تعتبر مصدراً مهماً من مصادر كتابة التاريخ، إذ بإمكانها أن تنفي الحدث التاريخي أو أن تثبته فإن على العلماء أن يبذلوا جهدهم لإيجاد تاريخ جديد يقتصر على القضايا والحوادث التي وقعت فعلاً ويوثق بصحتها(٥).

وكان الاعتقاد السائد في السابق بأن مؤسس هذا العلم راهب فرنسي يدعى دوم جان مابيلون D. J. Mabillon (١٦٣٢–١٧٠٧م) وقد ألف هذا العالم أول كتاب في هذا الموضوع عام ١٦٨١م، فهو من أهم المراجع في نشأة الدبلوماتيك، إذ تناول فيه قواعد النقد التي يمكن الاعتماد عليها لنقد أية وثيقة(٦)، وبذلك زعموا بأن مابيلون هو الذي أوجد القواعد الأساسية التي تعتمد عليها دراسة الوثائق(٧).

موضوع علم الوثائق أو الدبلوماتيك

وبما أن الوثائق تعتبر مصدراً مهماً من مصادر التاريخ، فهي بذلك تحتاج إلى جهود كبيرة ومضنية لدراستها ليس من حيث المضمون فقط، وإنما من حيث الشكل أيضاً، وذلك لتمييز الصحيح من المزيف، وعلينا هنا مراعاة الدقة التامة من أجل تقديم الوثيقة محققة وخالية من كل دس أو تزوير، وأن تكون صحيحة النسب إلى عصرها وصاحبها. وهنا لا بد من توافر نوعين من الصحة: سلامة الشكل من التحريف (الصحة الدبلوماتيكية)، وسلامة المضمون من التزوير (الصحة التاريخية).

١ – الصحة الدبلوماتيكية أو الشكلية: والمقصود بها أن تكون الوثيقة مطابقة للأسس والقواعد المعمول بها في الديوان أو الجهة التي صدرت عنها الوثيقة، وكان للدواوين المختلفة قواعد ثابتة لا تتغير في كتابة الرسائل، وتختلف هذه القواعد من ديوان لآخر ومن دولة لأخرى، ويمكن تحديد القواعد من خلال دراسة مجموعة

كبيرة من الوثائق. وعلى دارس الوثائق أو البلوماتيكي أن يتأكد من صحة الوثيقة عن طريق دراسة شكلها، لمعرفة خصائصها الخارجية والداخلية.

فالخصائص الخارجية تشتمل على كل ما له علاقة بالمواد التي استخدمت في الوثيقة مثل: طريقة الكتابة وتنظيم الوثيقة، والمواد المستخدمة في الكتابة كالرق والبردي والورق والأحبار والألوان[٨]، وعليه فإن دارس الوثائق يجب عليه أن يعرف أنواع الخطوط والأختام المستخدمة، وأن يبين مواطن التلف والتزييف والتحريف إن وجدت[٩]، دون أن يهمل الخصائص الداخلية التي تتعلق بلغة الوثيقة وأسلوب الكتابة، والعبارات المستخدمة في العصر المراد دراسته، ومعرفة هذه الخصائص ستعينه على التحقق من صحة الوثيقة شكلياً[١٠].

٢ - الصحة التاريخية أو المضمون: أي أن يكون مضمون الوثيقة يتماشى مع الأحداث التاريخية التي وقعت في نفس الزمن الذي تنتمي إليه الوثيقة، وألا تحتوي معلومات مخالفة للحقيقة؛ لأنه قد يلجأ بعض الناس إلى هذه الطريقة لتزوير الحقائق التاريخية وتقديم معلومات مغلوطة.

ومن أمثلة تزوير الأصول التاريخية في تاريخنا الإسلامي ما قام به الخليفة العباسي المأمون (١٩٨-٢١٨هـ/ ٨١٣-٨٣٣م) عندما حذف اسم الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان من مسجد الصخرة في بيت المقدس، ووضع اسمه مكانه، ولحسن حظ المؤرخين فإن عملية التزوير هذه لم تكن متقنة حيث نسي أن يغيّر التاريخ وهو عام ٧٢هـ، فتم كشف هذا التزوير[١١].

ونود التأكيد هنا بأنه يتعين على المؤرخ باعتباره دارساً للوثائق بأن يتحقق من صحة الأصول؛ لأنه إذا بنى بحثه على أصول مزورة أو خاطئة فهذا سيقوده إلى نتائج لا تمت إلى الواقع بصلة.

كما يتوجب على الباحث أيضاً أن لا يسلّم بصحة كل وثيقة تقع بين يديه حتى يتأكد من صحتها، ومن ثم يقوم باستخلاص الشواهد التاريخية منها. وفي الوقت الحالي يقوم العاملون في الأرشيفات - وفي علم الدبلوماتيك على وجه

الخصوص بنقد صحة الأصول – ومن ثم يتحققون من صحة الوثيقة، فيوفرون بذلك وقت الباحثين وجهدهم. ولكن إذا عثر على أية وثائق جديدة ولم تدرس من قبل، ولم يتحقق من صحتها، فعلى المؤرخ أو الباحث القيام بهذا الأمر بنفسه. وهذا ما سنقوم بتوضيحه في القسم الثاني من هذه الدراسة حيث سيتم إخضاع وثائق الوقف الكويتية لمنهج علم الدبلوماتيك لتحديد قواعد ونظم كتابتها، ودراستها من الناحية الشكلية.

علم الوثائق عند المسلمين

قلنا فيما سبق: إن الاعتقاد السائد عند الكثيرين كان بأن مابيلون الفرنسي هو أول من وضع قواعد علم الوثائق وأسسه، ولكن برجوعنا إلى كتب التراث الإسلامي للبحث في هذا العلم وجدنا إشارات كثيرة تشير إلى قيام علماء المسلمين قبل قرون عديدة بوضع قواعد هذا العلم؛ فهذا المؤرخ أحمد بن مصطفى طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ/ ١٥٦١م) يقول عن علم الشروط والسجلات: «**وهذا باعتبار اللفظ من فروع علم الإنشاء، وباعتبار مدلوله من فروع علم الفقه، وهو علم يبحث فيه عن إنشاء الكلمات المتعلقة بالأحكام الشرعية، وموضوعه ومنفعته ظاهران، ومباديه علم الإنشاء وعلم الفقه وله استمداد من العرف، والكتب في هذا العلم كثيرة يجدها من يطلبها**»(١٢).

كما أورد مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة (١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م) في كتابه الشهير: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، وتحت عنوان: علم الشروط والسجلات، قال: «**وهو علم باحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال، وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة...**» ثم عدد لنا أسماء العلماء المسلمين ممن ألفوا في هذا الباب وبلغ عددهم عشرين عالماً، وقال: إن هلال بن يحيى البصري الحنفي (ت٢٤٥هـ/ ٨٥٩م) هو أول من ألف في هذا الباب(١٣).

ولزيادة التأكيد رجعنا إلى العلامة شمس الدين محمد بن أحمد السيوطي،

واطلعنا على مقدمته التي أوردها في كتابه: جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود، واقتطفنا منها ما يلي: «...**هو أني وقفتُ على كثير من كتب المتقدمين في الوثائق والشروط، وأتيتُ على ما فيها من المصطلحات الحكمية... وإنه لكتاب ختمتُ به كتب أهل هذه الصناعة، وأرجو أن يكون واسطة عقدهم، ورابطة مقتضياتهم، التي إليها يرجعون في حلهم وعقدهم...**»(١٤).

من خلال ما سبق نلاحظ أن المسلمين عرفوا علم الوثائق أو الدبلوماتيك، وأطلقوا عليه علم الشروط والسجلات، وقد اقترن هذا بعلم الفقه؛ لأنه لازم القضاة والفقهاء في مجالسهم، وأطلقوا على العامل في هذا الميدان اسم الشروطي أو كاتب الشروط، لأن هذا الشخص أوكلت إليه مهمة كتابة الأحكام والعقود الصادرة في مجلس القاضي، لذا فقد عرّف الأستاذ محمد جاسم الحديثي علم الشروط بأنه: «**هو العلم الذي يبحث في كيفية تدوين الأحكام الشرعية على وجه يصح الاحتجاج به**»(١٥).

واشترط العلماء المسلمون عدة صفات لا بدّ من توافرها فيمن يتولى كتابة الشروط والوثائق الشرعية، ولنا أن نقتبس من ابن أبي الدم الحموي قوله في ذلك: «...**يختار له كاتب عاقل فاضل أمين عدل، عارف بصناعة الشروط وكتابة السجلات، ووضع الأحكام وترتيبها، جيد الخط حسن الضبط، بعيد عن الطمع، وإن كان فقيهاً كان أشد استحباباً**»(١٦).

ونلاحظ من الاقتباسات السابقة أن المسلمين انفردوا بذكر الصفات الواجب توافرها في الشروطي أو كاتب الوثائق الشرعية، وهي تتلخص في الآتي: العدالة، والديانة، والأمانة، وفصاحة اللسان، وحسن الخط، ومعرفة العربية والفقه والحساب، وأن يكون خبيراً في المكاتبات الشرعية في كل حالة من بيع وتمليك ووقف وغيرها، وضليعاً في كتابة المحاضر والسجلات، وأن يبتعد عن الكذب والطمع، وأن يعرف مراتب الناس لكتابة الألقاب المناسبة لصاحب كل منصب(١٧).

وذهب العلماء المسلمون إلى خطوة أبعد من ذلك، ووضعوا أسساً وقواعد لكتابة تلك الوثائق، فيقول شهاب الدين أحمد النويري: إنه ينبغي على الكاتب أن يبدأ

بكتابة البسملة، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يكتب لقب المشهود عليه وكنيته، وبعدها يشرع في كتابة الحادثة، وبعد الانتهاء منها يؤرخ ما كتبه باليوم والشهر والسنة(١٨). وفي هذا الصدد قال ابن فرحون: «...**وإذا كتب الموثق كتاباً بدأ بعد البسملة بذكر لقب المقر واسمه واسم أبيه وجده... ثم يؤرخ مكتوبه باليوم والشهر والسنة...**»(١٩) وهذا ما يعزز القول بأن العلماء المسلمين هم أول من وضعوا أسس هذا العلم وقواعده.

كما أوردت كتب التاريخ مواقف عديدة تدل على اهتمام المسلمين بصحة متن الوثيقة، أو ما أطلقنا عليه الصحة التاريخية أو مضمون الوثيقة، لأن ذلك سيساعد الوثائقي على معرفة صحة الوثيقة من زيفها، وأورد لنا محمد عبدالرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ/ ١٤٢٧-١٤٩٧م) أقوالاً عديدة حول اهتمام المسلمين بالمضمون، فهذا سفيان الثوري يقول: «**لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ**»، وقال آخر: «**لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ**».

ونورد هنا مثالاً للتدليل على ما ذهبنا إليه، فقد أخرج بعض اليهود كتاباً، وادعوا أنه كتاب الرسول صلى الله عليه وسلم، وقام بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وزعموا بأن فيه شهادة بعض الصحابة رضي الله عنهم، وذكروا بأنه كُتب بخط علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، وأُرسل الكتاب في عام ٤٤٧هـ/ ١٠٥٥م إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي (٣٩٧-٤٥٠هـ/ ١٠٠٧-١٠٥٩م) وزير الخليفة العباسي القائم بالله (٤٢٢-٤٦٧هـ/ ١٠٣٠-١٠٧٥م)، فعرضه على الحافظ أبي بكر الخطيب، فنظر فيه وقرأه. ثم قال: «هذا مزوّر»، فقيل له: «من أين لك هذا»، قال فيه شهادة معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع (٦٢٩م)، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم قريظة قبل فتح خيبر (عام ٨هـ/ ٣٠-٦٢٩م) بسنتين، فاستحسن ذلك منه، واعتمده وأمضاه، ولم يعط اليهود ما طلبوا؛ لأنهم اعتمدوا على وثيقة مزورة(٢٠).

ثانياً - وثائق الوقف الكويتية

أسس كتابة الوقفيات وقواعدها

بعد أن تحدثنا في الصفحات السابقة عن علم الوثائق أو الدبلوماتيك علينا أن نطبق ذلك عملياً على وثائق الوقف الكويتية موضوع هذه الدراسة، وينبغي التنويه هنا إلى أن كل الوثائق العدسانية سواء الموجودة في الأمانة العامة للأوقاف أو المحفوظة في المكتبات والخزائن الخاصة ما هي إلا صورة طبق الأصل عن الوثيقة الأصلية، فهي إذن نسخة ثانية مطابقة للأصل، لأن الوثيقة الأولى قد سُلمت لصاحب العلاقة، وتسمى هذه المجموعات مخازيم ومفردها «مخزومة» وهي مأخوذة من الحلقة التي توضع في شفة الجمل أو الناقة، وما كان عند العداسنة ما هو إلا نسخة ثانية من تلك الوثائق.

ومن خلال النظر في وثائق الوقف التي بين أيدينا نستطيع القول بأنها تنقسم إلى وثائق إنشاء وقف بيع ورهن ومبادلة الوقف، وهي كلها تتشابه في محتوياتها. وكما قلنا آنفاً فإن علم الوثائق هو العلم الذي يبين الأسس والقواعد التي كتبت بها مجموعة كبيرة من الوثائق، بحيث لا تخلو أي وثيقة من قاعدة من تلك القواعد، وإذا حدث ذلك فإنها ستكون مزورة بلا شك، وهذه هي الدراسة الشكلية للوثيقة، أي الحكم على صحة الوثيقة من خلال النظرة الأولى، فإذا توافرت فيها الشروط والقواعد المذكورة كانت صحيحة، أما إذا خلت من أي شرط فتكون عكس ذلك.

ونستطيع أن نستخلص تلك الأسس والقواعد من دراسة مجموعة كبيرة من الوثائق التي تنتمي لنفس الفترة، أو التي أشرف على تحريرها جهاز واحد سواء كان هذا الجهاز شخصاً أو هيئة أو إدارة. وبطرح وثائق الوقف الكويتية على بساط البحث، وإخضاعه لقوانين علم الوثائق سنحاول في هذه الدراسة إعطاء أمثلة لحالتين من وثائق الوقفيات ووثائق البيع، ومع كونها متداخلة إذ تتضمن وثيقة الوقف معاملات البيع والشراء وأحكام الوقف في آن واحد.

أولاً – طريقة الوقف وأسلوبه

وهي تتضمن المعلومات التالية:

١ – الاستهلال أو التحميد: وهي: «**الحمد لله سبحانه**»، وهي تكتب على اليمين في أعلى الوثيقة، وتعتبر علامة لمحرر الوثيقة.

٢ – تحقق القاضي من الواقعة: وهي تبدأ بعبارة: «**جرا كما** (أو أحياناً: **ثبت ما**) ذكر **لدي وأنا العبد الفاني**».

ثم يكتب تحته اسم القاضي (الموثق) مثل «**محمد بن عبدالله العدساني**» أو «**عبدالله بن خالد العدساني**».

وهذه تكتب في أعلى الوقفية من جهة اليسار.

٣ – تصديق القاضي: يوضع ختم القاضي تحت هذين السطرين.

٤ – توضيح السبب: تبدأ الوقفيات بعبارة استهلالية وهي على النحو التالي: «**السبب الداعي إلى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو أنه قد...**».

٥ – ويذكر بعدها السبب أو الأسباب التي دفعت القاضي إلى كتابة هذه الوقفية أو إعدادها، وهي تكون بسبب بيع أو شراء أو وقف عقار معين على أمر ما.

٦ – تحديد موقع العقار (المبيع): يذكر القاضي موقع هذا العقار موضوع الوقفية، وفي السابق لم تعرف الكويت الخرائط والمخططات الهندسية كما هو في عرفنا اليوم، وسلك القضاة في الكويت مسلك القضاة المسلمين الأوائل في تحديد مكان العقار موضوع الوقفية من خلال ذكر ما جاورها من الجهات الأربعة، وكان القاضي يبدأ من جهة القبلة ويذكر أسماء أصحاب العقارات المجاورة(٢١). فيقول: «الواقع في محلة بيت الفرج الذي يحدّه قبلتاً وشمالاً بيت الظرمان، وشرقاً بيت أمها حمده بنت عريمان، وجنوباً الطريق النافذ».

٧ – تعيين جهة الوقف: وهو تحديد الجهة الموقوف عليها، وتشير معظم الوقفيات إلى أنها وقفت على عشيات وضحايا، يعود أجرها للواقف ولوالديه. ويذكر في الوقفية: «**أوقفته على عشيات وضحايا لها ولوالديها**».

٨ – إذا حدد الواقف اسم الناظر أو الوكيل على ما أوقفه فإنه يذكر اسمه في الوقفية، فيقول مثلاً: «**وجعل الوكيل عليه...**» أو «وجعلت النظارة لها مدة

حياتها ومن بعدها على ابنتها نهيّة بنت ناصر الحريص، ومن بعد نهيّة على ذريتها وذرية ذريتها».

وقد يذكر الواقف بأنه في حالة انقراض الذرية فإن الموقوف ينتقل ليوقف على عمل خيري كالمساجد مثلاً، وفي المثال الذي بين يدينا تنص الوقفية على التالي: «وإذا انقرضوا لا قدّر الله ذلك فهو وقف على مسجد العوازم».

٩ - إقرار القاضي بصحة الوقف حيث ينص القاضي على ذكر عبارة: «**وقفاً صحيحاً شرعياً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها**» ويلاحظ هنا بأن تلك العبارة مقتبسة من كتابات المسلمين الأوائل[٢٢].

١٠ - تاريخ التحرير: يذكر في آخر الوقفية تاريخ تحرير الوقفية وتبدأ بعبارة: «**حتى لا يخفى جرا وحرر**». وكثيراً ما كان القاضي يذكر اليوم الذي حرر فيه الوقفية فيذكر اليوم والشهر والسنة، كما كان في أحيان أخرى لا يذكر اليوم، وإنما يكتفى بذكر الشهر والسنة. في جمادى الأولى سنة ١٣٣٥»، أو «في حادي صفر ١٣٤١»[٢٣].

١١ - ذكر الشهور: إذا وجد شهود على الوقفية يقوم القاضي بتحرير أسمائهم في أسفل الوقفية فيقوم كل منهم بالتوقيع تحت اسمه أو وضع ختمة، ويقول هنا: «**شهد بذلك**» أو «**شهد على ذلك**» ومثال ذلك قام كل من: صالح بن حمد ابن رومي وعبدالمحسن بن أحمد العريفان وخالد بن فايز الخميس ويوسف بن عيسى بالشهادة على وقفية خالد بن فايز الخميس[٢٤].

[وثيقة وقف بيت لولوة بنت عبدالمحسن المهيني]

التحميد
علامة القاضي — الحمد لله سبحانه

جرا كما ذكر لدي وانا العبد الفاني — إثبات الواقعة

محمد ابن عبدالله العدساني — اسم القاضي : الموثق

ذكر السبب — السبب الداعي إلى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه — قد اوقفة وحبسه — اسم الواقف

لولوه بنت عبدالمحسن بن مهيني بيتها الذي في فريج عبداللطيف ابن جسّار

موقع العقار
تحديد المبيع — الذي يحده قبلتاً الطريق النافذ وشمالاً بيت موزة التويم وشرقاً بيت مشوّح

وجنوباً بيت الموقفة لولوه المذكوره — أوقفته على يد اختها حصه بنت

عبدالمحسن ابن مهيني وعلى ذريتها وذرية ذريتها ما تناسلوافي عشيات وضحايا — وقف خيري

صحة الوقف
الثبوت — لها ولوالديها — وقفاً صحيحاً شرعياً — فبموجب ما ذكر صار البيت المذكور

وقفاً محبساً لا يباع ولا يورث ولايوهب ولا يرهن فمن بدله بعدما سمعه فإنما

اثمه على الذين يبدلونه حتى لا يخفى جرا وحرر — في ١٧ محرم سنة ١٣٢١ — التاريخ

المرجع : الأمانة العامة للأوقاف ، سجل العطاء الوقفي ، ص ٥١٢ .

شكل (١)
أقسام وثيقة الوقف

ثانياً - بيع ووقف

وفي هذه الحالة يبدأ القاضي بذكر البيع أولاً ثم الوقف، وعرّف المسلمون الأوائل البيع باسم البيوع أو الابتياع، واشترطوا في ذلك الإقرار بملكية الإنسان للمباع، وأنه تحت تصرفه[٢٥]، وفي هذه الحالة يتعيّن توافر الشروط التالية:

١ - استهلال الوثيقة بعبارة التحميد المعتادة: وهي عبارة عن علامة القاضي، وتبدأ عادة بعبارة: «**الحمد لله سبحانه**»، وتكتب عادة على اليمين في أعلى الوثيقة.

٢ - تحقق القاضي من الواقعة: وهي تبدأ بعبارة: «**جرا كما** (أو أحياناً: **ثبت ما**) **ذكر لديّ وأنا العبد الفاني**». ثم يكتب تحته اسم القاضي (الموثق)، وهذه تكتب في أعلى الوقفية من جهة اليسار.

٣ - تصديق القاضي: يوضع ختم القاضي تحت هذين السطرين.

٣ - توضيح السبب: تبدأ الوقفيات بعبارة استهلالية وهي على النحو التالي: «**السبب الداعي إلى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو أنه قد...**».

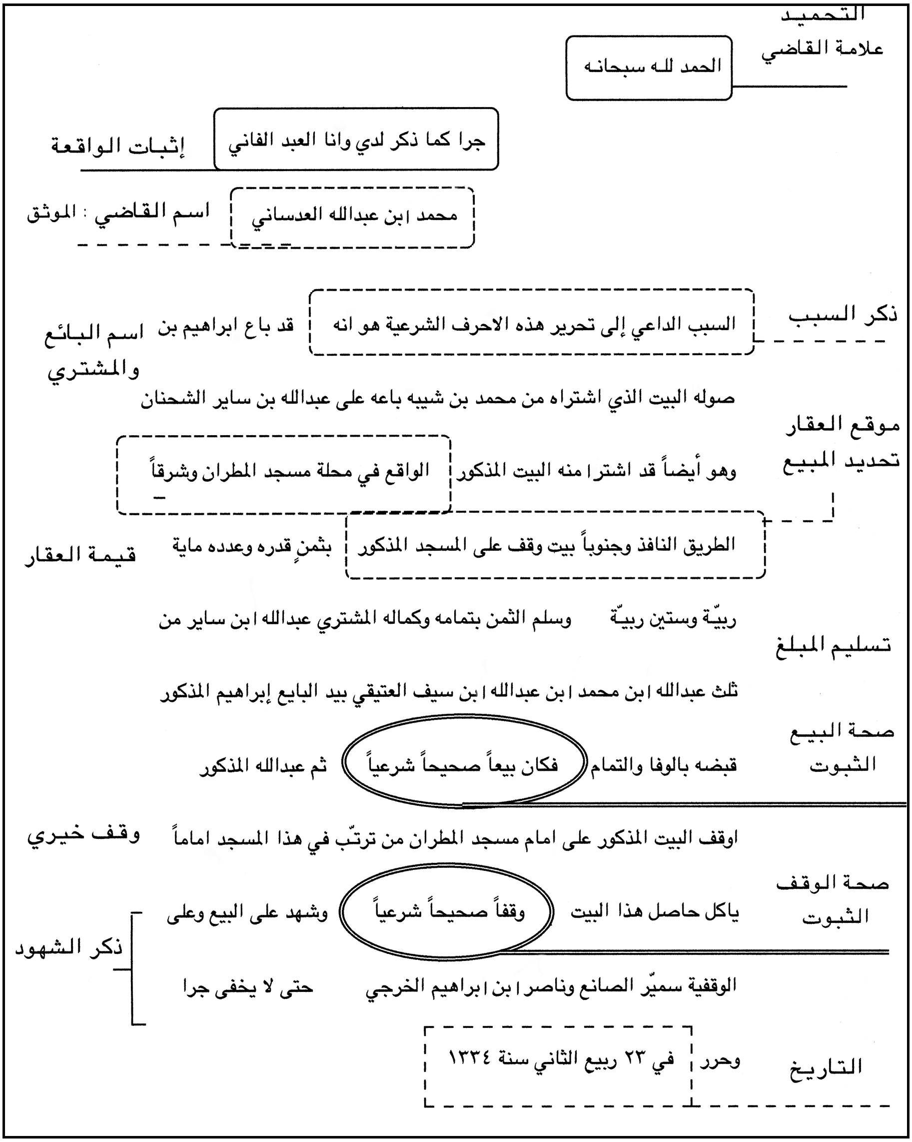
٤ - ويذكر بعدها السبب أو الأسباب التي دفعت القاضي إلى كتابة أو إعداد هذه الوقفية، وهنا تكون بيعاً.

٥ - تحديد موقع العقار (المبيع): يذكر القاضي موقع هذا العقار كما أسلفنا من الجهات الأربع بدءاً بالقبلة.

٦ - تحديد قيمة العقار: كان القاضي في غالب الأحيان يذكر قيمة العقار بتحديد القيمة والعملة الدارجة عند تحرير الوثيقة، وذلك بقوله: «**بثمن قدره وعدده ماية ربيّه وستين ربيّه**»، وفي حالات قليلة جداً كان القاضي يدمج الأرقام مع بعضها كأن يقول مائة وخمسون روبيّه. وسار قضاة الكويت وفق المنهج الدارج عند علماء المسلمين الذين أشاروا إلى ضرورة توضيح الأرقام المذكورة حتى لا يحدث لبس فيها، كما نوّهوا إلى ضرورة ذكر العملة[٢٦].

٧ - تسليم المبلغ: يقر القاضي بأن المشتري قد سلّم البائع المبلغ بالكامل فينص على: «**وسلّم المبلغ بتمامه وكماله المشتري** عبدالله بن ياسر... بيد البايع إبراهيم المذكور قبضه بالوفا والتمام».

[وثيقة شراء بيت ووثقه على مسجد المطران من طرف عبدالله الساير]



شكل (٢)

أقسام وثيقة البيع والوقف

٨ – صحة البيع: وهو أن يقر القاضي بصحة البيع فيقول: «**فكان بيعا صحيحا شرعيا**».

٩ – **تعيين جهة الوقف**: عند شراء عقار معين فإن الواقف عادة ما يحدد جهة الوقف، وهو عادة ما يكون جهة خيرية كالوقف على مسجد من المساجد، وفي المثال الذي بين يدينا فإن الواقف عبدالله الساير أوقف العقار على إمام مسجد المطران بقوله: «ثم عبدالله المذكور أوقف البيت المذكور على إمام مسجد المطران من ترتّب في هذا المسجد يأكل حاصل هذا البيت.

١٠ – صحة الوقف: يقر القاضي هنا بصحة الوقف فيقول: «**وقفا صحيحا شرعيا**».

١١ – ذكر الشهور: يسجل القاضي في آخر الوقفية أسماء الشهود الذين شهدوا على صحة البيع والوقفية. ويبدأ ذلك بقوله: «شهد على البيع وعلى الوقفية سمير الصانع وناصر بن إبراهيم الخرجي».

١٢ – تاريخ التحرير: يذكر في آخر الوقفية تاريخ تحرير الوقفية باليوم والشهر والسنة، وتبدأ بعبارة: «**حتى لا يخفى جرا وحرر** في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٣٥»(٢٧).

فقه لغة الوقفيات

يتعلق علم الفيلولوجيا Philology، وهو يركز على دراسة لغة الوقفيات، ويهتم خاصة بدراسة تاريخ الكلمات والمصطلحات وتطورها، ومعرفة الظواهر اللغوية[٢٨]، ويمتاز كل عصر بسيادة لغة دارجة الاستعمال، وإذا نظرنا إلى المؤلفات التاريخية التي كتبت في عصر صدر الإسلام نجدها تختلف تماماً عن تلك التي كتبت في العصرين المملوكي أو العثماني، حيث دخلت خلال العصرين الآخرين العديد من المترادفات الأجنبية في تلك المؤلفات[٢٩].

وهنا نلاحظ أن وثائق الوقف قد كتبت بلغة سهلة تختلط فيها العامية في بعض الأحيان، لذا قد يجد الباحث غير المتخصص، أو من لم يعاصر تلك الفترة صعوبة في أن يستوعب بعض العبارات الواردة في الوثائق لأنها كتبت باللغة الدارجة، أو باللهجة العامية[٣٠].

هذا ولم يستخدم أي من القضاة الواردة أسماؤهم في وثائق الوقفيات علامات الترقيم في الكتابة، فجاءت الوثائق فقرة واحدة من أولها إلى آخرها، وهذا قد يشكل بعض اللبس على القارئ. كما يلاحظ أن الأغلاط الإملائية عديدة أهمها: عدم التمييز بين التاء المفتوحة والمربوطة فتكتب كلمة حضرت بهذه الصورة، كما كانت تكتب بصيغة خاطئة «حضرة» في أحيانٍ أخرى، وكذلك الحال مع كلمة (اشترة) بدلاً من اشترت، ونفس الشيء نجده يتكرر مع كلمات مشابهة. وإذا جاءت التاء المربوطة في آخر الكلمة كانت تكتب هاء أي دون تنقيط كما في «الشرعيه، جنوبيه، شرقيه»، أما إذا جاءت منونة فكانت تكتب تاء كما في «وكالة صحيحة شرعية».

كما لم يكن هناك تمييز بين «ابن» و«بن» حيث كان القاضي يخلط بينهما. وإذا جاءت ألف الجماعة في آخر الكلمة تحذف ولا تكتب كما في اشترو بدلاً من اشتروا[٣١]. وكذلك في الكلمات: ناقلو وشاؤو، وتناسلو[٣٢].

كما يلاحظ أنه في معظم الأحيان كان لا يتم وضع الهمزة على الألف في أول

الحمد لله سبحانه

ثبت ما ذكر لدي وأنا العبد الفاني
محمد ابن عبد الله العدساني

السبب الداعي الى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه
قد حضر لدي عبد الله ابن سيف العتيقي واقر واعترف
في حال صحته وكمال عقله بانه وكل ابنه محمد على
جميع مخلفاته من بيوت ودكاكين وغيرها وعلى الد
كاكين الوقف وهم الدكان الذي جنوبي دكان عزيم
جنوبيه الطريق وشرقيه الطريق وقف على الحاج
سيف بعشات وضحايا والدكاكين الذي حول مسجد السو
ق صاير اتبا الوسط القبلي منهم الذي [illegible] جهة شمال و
قف بيت [illegible] وقف عبد الرحمن ابن عمي صالح
بعشات وضحايا والشرجي منهم الذي بابه قبال الشرق
لعبد اللطيف ابن الشيخ عبد الله ابن عمي الشيخ صالح وقد
وكل عبد الله ابنه محمد على ما ذكر من بيوته ودكاكين
وعلى الدكاكين الوقف المذكورة يعمل باجرتها لاد
هلها اضحية واطعام وكالة صحيحة مطلقة [illegible]
نية في اليوم الثالث من ربيع الثاني سنة
الف وثلاثمايه وواحد من هجرته صلى الله [illegible]
وسلم

الكلمة كما في «اقر، اضحيه، اطعام»؛ أما إذا جاءت في وسط الكلمة فكانت تقلب ياءً، كما في صايرات وثلاثماية وكاينة».

ويلاحظ أن اللهجة الكويتية واضحة في كتابة الوقفيات، فمما يميز اللهجة الكويتية المحلية الأمور التالية:

١ – قلب القاف جيماً فيقال الشارجة بدلاً من الشارقة، وهذا الإقلاب نجده واضحاً في الكلمات التالية: «فريج: فريق، الشرجي: الشرقي».

٢ – تميل اللهجة المحلية إلى تصغير الكلمات، والكويت تصغير للكوت، القرين تصغير للقرن، وفي الوقفيات نجد الكلمات التالية: البويت: تصغير البيت(٣٣).

٣ – قلب الجيم ياءً، فيقال مثلا دياية بدلاً من دجاجة، وفي الوقفيات نجد الكلمات التالية: اليسّار بدلاً من الجسار(٣٤).

ومعظم الأمثلة السابقة نجدها واضحة في الوقفية التي حررت بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٣٠١هـ/ ١ فبراير ١٨٨٤م وتنص على التالي: «...السبب الداعي إلى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو أنه قد حضر لدي عبدالله ابن سيف العتيقي واقر واعترف في حال صحته وكمال عقله بانه وكل ابنه محمد على جميع مخلفاته من بيوت ودكاكين وغرها [؟] وعلى دكاكين الوقف وهدم الدكان جنوبي دكان هزيم جنوبيه الطريق وشرقية الطريق وقف على الحاج سيف بعشات وضحايا والدكاكين الذي حول مسجد السوق صايرات بالوسط القبلي منهم الذي وجهه شمال وقف بيت احوي محمد وبيت عبدالرحمن ابن عمي صالح بعشيات وضحايا والشرجي منهم الذي بابه قبال الشرق لعبداللطيف ابن الشيخ عبدالله ابن عمي صالح قد وكل عبدالله ابنه محمد على ما ذكر من بيوة ودكاكين وعلى الدكاكين الوقف المذكورة يعمل باجرتها لأهلها اضحيه واطعام وكالة صحيحة مطلقة كاينة في اليوم الثالث من ربيع الثاني سنة ١٣٠١ ألف وثلاثماية وواحد من هجرته صلى الله عليه وسلم»(٣٥).

أدوات الكتابة

تمتلك الأمانة العامة للأوقاف ٤٤ وقفية عدسانية أصلية تغطي الفترة ما بين ١٢٦١-١٣٣٩هـ/ ١٨٤٥-١٩٢١م، ومعظمها في حالة يرثى لها وبحاجة ماسة إلى عمليات ترميم. أما عدد الوقفيات الموجودة بمركز المخطوطات والتراث والوثائق فيبلغ عددها ٤٠ وقفية عدسانية أصلية تغطي الفترة ما بين ١٢٨٩-١٣٤٧هـ/ ١٨٧٢-١٩٢٨م، وهي بحالة جيدة.

ومن خلال النظر في أصول هذه الوقفيات نستطيع أن نحدد أدوات الكتابة، وكل الوثائق التي بين أيدينا كتبت بخط نسخي معتاد، وهو سهل القراءة بمجمله، وكتبت الوقفيات بحبر أسود، مما يدل على أن الكويت لم تعرف غير هذا اللون خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، كما ختمت معظمها بحبر أسود، وظهر اللون الأزرق في الأختام لأول مرة في الوقفية التي تعود لتاريخ ٢٨ من ربيع الثاني ١٣٣٦هـ/ ١٠ من فبرير ١٩١٨م[٣٦].

فقد تم نسخ الوقفيات على أوراق مختلفة الوزن واللون فهي تتراوح بين درجات اللون الأبيض المائل إلى الصفرة، وعند الكتابة يترك هامش يبلغ في المتوسط قرابة ٥ سم على الجهة اليمنى، وهامش أقل من ذلك على الجهة اليسرى، وهذا الهامش ترك فارغاً ربما لحفظ الوقفيات بحيث إذا تلف طرفه لا تتأثر الكتابة. ويبلغ متوسط قياس الأوراق المستخدمة في كتابة الوقفيات ما بين ٢٤ سم × ١٧ سم.

ومن خلال تتبع العلامات المائية[٣٧] الموجودة في بعض النسخ الأصلية من الوقفيات نستطيع أن نحدد هوية الأوراق ومصدرها، ونستطيع معرفة ذلك من خلال وضع ضوء ما خلف الورقة الأصلية (مثل إضاءة أو شمعة) فتسقط الأشعة على الورقة الأصلية فتظهر مثل هذه العلامات.

ومن خلال هذه العلامات نستطيع القول بأن الأوراق التي استخدمت في كتابة الوقفيات جاءت من مصدرين هما:

١ - استانبول: تحتوي بعض الوثائق على العبارة التالية أو بعض أجزائها: «بياض أبو شبّك اسطمبولي»، وتوجد تحتها عبارة: «عال اصيلي». وهذا النوع من الورق ظهر في الوثائق بالفترة ما بين جمادى الثاني ١٣٣١ هـ وشوال ١٣٤٦هـ مايو ١٩١٣ - أبريل ١٩٢٨م[٣٨].

٢ - إنجلترا: اعتباراً من ٢٨ محرم ١٣٣٣هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩١٤م، بدأ استعمال الأوراق الإنجليزية الأصل حيث تشير الوثائق إلى استعمال أوراق تحمل شكل درع وفي وسطه ما يشبه الهلال[٣٩]، وشاع استعماله حتى ٢٢ ذي القعدة ١٣٤٦هـ/ ١٣ مايو ١٩٢٨م[٤٠].

وفي ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٦هـ/ ١٥ يونيو ١٩٢٨م، ظهرت أوراق جديدة تحمل صورة رجل يركب حصاناً، وتوجد تحته عبارة "THE POST BOY". وفي ١٤ شوال ١٣٤٧هـ/ ٢٦ مارس ١٩٢٩م، ظهرت أوراق أخرى تحتوي التالي: عبارة "ACADIMIC"، ويوجد تحتها إطار مستطيل الشكل به الحروف التالية: "C G & S"، وتوجد تحته كلمة: "LONDON"[٤١]، وتم استخدام هذا النوع من الورق حتى ١٢ محرم ١٣٤٨هـ/ يونيو ١٩٢٩م[٤٢].

الأختام

يعتبر علم دراسة الأختام Sigillography أحد العلوم المساعدة لعلم التاريخ، وهو يدرس قالب الخاتم نفسه، والنقوش المطبوعة عليه. مع العلم بأن الخاتم يستخدم لثلاثة أمور: لإغلاق الرسالة، ولضمان سلامة النص من التلاعب أو لضمان سريته، أو لإثبات ملكية الشيء.

وكما هو معروف فإن استخدام الأختام يعود إلى العصور القديمة التي تعود لعصور ما قبل الميلاد، حيث تم استخدامها لأول مرة في وادي الرافدين في حوالي الألف الخامس قبل الميلاد، وشاع استعمالها في العصور البرونزية في العديد من الحضارات القديمة. وعرفت بلاد الرافدين الأختام الأسطوانية، ومنطقة الخليج العربي الأختام الدائرية، بينما ظهرت الأختام المربعة في وادي السند، والأختام التي على شكل جعران في مصر[٤٣].

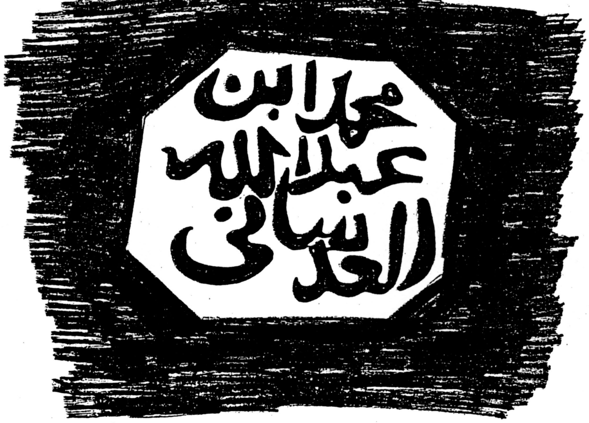
وكانت تلك الأختام مثقوبة في وسطها، وتحمل نقوشاً مختلفة، وهذا الثقب يدل على أنها كانت تستخدم للتعليق؛ لأن شعوب تلك الحضارات كانوا يعلقون الأختام للحفاظ عليها، أو كتعويذة، وكانوا حريصين على إبقائه معهم ليل نهار خشية السرقة أو سوء الاستخدام، وكثيراً ما كان يدفن مع الميت، ويوضع مع أدواته الشخصية التي تدفن معه في قبره. لذا فإن وجود الخاتم يقترن بوجود الإنسان.

وعرف المسلمون الأوائل الخاتم، واتخذ الرسول – صلى الله عليه وسلم – خاتماً من فضة نقش عليه «**محمد رسول الله**»، وختم به الرسائل التي بعث بها إلى الملوك والأمراء يدعوهم فيها إلى الإسلام. وسار الخلفاء على نهجه – صلى الله عليه وسلم – واتخذوا الخاتم لحفظ الرسائل وتوثيق الأوامر، وكان الخاتم خاصاً «بديوان الرسائل».

وتأتي أهمية الأختام لدارس التاريخ في أنها توضح المستوى الحضاري الذي بلغه الإنسان في مختلف عصوره، واخترع الإنسان الخاتم ليكون دليلاً مادياً على صحة الكلمة المعطاة من فرد لآخر. وتعتبر الأختام جزءاً مهماً من تاريخ أي مرحلة زمنية من خلال معرفة المادة المصنوع منها الخاتم، وطريقة الصنع وما يحتويه من معلومات من مثل الرسوم والكتابات والتاريخ المنقوش عليه، فكل هذه تعطينا دلالات على رخاء المجتمع ومستواه الاقتصادي.

وتقدم الأختام عموماً خدمات جمة لعلم الوثائق، فالخاتم هو العنصر الواضح القادر على تحديد مصدر الوثيقة ومدى صحتها، وهو يساعد الباحثين والمؤرخين والعاملين في الأرشيفات على التمييز بين الوثائق من مجرد النظر إليه، كما يعينهم على تعرف الإدارات والجهات التي أصدرته. وتعتبر هذه الأختام من أهم العوامل لتحديد زمن الوثيقة بدقة، وتفيد الباحثين في تاريخ الفنون والدراسات الاجتماعية عن طريق متابعة الرسوم المختلفة، والعبارات المنقوشة عليها[٤٤].

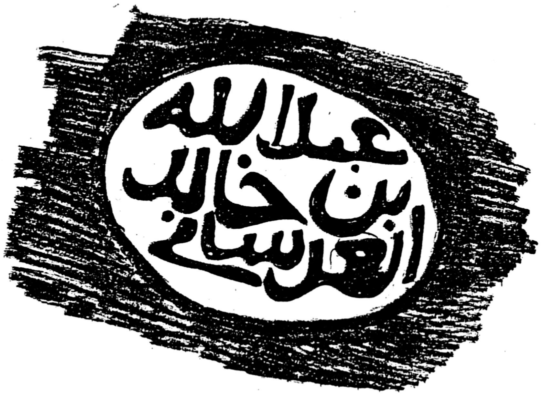
هناك عدة أختام تم استخدامها في الوقفيات، ومعظمها يحمل أسماء الأشخاص، ولا سيما القضاة أو الشهود، وهذه قائمة بأشكال أختام بعض قضاة الكويت:



ختم الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد العدساني (١٢٧٤-١٣٣٨هـ/١٨٥٧-١٩١٩م)



ختم الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله العدساني (١٣٣٨-١٣٣٩هـ/١٩١٩-١٩٢١م)



ختم الشيخ عبدالله بن خالد بن عبدالله العدساني (١٣٣٩-١٣٤٨هـ/١٩٢١-١٩٢٩م)



ختم الشيخ عبدالله بن خلف الدحيان (١٣٤٨-١٣٤٩هـ/١٩٣٠-١٩٣١م)

هوامش الفصل الأول

١ – نصرالله مبشر الطرازي، **الدبلوماتيقا: علم دراسة الوثائق ونقدها**، القاهرة، ١٩٨٦، ص٥، Mubahat S. Kutukoglu, **Omsanli Belgelerinin Dili (Diplomatik) Istanbul**, 1994, p3.

٢ – مجد الدين محمد الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، جـ٣، بيروت، ب.ت، ص٢٩٧؛ محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٩٥.

٣ – مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، جـ٢، ط٣،مصر، ب.ت، ص١٠٥٣.

٤ – د. ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي**، ط٥، دمشق، ١٩٩٥، ص١٦٧.

٥ – ومن أمثلة تزوير الوثائق الكنسية ووثائق الأديرة المشهورة في التاريخ ما حدث في القرن الثامن الميلادي حيث قام أحد رجال الكنيسة المؤيدين لقسطنطين بتزوير وثيقة عرفت بهبة قسطنطين Donation fo Constantine وأعطت الوثيقة الحق للإمبراطور السلطة السياسية على جميع قطاعات إيطاليا بخلاف الواقع، كما تظهر مذكرات لبعض الملوك والقادة ثم يُكتشف في وقت لاحق بأنها مزيفة. (انظر: حسان حلاق، **مناهج الفكر والبحث التاريخي**، ط٢، بيروت، ١٩٩١، ص٢١١.

٦ – د. ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي، ص١٦٨.**

٧ – نصر الله مبشر الطرازي، **الدبلوماتيقا**، ص٦–٨.

٨ – د. حسان حلاق، **مناهج الفكر والبحث التاريخي**، ص٨٧.

٩ – عبدالمجيد عابدين، **التوثيق تاريخه وأدواته**،بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٢، ص٩.

١٠ – نصر الله مبشر الطرازي، **الدبلوماتيقا**، ص٩–١٦.

١١ – د. ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي**، ص٢٤٩.

١٢ – أحمد بن مصطفى طاش كبري زاده، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في**

موضوعات العلوم، مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور، جـ١، القاهرة: دار الكتب الحديثة، د.ت، ص٢٧٢.

١٣ – مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة أورد في كتابه الشهير: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، جـ٢، بغداد: مكتبة المثنى، د.ت، ص١٠٤٥-١٠٤٦.

١٤ – شمس الدين محمد بن أحمد السيوطي، **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**، تحقيق مسعد السعدني، جـ١، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦، ص٩-١٠.

١٥ – أبو نصر أحمد بن محمد السمرقندي، **كتاب الشروط وعلوم الصكوك**، دراسة وتحقيق محمد جاسم الحديثي، الطبعة الأولى، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص١٠.

١٦ – أبو إسحاق إبراهيم بن عبدالله بن أبي الدم الحموي، **كتاب أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات**، تحقيق مصطفى الزحيلي، ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢، ص١٠٩.

١٧ – لمزيد من المعلومات حول هذه الشروط راجع: شمس الدين محمد بن فرحون، **تبصرة الحكام**، وبهامشه كتاب **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام**، لأبي محمد عبدالله بن سلمون الكناني، ص١٨٨؛ شمس الدين محمد بن الخطيب الشربيني، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، جـ٤، ط١، بيروت" دار الفكر، ١٩٩٨، ص٤٩١؛ شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، جـ٩، القاهرة: وزارة الثقافة والإشاد القومي، د.ت، ص١-٧؛ السيوطي، **جواهر العقود**، ص١١-١٥.

١٨ – شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، جـ٩، ص٧.

١٩ – شمس الدين محمد بن فرحون، **تبصرة الحكام في أصول أقضية ومناهج الأحكام**، وبهامشه كتاب **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام**، لأبي محمد عبدالله بن سلمون الكناني، ط١، مصر: المطبعة العامرة الشرقية، ١٣٠١هـ، ص١٨٩.

٢٠ – محمد بن عبدالرحمن السخاوي، **الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة د. أحمد صالح العلي، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ص٣٨٩-٣٩٣.

٢١ – أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الدم الحموي، **كتاب أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات**، ص٤٩٦؛ وشمس الدين محمد بن أحمد السيوطي، **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**، ص٦٣-٦٤.

٢٢ – أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الدم الحموي، كتاب **أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات**، ص٥٤٥.

٢٣ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٧٦؛ ص٢٣٦. انظر الملحق رقم ١.

٢٤ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص١٧٠.

٢٥ – أبو إسحاق إبراهيم بن أبي الدم الحموي، كتاب **أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات**، ص٤٩٦؛ وشهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، جـ٩، ص٢٤-٢٥.

٢٦ – شمس الدين محمد بن أحمد السيوطي، **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**، ص٦٥.

٢٧ – محمد إبراهيم الشيباني وبراك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق**، ط١، الكويت: إصدارات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٤م، ص٥٥.

٢٨ – د. ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي، ص١٥٧.**

٢٩ – لقد عرف المسلمون الأوائل هذا الفن منذ القرن الرابع الهجري عندما ألف أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ/ ١١٩٧م) كتاباً بعنوان: «**الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**» وجاء بعده آخرون وساروا على نهجه. لمزيد من المعلومات حول نشأة هذا العلم عند المسلمين انظر: د. حسان حلاق، **مناهج الفكر والبحث التاريخي**، ص٧٥-٧٧.

٣٠ – وليد عبدالله المنيس، **الخصائص العامة لوثائق الوقف الكويتية**: تحليل عام، الكويت: إصدارات الأمانة العامة للأوقاف، ١٩٩٥، ص١٣.

٣١ – محمد إبراهيم الشيباني وبراك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية**، ص٤٣.

٣٢ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٤٢.

٣٣ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الوقفية الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف، الكويت: إصدارات الأمانة العامة للأوقاف، ١٩٩٥، ص٢١.**

٣٤ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص١٣٨.

٣٥ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الوقفية الأصلية**، ص٢٠.

٣٦ – ظهرت أختام كل من: الشيخ جابر الصباح، الشيخ سالم المبارك الصباح، والشيخ أحمد الجابر الصباح، وهلال فجحان المطيري، بلون أزرق. انظر: محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الوقفية الأصلية**، ص٤١.

٣٧ – العلامات المائية: تعرف بالإنجليزية باسم: watermark وهي عبارة عن كتابة ما أو رمز يختص بالمصنع الذي قام بصناعة الورق، إذ تحتفظ معظم المصانع بشعارها أو اسمها وتضعه على الأوراق التي تطبعها.

٣٨ – محمد إبراهيم الشيباني وبراك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية**، ص٥١؛ ص١٠١–١٠٢؛ محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الوقفية الأصلية**، ص٤٩.

٣٩ – ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الوقفية الأصلية**، ص٣٨.

٤٠ – محمد إبراهيم الشيباني وبراك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية**، ص٨٨، ص١٠٧.

٤١ – المرجع السابق، ص١٠٩، ص١١٣.

٤٢ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الوقفية الأصلية**، ص٥١.

٤٣ – د. عز الدين غربية وجواد النجار، **الكتابات المسمارية في متحف الكويت الوطني**، ط١، الكويت: وزارة الإعلام، إدارة الآثار والمتاحف، ١٩٩٠، ص٣٧.

٤٤ – د. ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي**، ص١٧٢–١٧٦.

الفصل الثاني
أهمية وثائق الوقف

لوثائق الوقف أهمية كبيرة؛ لأنها تتعلق بالأحداث الداخلية للكويت، وهي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين أفراد مجتمعه، ومثل هذه المعلومات لا توجد إلا في مثل هذه الوثائق، فبعد أن بيَّنا خصائص وثائق الوقف الكويتية، علينا هنا أن نلخص أهمية وثائق الوقف، وبما تفيد مثل تلك الوثائق المؤرخين، ويمكن تلخيص ذلك في الجوانب التالية:

أولاً – الحياة الثقافية في الكويت (القضاة في الكويت)

من خلال استعراض وثائق الوقف والوصايا نستطيع معرفة أسماء الأشخاص الذين تولَّوا منصب القضاء، وتاريخ بقاء كل منهم في هذا المنصب، ويمكننا أن نحدد أسماءهم على النحو الآتي:

١ – الشيخ محمد بن صالح بن حسين بن محمد العدساني (١٢٠٨–١٢٢٥هـ/ ١٧٩٣–١٨١٠م، ١٢٢٨–١٢٣٦هـ/ ١٨١٣–١٨٢١م: وهو خامس[١] قضاة الكويت، وهو أول قاض من أسرة العدساني ممن يرد اسمه في وثائق الوقف، حيث ورد اسمه في وقفية تعود لعام ١٢٣٦هـ/ ١٨٢١م[٢]. ولد في الإحساء عام ١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م، وتعلم على علمائها، وصل إلى الكويت في حدود عام ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م وسكن مع أسرته في فريج العدساني[٣]، تولى القضاء عام ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٣م بأمر من الشيخ عبدالله الأول بن صباح بن جابر[٤]، وحدث خلاف بينه وبين الشيخ علي بن عبدالله بن نشوان بن شارخ[٥]، فاعتزل القضاء. إلا أنه عاد إلى القضاء بعد وفاة الشيخ الشارخ عام ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م، وأسس له مدرسة خاصة به في حي الوسط، وظل بالقضاء حتى وفاته[٦].

ولنا وقفة هنا حول تاريخ وفاة الشيخ محمد العدساني حيث أجمعت المراجع على

وفاته عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٧م، ولكن الوقفية التي بين أيدينا تحمل توقيع الشيخ محمد، وهي تعود إلى تاريخ ٢٩ من رجب ١٢٣٦هـ/ ٣ مايو ١٨٢١م، فالوثيقة تبين خطأ كل من تلك المراجع التي تناولت القضاء في الكويت(٧)، ومع أن الشيباني وضع صورة الوثيقة إلا أنه لم ينتبه إلى التاريخ الموجود عليها. وهي دليل مادي على أن وفاة الشيخ محمد العدساني كانت بعد هذا التاريخ، وربما تكون في نفس العام.

٢ . الشيخ عبدالله بن محمد بن صالح العدساني (١٢٣٥-١٢٧٤هـ/ ١٨٢٠-١٨٥٧م): من مواليد حي العداسنة في الكويت عام ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م، تلقى تعليمه على يد والده، تولى القضاء بعد وفاة الشيخ ابن شارخ، ومكث بالقضاء مدة ثمانية وثلاثين عاماً، وتوفي عن عمر يناهز الثانية والسبعين(٨).

ولم نجد في وثائق الوقف سوى ثلاث وثائق تحمل توقيع الشيخ عبدالله بن محمد العدساني، وهي تعود إلى الأعوام التاية: ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٧م، ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م(٩).

٣ - الشيخ محمد بن عبدالله بن محمد العدساني (١٢٧٤-١٣٣٨هـ/ ١٨٥٧-١٩١٩م): ولد في حي العداسنة عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م، ودرس على يد والده وعلماء عصره، وتولى القضاء بأمر من الشيخ جابر الأول بن عبدالله بن صباح(١٠) بعد وفاة والده، وهو أطول من تولى القضاء من أسرة العدساني حيث ظل متقلداً هذا المنصب مدة اثنين وخمسين عاماً، وهذا يفسر لنا كثرة الوثائق التي تحمل اسمه، ومعظم وثائق الوقف الكويتية تعود إلى فترته. أما أقدم وثيقة تم العثور عليها والتي تحمل ختم الشيخ محمد بن عبدالله العدساني تعود إلى تاريخ ١ من رجب ١٢٧٧هـ/ ١٣ يناير ١٨٦١م، أما آخر وثيقة تحمل ختمه فتعود إلى تاريخ ١٩ ذي القعدة ١٣٣٩هـ/ ١٥ يوليو ١٩٢١م.

وبناءً على ذلك لنا أن نصحح المعلومة الواردة في المراجع التي تناولت تاريخ وفاة الشيخ محمد بن عبدالله العدساني حيث أشار الشيخ يوسف بن عيسى القناعي إلى أنه تولى القضاء من سنة ١٢٧٤-١٣٣٨هـ/حتى سنة ١٨٥٧-١٩١٩م، وقد نقل

عنه هذه المعلومة كل من عبدالله الحاتم وإبراهيم الشيباني[١١]. واستناداً إلى الوثيقة السابقة نستطيع القول بأنه كان لا يزال حياً في شوال ١٣٣٩هـ/ يونيو ١٩٢١م، ولغاية منتصف ذي القعدة ١٣٣٩هـ/ يوليو ١٩٢١م[١٢] حيث قام بتحرير هاتين الوثيقتين.

ومما يعزز هذا الرأي الوقفية التي زودنا بها - مشكوراً - أستاذنا المؤرخ سيف مرزوق الشملان والتي حررها الشيخ محمد بن عبدالله العدساني بتاريخ ٢٠ من رجب ١٣٤٠هـ/ ١٩ مارس ١٩٢٢م، وهذا يجعلنا نجزم بأن ما ورد حول تاريخ وفاته غير صحيح، وتاريخ وفاته لا بدّ أن يكون بعد هذا التاريخ[١٣].

أما عن الوقفية التي حررها خلفه عبدالعزيز بن محمد العدساني بتاريخ ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م وعن كيفية التوفيق بين الوثيقتين فنستطيع القول بأنه ربما تخلّى عن القضاء بسبب كبر سنّه، وعاش بعدها بضع سنين واصل خلالها تحرير الوقفيات بدليل الوقفية التي بين أيدينا.

٤ - الشيخ عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله العدساني (١٣٣٨-١٣٣٩هـ/ ١٩١٩-١٩٢١م): ولد في حي العداسنة عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وتربى في بيت علم ودين، ودرس على يد والده وعلماء عصره، وتولى القضاء لعام واحد بعد والده[١٤]، كما كان يساعد والده في الأمور القضائية منذ عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م، حيث كان يساعد في كتابة الوثائق الشرعية وتحريرها[١٥]، وظهر اسمه بصفته قاضياً على أول وثيقة تعود لتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٣٣٨هـ/ ٩ ديسمبر ١٩١٩م، وظهر اسمه على آخر وثيقة تعود لتاريخ ١١ جمادى الآخر ١٣٣٩هـ/ ٢٠ فبراير ١٩٢١م[١٦].

٥ - الشيخ عبدالله بن خالد بن عبدالله العدساني (١٣٣٩-١٣٤٨هـ/ ١٩٢١-١٩٢٩م): من مواليد الكويت عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، والده هو أخ الشيخ محمد بن عبدالله العدساني، ولم يتول القضاء، ولكنه كان يساعد أخاه بالكتابة وبالشهادة على الوثائق الشرعية[١٧]. عين مفتياً للكويت[١٨]، وقام بمراجعة الوثائق الشرعية الصادرة عن القضاة وتدقيقها، وأول وثيقة قام بمراجعتها في عهد عمه

الشيخ محمد بن عبدالله العدساني بتاريخ ١٨ ذي القعدة ١٣٣٧هـ/ ٣ أغسطس ١٩٢٠م[١٩]. كما قام بتدقيق كل الوثائق الصادرة عن ابن عمه الشيخ عبدالعزيز بن محمد العدساني، حيث كانت الوثائق تذيّل بالعبارة التالية: «**صحيح عبدالله بن خالد العدساني مفتي الكويت**» ثم يضع ختمه أسفل العبارة[٢٠].

ولما توفي الشيخ عبدالعزيز تولى القضاء عام ١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م، واستمر قاضياً طوال عشر سنوات، وظهرت أول وثيقة تحمل ختمه بصفته قاضياً في ١١ شوال ١٣٣٩هـ/ ١٨ يونيو ١٩٢١م[٢١]. أما آخر وثيقة تحمل اسمه فهي بتاريخ ٢٤ جمادى الآخر ١٣٤٨هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٩٢٩م[٢٢]، توفي في أول رمضان ١٣٤٨هـ/ ٣١ يناير ١٩٣٠م[٢٣].

ويعتبر الشيخ عبدالله بن خالد العدساني آخر من تولى القضاء من أسرة العدساني، تلك الأسرة التي تولت منصب القضاء لمدة ١٧٨ عاماً. ولا نعلم على وجه الدقة مدى تعمق القضاة في الكويت بالعلوم الشرعية، وهذا الشيخ يوسف بن عيسى القناعي يكشف لنا جانباً من ذلك بقوله: «لم أقف على مبلغ علمهم، ولا أعرف شيئاً عنهم بوجه صحيح، سوى محمد بن عبدالله وابنه عبدالعزيز، فإنهما تصديا للقضاء بالإرث لا بالعلم والأهلية، فلهذا صارت الأحكام في زمنهما مهزلة وألعوبة عاملهما الله بعفوه. أما سيرة القضاة المتقدمين فالمسموع أنها سيرة طيبة، ولم يذكر عنهم شيء مخالف للشرع.» وأشاد الشيخ يوسف بكل من خالد بن عبدالله ووصفه بأنه كان فقيهاً ونحوياً، كما مدح الشيخ عبدالله بن خالد العدساني بقوله: «واستفاد منه خلق كثير»[٢٤].

أما المؤرخ عبدالعزيز الرشيد فله رأي مغاير تماماً لما رآه يوسف بن عيسى، فيصف عبدالله العدساني بقوله: «مضى لقاضي الكويت عبدالله بن خالد العدساني وقت طويل، وهو متربع على منصة القضاء الذي اتخذه كالكرة يتقاذفها بصولجانه غير مبال باستغاثة الحق من باطله، ولا بتألم الأخلاق من مجاهرته، وكانت ساحة محكمته سوقاً رائجة لشنائع الرشوة التي قلّما سلم منها أحد المتخاصمين مما كان

حديث الكويتيين في عامة مجالسهم... توفي في ليلة من رمضان سنة ١٣٤٨ فاستراح بموته من الإثم، وأراح عباد الله من الشرور...»[٢٥].

٦ - الشيخ عبد الله بن خلف الدحيان (١٣٤٨-١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠-١٩٣١م): ولد في الكويت في ٢٨ شوال ١٢٩٢هـ/ ٢٧/ ١١/ ١٨٧٥م، كان والده من سكان المجمعة بنجد فهاجر إلى الكويت في حدود عام ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م. درس الشيخ عبدالله القرآن على يد والده، وتتلمذ على يد علماء الكويت والزبير. وهو أول من تولى الإمامة في مسجد البدر[٢٦]. عندما توفي عبدالله بن خالد العدساني ظل منصب القضاء شاغراً لمدة شهر، فعرض عليه بعض المهتمين تولي القضاء ولكنه رفض، ولكنه قبل القضاء عندما الزمه إياه الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت (١٣٣٩-١٣٦٩هـ/ ١٩٢١-١٩٥٠م)، ولم يأخذ أجرة عليه، وذلك في عام ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م[٢٧]، ويقال بأنه جعل مجلس القضاء في ديوانه أو مجلسه ولم يذهب للمحاكم، ولكنه سرعان ما انتقل إلى جوار ربه في ٢٨ رمضان ١٣٤٩هـ/ ١٧ فبراير ١٩٣١م[٢٨].

وبالرجوع إلى الوثائق الوقفية وجدنا هناك ثلاث وثائق مذيلة بختم الشيخ عبدالله الخلف، وهي تعود إلى التواريخ التالية: ٨ شعبان ١٣٢٧هـ/ ٢٥ أغسطس ١٩٠٩م، ١٠ ربيع الثاني ١٣٢٨هـ/ ٢١ أبريل ١٩١٠م، ١ جمادى الأول ١٣٤٠هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٢١م[٢٩]. كما توجد وثيقة أخرى نشرها المؤرخ سيف مرزوق الشملان في كتابه أعلام الكويت، وتعود لتاريخ ١ ذي القعدة ١٣٣١هـ/ ٢ أكتوبر ١٩١٢م[٣٠].

وربما يتساءل بعض المهتمين كيف للشيخ عبدالله أن يحرر هذه الوقفيات قبل توليه القضاء، وهل أخطأ المؤرخون في تحديد سنة توليه القضاء؟ والذي نعتقده أن المؤرخين لم يخطئوا في تحديد سنة توليه القضاء، لأن الشيخ يوسف بن عيسى قد عاصر الشيخ الدحيان واحتك به، وعلم كثيراً من أحواله فمجال الخطأ هنا مستبعد في هذه الحالة، وتفسير ذلك أن معظم تلك الوثائق عبارة عن وصايا، ونرى أن الوضع في السابق كان يجيز

لأي شخص أن يتوجه إلى الشيخ الذي يميل إليه، فيأخذ معه الشهود ويشهد بذلك أمام الشيخ، ويقوم الشيخ بتحرير الوصية، وتذييلها بختمه.

وبناءً على ذلك فإننا نستبعد رأي إبراهيم الشيباني وبراك المطيري اللذين أوضحا بأن الشيخ الدحيان تولى القضاء عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، استناداً إلى وثيقة تعود إلى نفس العام. والغريب أنهما أوردا وثيقة أخرى أقدم منها، وتعود لعام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م(٣١)، ولكنهما لم يحددا سنة توليه القضاء بعام ١٣٢٧هـ، لأنها الأقدم، ولكن إذا نظرنا في نص الوثائق السابقة نجدها عبارة عن وصايا، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه.

والذي يعزز هذا الرأي أن هناك وصايا أخرى كتبها شيوخ آخرون مع أنهم لم يتولَّوا منصب القضاء من أمثال الشيخ محمد بن عبدالله(٣٢) الفارس(٣٣). وهناك وقفية يتيمة تعود للشيخ الدحيان أثناء تقلده منصب القضاء وتعود إلى تاريخ ٦ ذي الحجة ١٣٤٨هـ/ ٥ مايو ١٩٣٠م(٣٤).

٧ - الشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة (١٣٥١-١٣٦٥هـ/ ١٩٣٢-١٩٤٦م): ينحدر الشيخ حمادة من أسرة اشتهرت بالتعليم حيث كان والده يملك مدرسة لتعليم الصبيان، وكان لعمته موزة حمادة مدرسة لتعليم البنات القرآن والكتابة، ولد عبدالعزيز في حي القبلة في فريج سعود عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م، وحفظ القرآن الكريم في مدرسة والده ثم تتلمذ على يد شيوخ الكويت والبحرين والإحساء، وبعد ذلك تولّى التدريس بمدرسة والده، فأدخل فيها تدريس مبادئ الفقه واللغة العربية وتفسير القرآن، وبعض علوم الحساب كحساب الغوص والسفر، واستعان ببعض الشخصيات لتعينه على ذلك، منهم الشيخ أحمد عطية الأثري(٣٥) كما عمل إماماً في بعض مساجد الكويت، تولّى القضاء في عام ١٣٥١-١٣٧٢هـ/ ١٩٣٢-١٩٥١م، وطلب أن يعين له مساعداً فاختار الشيخ أحمد الأثري. ومن أهم الاقتراحات التي قدمها إنشاء دائرة تهتم بشؤون الوقف(١٩٤٨م)، تهتم بصرف رواتب الأئمة والمؤذنين، وتشرف على بناء المساجد وصيانتها، كما اقترح إنشاء دائرة للأيتام لحفظ أموال اليتامى وإدارتها واستثمارها (١٩٤٩م). وكانت الإدارتان تحت إشراف رئيس المحاكم الشيخ عبدالله الجابر الصباح(٣٦).

واستقال الشيخ حمادة عن القضاء عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م. وقام بتدوين خطبه التي ألقاها على مدى أربعين عاماً[٣٧]، وكان له حديث في إذاعة الكويت منذ الخمسينات وحتى وفاته، كما التحق بسلك التدريس في المعهد الديني خلال الفترة ما بين ١٩٥١-١٩٦١ مدرساً خلالها للفقه المالكي وعلوم الحديث والتفسير. ثم انتقل الشيخ حمادة إلى جوار ربه في ٢٧ ربيع الآخر ١٣٨٢هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م[٣٨]. وتوجد ثلاث وثائق تحمل توقيع الشيخ عبدالعزيز حمادة[٣٩].

أما القضاة الشيعة فكان لهم نصيب في وثائق الوقف الكويتية، وقد ورد ذكر اسمين من قضاة الشيعة هما:

١ - الشيخ محمد المهدي الموسوي (١٣٣٤-١٣٣٨هـ/ ١٩١٦-١٩٢٠م): وهو الشيخ محمد مهدي الموسوي القزويني، قدم إلى الكويت من النجف عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨م، وعين مرجعاً دينياً للشيعة بعد وفاة الشيخ محمد موسى المزيدي، وشارك في عدة جلسات للحوار والتقريب بين المذاهب الإسلامية مع الشيخ يوسف بن عيسى، وبعد سبعة عشر عاماً توجه إلى البصرة في حدود عام ١٩٢٥م حيث مكث هناك إلى أن توفي عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٩م[٤٠].

والظاهر من الوثائق الوقفية التي بين أيدينا أن أول ظهور للقاضي الشيعي قد كان في عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م، ليقوم بخدمة الجالية الشيعية، ويستمر الشيخ الموسوى حتى تاريخ ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م، وهناك وقفيتان موقعتان بتوقيع الشيخ الموسوي[٤١].

٢ - الشيخ إبراهيم بن محمد المزيدي[٤٢] (١٣٦٤-١٣٧٥هـ/ ١٩٤٥-١٩٥٦م): وينحدر الشيخ المزيدي من أسرة علم وأدب، وأول من قدم منهم من الحلة إلى الكويت هو الشيخ موسى بن محمد المزيدي بطلب من الشيعة في الكويت قبل أكثر من مائتي سنة لينظر في الأمور الفقهية للمذهب الجعفري، فصار مرجعاً لهم[٤٣]. ثم أرسل ابنه محمداً إلى النجف لتلقي العلوم الدينية، وسلك في ذلك مسلك والده، وصار محمد من أبرز علماء الكويت الشيعة، ومن أشهر أعماله بناء مسجد المزيدي[٤٤] في مدينة الكويت، كما أرسل ولديه زين العابدين وإبراهيم إلى النجف،

فخلف الشيخ إبراهيم والده محمد في تولي القضاء الجعفري[٤٥]، واتخذ الشيخ إبراهيم من ديوان مسجد المزيدي مقراً له للفصل في الخصومات، وحل المشاكل، ولتسجيل عقود الزواج والطلاق والوصايا.

ويعتبر الشيخ المزيدي هو ثاني قاضٍ شيعي يظهر في وثائق الوقف بعد الشيخ محمد الموسوي، ويقول الشيخ عبدالله الجابر الصباح في مقابلة صحفية بأنه بعد وفاة الشيخ إبراهيم في الكويت عام ١٩٦٠م، أسند القضاء الشيعي إلى السيد جواد القزويني[٤٦]، ثم جاء الشيخ حبيب بن الشيخ إبراهيم المزيدي[٤٧] الذي كان قاضياً شرعياً في محاكم الكويت[٤٨]. وهناك أربع وثائق مذيلة بتوقيع الشيخ إبراهيم المزيدي[٤٩].

ثانياً – الجوانب الاجتماعية:

١ – بنية المجتمع الكويتي:

تعرفنا وثائق الوقف كذلك على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الكويتي، وهذا يتطلب منا الرجوع إلى بعض العلوم المساعدة للتاريخ مثل: علم الأنساب Genealogy وهو أحد العلوم المساعدة للتاريخ لأنه يدرس تسلسل نسب الأفراد، والهدف منه تعيين النسب الحقيقي لكل فرد أو أسرة. واهتم العرب به اهتماماً كبيراً نتيجة للصراع القبلي الدائر بينهم، واهتم به الأوروبيون في العصور الوسطى لإثبات نبالة الأسر، ويفيدنا هذا العلم في شرح كثير من الأمور المهمة كالتحالفات والحروب والمعاهدات، وتفسير الكثير من الصراعات السياسية[٥٠].

وفي الوقفيات، ومن خلال استعراض أسماء الواقفين أو الشهود أو النظار، دلالات واضحة على الأسر الموجودة آنذاك، إذ تعتبر هذه الوقفيات السجلات التي حفظت لنا مثل تلك المعلومات، فهي المصادر الوحيدة التي تمدنا بمعلومات عن المجتمع الكويتي القديم، فكتب التاريخ المحلية تكاد تخلو من الإشارة إلى الأسر وإلى حياة العامة، فهي تركز على الأحداث السياسية، وتصبّ جل اهتمامها على الشخصيات التي لعبت دوراً في تاريخ الكويت؛ لذا فلا يوجد بها أي ذكر للعامة.



المناطق الرئيسية في مدينة الكويت عام ١٩٥١

المرجع: محمد عبدالهادي جمال، أسواق الكويت القديمة، ص٣٥.

وتأتي هنا أهمية وثائق الوقف في التعريف وتسليط الأضواء على هؤلاء ممن كان لهم دور في الوقف، فهي تزودنا بمعلومات قيمة عن الواقفين الذين سطرت أسماءهم في السجلات التاريخية، لتقدمهم إلى الأجيال القادمة، وأعطتنا بذلك معلومات تكاد تشبه تلك المعلومات الموجودة في السجلات الشرعية التي ظهرت أثناء العهد العثماني في بقية الأقطار العربية، ولكن ما يميز وثائق الوقف أنها تعلقت بجانب واحد فقط، وهو المجال الوقفي.

كما تفيدنا الوثائق الوقفية في تعرف الأحياء السكنية القديمة، وأسماء من سكن بها، وعلينا هنا الاستعانة بعلم الأسماء (أنوماستيك) Onomastiq، سواء أسماء الأماكن أم الأشخاص حيث إن الأسماء تعتبر شيئاً حياً يولد ويحيا ويموت، فهو إما أن تفرضه سلطة ما، وإما أن يبرز بسبب ظاهرة معينة، وتنتقل من جيل لآخر، وقد يطرأ عليه تغيير مع مرور الزمن، أو مع دخول عناصر بشرية جديدة وتغير اللفظ.

وقد عمد القضاة في الوثائق إلى ذكر اسم الحي الذي يقع فيه العقار، ثم يحدد موقع العقار، وموقع العقار لم يكن يحدد وفقاً للخرائط الهندسية كما هو في عرفنا اليوم، وإنما بذكر أسماء الجيران في الجهات الأربع وهي: القبلة والشرق والشمال والجنوب، كأن يقول: «..وذلك بويته الكائن في الكويت في محلة دروازة الفداغ يحده قبلة بيت البايع وشمالا بيت طلب والغريريمّة وشرقاً بيت الرفدي وجنوباً الطريق النافذ...»، ومثال آخر كأن يقول: «...وهو البيت المحدود قبلتاً بيت محمد ابن عتيق وشمالاً الدكاكين وشرقاً الطريق النافذ وجنوباً بيت ابن مقامس...»(٥١).

٢ – الوضع الاجتماعي بالكويت:

تزودنا وثائق الوقف بمادة خصبة عن فئات المجتمع الكويتي، فكما هو معروف فإن كل مجتمع يتكون من فئات عديدة، وتقوم كل فئة بدورها في الحياة، ويلتقي التاريخ هنا مع علم الاجتماع، الذي يعتبر أحد أهم العلوم المساعدة للتاريخ، ويقوم بدراسة الظاهرات الاجتماعية في تكونها وعملها وتطورها، كما يدرس تفاعل

فئات المجتمع بعضها مع بعضها الآخر. كما تدخل هنا عدة علوم مساعدة مع علم الاجتماع لتعين المؤرخ على أداء رسالته.

وبدراسة وثائق الوقف يمكننا أن نلخص فئات المجتمع الكويتي إلى التالي:

أ – **الحكام**: وهم أسرة آل الصباح، وهم من قبيلة عنزة، وقد هاجر العتوب المكونة من آل الصباح وآل الخليفة وآل الجلاهمة وغيرهم من موطنهم الأصلي في إقليم الهدار بنجد، وعندما استقر بهم المقام في الكويت أجمعوا أمرهم على اختيار صباح الأول حاكماً عليهم، وحكم من بعده أولاده، وحكم الكويت منذ ذلك العهد وحتى الآن ثلاثة عشر حاكماً من هذه الأسرة الكريمة. وكل من ينتمي إلى هذه الأسرة يحمل لقب شيخ بما في ذلك حاكم الكويت.

وورد ذكر الشيوخ في الوقفيات بصفتهم شهوداً على إحدى الوقفيات حيث شهد على الوقفية ثلاثة من أبناء الأسرة(٥٢)، كما ورد اسم حاكم الكويت الشيخ مبارك(٥٣) مرتين كونه بائعاً لقطعتين من الأرض في عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م. بينما ورد اسم حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح(٥٤) ثلاث مرات بصفته شاهداً على الوقفيات(٥٥).

ب – **التجار**: نستدل من الوقفيات على أن هناك فئة كبيرة يمكن تصنيفهم من ضمن طائفة التجار، وهؤلاء يختلفون في الثراء، وهناك على سبيل المثال وقفية تعود لهلال فجحان المطيري(٥٦) وهو من أكبر تجار اللؤلؤ (الذي يعرف محلياً باسم الطواش) عندما أوقف عشرين دكاناً على مسجد هلال(٥٧) وعلى الإمام والمؤذن، ونظراً لضخامة الوقف ومكانة الواقف فقد شهد عليها ثلاثة من أبناء الأسرة الحاكمة بمن فيهم الحاكم الشيخ سالم المبارك الصباح، وذلك في عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م(٥٨).

وهناك وقفية لتاجر آخر هو فهد خالد الخضير(٥٩) الذي اشترى خمسة دكاكين، ثم أوقفها على مسجد يعقوب الغانم(٦٠) وذلك في عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م(٦١).

ج – **العوام**: ومثل هؤلاء نجدهم يمرون بكثرة في الوقفيات، وتحدثنا فيما سبق عن بعض أولئك.

د – **التوابع**[٦٢]: وهو المصطلح الذي أطلقته الوقفيات على العبيد أو الأرقاء، وتكشف لنا الوقفيات طبيعة العلاقة التي كانت تربط فئات المجتمع بعضهم ببعض، ونستطيع أن نقول بأن أهالي الكويت كانوا يتقاطرون على تحرير هؤلاء من رق العبودية إلى نعيم الحرية رغبة منهم في الثواب والأجر، وتقرباً إلى وجه الله تعالى.

وتظهر لنا بأن معاملة الكويتيين لمن تحت يدهم كانت بمنتهى الرحمة والرأفة، فهذا أحدهم يمنح جارية أبيه الملقبة زعفران بيتاً من بيوته في عام ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م[٦٣]. وهذا يوسف المطوع يقول في وصيته «...أما العبده ياسمينوه بعد وفاتي فهي حرة لوجه الله وتعطا [كذا] ثلاثين ريال من الثلث...»[٦٤].

وهذه ميثه بنت مصبح تعتق عبدها بخيت وزوجته ورده الله وتعطيهم مبلغاً من المال بالإضافة إلى بيت لهما، وذلك في ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م[٦٥]. وكان للأرقاء مطلق الحرية في التصرف بما يملكونه من مال وعقار، فمنهم من أوقف وحبس عقاره على بناته، كما فعل شخص يقال له فرج، وذلك في عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م[٦٦] ومنهم من باع ما كان يملكه.

هـ – **الشيعة**: تلقي الوقفيات بأضواء على الجالية الشيعية التي وجدت في الكويت، وقد بينا فيما سبق بعض القضاة الشيعة ممن حرروا بعض الوقفيات، وهذا يدل على قيام هذه الجالية بعمليات الوقف شأنهم في ذلك شأن السنة. ونلاحظ أن أوقاف الشيعة انحصرت على الحسينيات[٦٧] والمساجد، وهذا عيسى القطان يشتري بيتاً في عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م، وبعد وفاته قام ابنه عبدالعزيز وأوقف البيت على مسجد الإحسائية المعروف بمسجد الصحاف[٦٨] وجعل الولاية بيد الحاج ميرزا علي[٦٩] بن الحاج ميرزا موسى[٧٠] الحائري[٧١] وذلك في رمضان ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م[٧٢].

كما أوقف حجي جمعه بن حجي عيسى المحسن البيت الذي اشتراه في محلة البحارنة[٧٣] ليكون سكناً للإمام، وإذا غاب فيؤجر ويصرف ريعه على مسجد البحارنة[٧٤] في عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م[٧٥].

وهذا إسماعيل بن عباس يشتري بيتاً في الميدان[٧٦]، ويوقفه على الحسينية الخزعلية[٧٧] وذلك في غرة شعبان ١٣٣٨هـ/ ٢٠ أبريل ١٩٢٠م[٧٨]. كما أوقف بلال بن شتان بيته الكائن في حي الشرق على نفس الحسينية في عام ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م[٧٩].

كما ذهب عبدالله بن جمال، وشهد بأن أحد الدكاكين هو وقف على مسجد الصحاف الموجود في محلة ابن محميد[٨٠] وبناء على ذلك حرر القاضي محمد بن عبدالله العدساني الوقفية في رجب ١٣٣٠هـ/ يونيو ١٩١٢م[٨١].

أما صالحة بنت عوض فقد أوقفت بيتها لتصرف منافعه في تعزية الإمام الحسين رضوان الله عليه، وذلك في عام ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م[٨٢].

ثالثاً – الجوانب الاقتصادية:

١ – تعرف أنواع العملات المتداولة في الكويت:

وهذا يتطلب منا الإشارة إلى علم النقود أو النميات (المسكوكات) Numismatics وهو من العلوم المساعدة لعلم التاريخ، ويبحث في وصف النقود وتاريخها، وهو مصدر مهم للمعرفة التاريخية، حيث إن معظم أحداث التاريخ نجدها قد سجلت على النقود، كصور الملوك والشعارات أو الكتابات الدينية، وسنوات سكّها أو ضربها، وبالإضافة إلى ذلك فإن التركيب المعدني للنقد يدلنا على التطور الاقتصادي لأية دولة، فمثلاً استخدام الذهب أو الفضة يدل على توافر هذين المعدنين، واستخدامهما يشهد على ثراء الدولة، واستخدام النحاس أو المعادن الأخرى غير الثمينة يدل على الضعف الاقتصادي، كما أن انتشار استخدام النقد في أنحاء مختلفة من العالم دليل على النفوذ الاقتصادي والسياسي للدولة صاحبة النقد[٨٣]، وبذلك يقدم هذا العلم للمؤرخين مادة قيِّمة من الممكن أن تسدَّ فراغاً تاريخياً كبيراً.

ومن خلال الوقفيات تم تحديد ثلاثة أنواع من العملات التي تم تداولها في الكويت وهي:

١- القران: والجمع قوارين، وهي عملة فارسية فضية صغيرة الحجم، وهي أكبر العملات الفارسية التي تم تداولها في الكويت؛ لكونها من الفضة، بينما البقية

كانت من النحاس من أمثال الشرخي وأبو دبيلة وشاهية. وتعادل القران أربع آنات هندية من الفضة، وتحمل شعار بلاد فارس الأسد والسيف، ويوجد على الوجه الآخر أسماء الأسر الشاهية التي حكمت بلاد فارس.

ويرى الأستاذ عادل العبد المغني بأن دخول هذه العملة إلى الكويت للتداول خلال الفترة ما بين ١٢١٠-١٢٤٠هـ/ ١٧٩٥-١٨٢٥م، أما عن دخول عملات بلاد فارس الكويت وتداولها محلياً فيرجع سبب ذلك إلى ارتياد السفن الكويتية موانئ بلاد فارس بغرض التجارة بحكم قرب الموانئ نسبياً، فأخذت السفن الكويتية تجلب منها المواد الغذائية والتجارية، وهذا أدّى إلى نزول البحارة على شواطئ بلاد فارس للبيع والشراء، وهنا تعرفوا العملات المستخدمة وجلبوها معهم إلى الكويت.

وهناك سبب آخر أدى إلى شيوع عملات فارس وتداولها في الكويت، وهو يرجع إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان بر فارس إلى الكويت لفترات متوالية[٨٤]، وحمل هؤلاء النازحون معهم العملة الفارسية وأدخلوها إلى الكويت. كما أدت حركة التجارة هذه ونزوح السكان إلى إدخال كثير من مفردات اللهجة الفارسية إلى اللهجة الكويتية[٨٥].

وورد ذكر القران في أربع وثائق وقفية ترجع إلى التواريخ ما بين ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، و١٢٩٦هـ/ ١٨٧٩م، و١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م[٨٦]، وأخيراً عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م[٨٧].

وبناء على ذلك لنا أن نصحح ما أورده الأستاذ عادل العبد المغني فيما ذكره عن القران، حيث يقول بأن آخر عهد للقران في الكويت كان في عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٥م، بينما تشير الوثائق الوقفية إلى أن القران ظلت عملة تداولها الكويتيون حتى ما بعد عام ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٦م، بدليل أنها ذكرت في تواريخ مختلفة، ولو صح كلام العبدالمغني لكانت القران عملة عديمة الجدوى، ولا يوجد لها قوة شرائية بعد التاريخ الذي ذكره، ولكن الوثائق هنا تثبت عكس ذلك حيث ظلت القران عملة ذات قيمة شرائية لفترة أكثر من ستين عاماً عما ذكره العبدالمغني.

وبذلك نستطيع القول بأن القران ظلت مستمرة في التداول حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

٢ – **الريال:** حمل الريال عدة تسميات هي ريال الملكة تريزا والريال الفرنسي والريال النمساوي وريال فضة، وعرفت محلياً باسم الريال الفرنسي، وهو ريال نمساوي يحمل صورة الملكة ماريا تريزا ملكة النمسا، ويعادل وزنه ٢,٥ روبية. ضرب هذا الريال في النمسا عام ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م، ويوجد على الوجه الأول صورة ملكة النمسا الملكة تريزا، وعلى الوجه الآخر شعار النمسا.

دخل الريال النمساوي أسواق الكويت ابتداءً من عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م، واستمر في التداول فترة طويلة، ولازم الروبية فترة من الزمن، ويضيف عادل العبدالمغني أن الريال بدأ في التلاشي في عام ١٣٣٩هـ/ ١٩٢١م، حتى انقطع نهائياً بعد عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م، وهي أكبر عملة فضية تم تداولها في الكويت(٨٨).

وهناك عشرات الوثائق التي ذكر فيها الريال(٨٩)، وتشير إحداها إلى أن الريال ظلّ عملة صالحة للتداول حتى ١٤ شوال ١٣٤٦هـ/ ٥ أبريل ١٩٢٨م(٩٠).

وبذلك لنا أن نصحح ما ذكره العبدالمغني عن تداول الريال النمساوي في الكويت حتى أواخر العشرينات من القرن الماضي.

٢ – **الروبية** Rupee: وهي عملة هندية، ويعتقد بأنها دخلت الكويت كعملة للتداول تم في الأعوام ما بين ١٢٤٦–١٢٥١هـ/ ١٨٣٠–١٨٣٥م، وسبب دخول العملات الهندية إلى الكويت يعود إلى أن فقر البيئة البرية في الكويت دفع سكانها للاتجاه نحو البحر، فارتبط النشاط الاقتصادي للكويتيين به، فغاصوا في البحر بحثاً عن كنوزه ولآلئه، واهتدوا إلى أماكن وجوده ومغاصاته (التي تعرف محلياً باسم الهير) وزودوا العالم بكميات كبيرة منها حققت لهم أرباحاً طائلة ساهمت في ازدهار الكويت. كما جابوا البحر شمالاً وجنوباً طلباً للرزق، لذا برع الكويتيون في صناعة أنواع من السفن أثبتت قدرتها على عبور المحيطات، وساهم الكويتيون كثيراً في مهنة النقل البحري فوصلت بذلك سفن الكويت إلى سواحل الهند وموانئ شرق إفريقيا.

وبدأت الكويت تشهد رخاءً اقتصادياً في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وساعدها في ذلك بعض الأحداث السياسية التي دارت في المنطقة منها احتلال بلاد فارس للبصرة خلال الفترة ١٧٧٦-١٧٧٩م، وصارت الكويت محطة لتفريغ الشحنات المخصصة لشركة الهند الشرقية بدلاً من البصرة. كما أن السلطات العثمانية في البصرة وضعت بعض الصعوبات والعراقيل أمام وكالة شركة الهند الشرقية في البصرة مما دفعهم إلى التوجه إلى الكويت بين عام ١٧٩٣-١٧٩٥م، فتكدست الثروات في القرين (وهو الاسم القديم للكويت) وأخذ نفوذها الاقتصادي يزداد وينمو[٩١].

وهذا الرخاء الاقتصادي جعل التاجر الكويتي ينقل معه الروبية عملة للتداول، وحملها معه أينما ذهب، وجلبها معه عند عودته لتصبح بعد ذلك عملة للتداول حتى داخل الكويت، وقد عرفت الكويت سبعة أنواع من الروبية، وهي تنقسم على النحو التالي:

أ - **الروبية الأولى** ١٢٤٥-١٢٥٣هـ/ ١٨٣٠-١٨٣٧م: روبية الملك وليام الرابع.

ب - **الروبية الثانية** ١٢٥٣-١٣١٩هـ/ ١٨٣٧-١٩٠١م: روبية الإمبراطورة فكتوريا، وعرفت العملة محلياً باسم «**أم بنت**» لأنها تحمل صورة بنت شابة.

ج - **الروبية الثالثة** ١٣١٩-١٣٢٨هـ/ ١٩٠١-١٩١٠م: روبية الإمبراطور إدوارد، وعرفت العملة محلياً باسم «**أم صلعة**» لأن الصورة تظهره أصلع الرأس.

د - **الروبية الرابعة** ١٣٢٨-١٣٥٥هـ/ ١٩١٠-١٩٣٦م: روبية الإمبراطور جورج الخامس، وعرفت العملة محلياً باسم «**الشايب**» نظراً لكبر سنه وكثافة لحيته وشاربه.

هـ - **الروبية الخامسة** ١٣٥٥-١٣٧١هـ/ ١٩٣٦-١٩٥٢م: روبية الإمبراطور جورج السادس، وعرفت العملة محلياً باسم «**الولد**» لكونه في سن الشباب ليس له لحية.

و - **الروبية السادسة** ١٣٦٧-١٣٧٦هـ/ ١٩٤٨-١٩٥٧م: روبية حكومة الهند، وعرفت العملة محلياً باسم «**الصنم**» لأنه يحمل الشعار الهندي (أسد أسوكا) الذي يشبه الصنم.

ز – **الروبية السابعة** ١٣٧٨–١٣٨٠هـ/ ١٩٥٩–١٩٦١م: أعلنت حكومة الهند عن نيتها لفصل الروبيات المستعملة في الهند، ورغبتها لطبع روبيات جديدة يتم تداولها في الكويت ودول الخليج، فاحتجت السلطات الكويتية خشية تأثر اقتصادها، ولكنها قبلت العملات الجديدة، وأوعزت إلى إدارة المالية للاستعداد لإصدار عملة وطنية في الكويت، وفي ٢٨ ربيع الثاني ١٣٨٠هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٦٠م، صدر المرسوم الأميري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠م بقانون النقد الكويتي(٩٢). وذكرت الروبية عشرات المرات في وثائق الوقف(٩٣).

ومما يلفت النظر هنا بأن وثائق الوقف لم تذكر أياً من العملات العثمانية علماً بأن الدولة العثمانية سيطرت على كل من بغداد والبصرة في عام ١٥٣٤م، كما وصلت إلى الإحساء والقطيف في منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وكما هو معروف فإن السفن التجارية الكويتية كانت تذهب إلى البصرة وتحمل كميات كبيرة من التمور وتبيعها في سواحل الهند وسواحل اليمن وشرق إفريقيا، ودخلت بذلك العملة العثمانية إلى الكويت كونها عملة لها قيمتها الشرائية، بعد الريال النمساوي، وكانت هناك الليرة الذهبية (وهي ما أطلق عليها محلياً اسم **النيرة**)، وكانت تعادل ٥ ريالات نمساوية(٩٤).

ويقول المؤرخ سيف مرزوق الشملان بأنه كانت هناك عملة ذات ٥ ليرات ذهبية كبيرة الحجم، وأطلق عليها محلياً اسم **ريّح بالك**؛ أي من كان يملك هذه العملة فإنه يستطيع أن ينام مرتاح البال، ويستطيع أن يأمن غدر الليالي لأنها كانت تعدّ ثروة.

ويلاحظ هنا أن الكويت عرفت عملات عديدة كالفارسية والنمساوية والهندية، وهذه كلها كانت ذات قيمة شرائية داخل الكويت وخارجها، ولو لم تكن تلك القيمة محلياً وعالمياً لما تم تداولها بدليل أن الكويت حاولت إيجاد عملة محلية عرفت باسم «**البيزة**» التي ضربت عام ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م، وكانت من النحاس الأحمر، وغير كاملة الاستدارة، لأنها سكَّت يدوياً، وكانت تختلف كل واحدة عن الأخرى في السماكة والشكل والوزن، لذا لم يكتب لها الاستمرار طويلاً، وتم سحبها من الأسواق بعد شهور قليلة من طرحها لعدم وجود أي غطاء من الذهب لها(٩٥).

٢ – معرفة قيمة العقار:

تساعدنا الوقفيات على معرفة نوع العقار وتحديد قيمته سواء كان بيتاً أو دكاناً، فإذا كانت الوقفية عبارة عن بيع وشراء فقد كان القاضي يحدد المنطقة التي يقع العقار فيها ويذكر الحدود الأربعة: القبلة والشرق والشمال والجنوب، ثم يذكر قيمة البيع، ونستطيع أن نعرف هنا قيمة العقار في كل منطقة من مناطق الكويت، وبعمل مقارنة صغيرة يمكننا تحديد المناطق الغالية من الرخيصة. ومثال ذلك اشترى خالد بن فايز بن خميس من مطرة ومن أمها هدية بيتهن الواقع في محلة (فريج) المطبة[٩٦] بثمن وقدرة مائة روبية في سنة ١٣٣٥هـ/ ١٩١٧م[٩٧]. بينما بلغت قيمة الأرض في محلة النفود[٩٨] ٤٠٠ روبية في عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م[٩٩].

ومثال آخر نسوقه هنا عندما باع قنور الصانع البيت «...الواقع في محلة الصفات[١٠٠] [كذا] المحدود قبلتا ديوانية علي الصبر والجدار بينهما انصافا وشمالا بيت علي الصبر والجدار يخص علي وشرقا الطريق وجنوبا بيت عبدالمحسن بن ناصر الرشيد بثمن قدره وعدده سبعماية وخمسين روبية...» وحرر القاضي عبدالله بن خالد العدساني هذه الوقفية في عام ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م[١٠١]. بينما نلاحظ أن هناك بيتاً آخر يقع في حي المرقاب[١٠٢] يباع في نفس السنة بقيمة ثلاثمائة وثلاثين روبية[١٠٣].

كما يمكننا عمل مقارنة للأسعار مع تطور الأيام وتعاقب السنين، ومثال ذلك عندما اشترى محمد بن قميزان حوطة في محلة المقصب[١٠٤] بقيمة أربعمائة روبية في عام ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م – بينما بلغ قيمة الحوطة في حي القبلة قيمة ٦٦٠ روبية – ويقوم بعد سنتين ببيع نفس الحوطة إلى الملا صالح بن محمد الملا بقيمة ٦٥٠ روبية[١٠٥].

وكذلك الحال مع الدكاكين، وباستعراض الوقفيات أمكننا تتبع دكان واحد ذكر في ثلاث وقفيات، وهو دكان يقع في السوق الداخلي[١٠٦] اشتراه شخص يعرف باسم باقر حسن من سليمان ويوسف وعبداللطيف أبناء يعقوب الغانم في عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م، ولما انتقل باقر إلى الرفيق الأعلى انتقلت ملكية الدكان إلى إبراهيم بن باقر لأن أخوات إبراهيم وهن سكينة وبيبي ودلال وهبن حصتهن لأخيهن إبراهيم في عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م.

وفي عام ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م باع إبراهيم الدكان إلى ناصر بن عيسى المقهوي بثمن وقدره ثمانمائة روبية، ثم باع ناصر الدكان من جديد إلى عبدالله ومبارك أبناء ساير الشحنان بنفس القيمة، وأوقف الأخوان الدكان على المسجد الموجود في محلة الساير والمسمى عبدالعزيز بن حمود(١٠٧) في عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٤م(١٠٨).

ولكن مع شديد الأسف لم يحرص القاضي هنا على ذكر اسم السوق في كل حالات بيع الدكاكين، وكان يذكر الحدود الأربعة فقط. ومثال ذلك كما في وقفية فهد بن خالد الخضير الذي اشترى خمسة دكاكين من عمر بن عيسى، ثم أوقفها على مسجد يعقوب الغانم في عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م(١٠٩).

رابعاً - التركيب الوظيفي لمدينة الكويت

لقد درس أ. د. وليد المنيس الوثائق الوقفية ومن خلال المسميات والمصطلحات الواردة بها، وخلص إلى القول بأن جغرافية مدينة الكويت تكونت من ثلاث قطاعات وظيفية هي:

١ - **منطقة الواجهة البحرية:** وهي تشمل منطقة الميناء والجمرك، والنقع، وهي مراسي السفن الخاصة بالأسر الموسرة والتجار، والبيوت الكبيرة التي يمتلكها التجار والأسر التي تمتلك أساطيل السفن، والدواوين التابعة لتلك البيوت، والتي تعتبر مكان التقاء التجار والأهالي، والفرضة وتقع بالقرب من الميناء من الجهة الغربية حيث تلتقي السفن، وتجلب المواد الغذائية المختلفة، كما يظهر في وسط هذه المنطقة قصر السيف، وهو القصر الذي يتولى فيه الأمير إدارة شؤون البلد، كما توجد بعض البيوت الأخرى.

٢ - **منطقة الأسواق:** وتقع في هذه المنطقة أسواق المدينة، وتمتاز بتخصصها بحيث يتخصص كل سوق ببيع سلعة معينة مثل سوق السلاح، وسوق اللحم، وسوق السمك، وسوق واقف (واجف) الذي تباع فيه الملابس وحوائج النساء، وسوق الحلوى، وسوق الزل الذي يباع فيه السجاد، وسوق الخضرة (الخضار)، وسوق التمر. وتنتهي هذه الأسواق بسوق الصفاة حيث ملتقى القوافل القادمة من الصحراء.

٣ - **منطقة الأحياء السكنية:** وتنقسم الأحياء السكنية الكبرى إلى شرق ووسط والقبلة، ثم امتدت إلى الداخل لتشمل الوطية والصالحية والمرقاب، ويظهر في هذه الأحياء ما يعرف باسم الفرجان (وهي جمع فريج أو فريق) وهي عبارة عن السكك الواسعة التي تضم الأسر والجيران.

وكانت الكويت محاطة قديماً بسور لحمايتها من الأخطار الخارجية، وكانت الأسوار تبنى من الطين، ويكون سميكاً بحيث يصعب نقبه بسهولة، وكانت تبلغ سماكتها أحياناً متراً تقريباً، وكانت الأسوار مزودة بأبراج، وهي عبارة عن غرف مراقبة، وقد عرفت محلياً في الكويت باسم غولة. وتوجد بالأسوار بوابات كبيرة الحجم تسمح بدخول وخروج الناس والقوافل من وإلى مدينة الكويت، وهذه البوابات عرفت باسم دروازة. وهناك ثلاثة أسوار أقيمت حول الكويت القديمة يعود تاريخ السور الأول لعام ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، والثاني لعام ١٢٢٩هـ/ ١٨١٤م، والثالث لعام ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م، وهو أكبر الأسوار وله خمس بوابات و٢٦ غولة[١١٠].

خامساً - أنواع الأوقاف التي انتشرت في الكويت:

فقد تعددت واشتملت على التالي:

١ - تشير الوثائق إلى أن المحسنين من أهل الكويت كانوا يبنون المساجد كونها وجهاً من أوجه عمل الخير والبر، حيث كان بعض الموسرين يخصصون ثلث تركاتهم لبناء المساجد تقرباً إلى الله تعالى. ونلاحظ في الوقفيات عدة حالات يكون فيها الواقف غير المؤسس، ويقوم الأول بوقف بيت أو دكان على المسجد. ولم يكتفوا بذلك فقط، ونلاحظ أنهم اهتموا أيضاً بالإمام والمؤذن[١١١]، وخصصوا لهما دوراً لسكناهم، أو لتعمير مساكنهم أو لدفع مرتباتهم[١١٢].

٢ - نلاحظ حرص بعض الأهالي على توفير المواد الغذائية اللازمة للمحتاجين، أو إقامة وجبات طعام وتقديمها للفقراء في بعض الأيام الفضيلة، أو توزيع لحم الأضاحي على ذوي الحاجات في أيام عيد الأضحى، ويتكرر ذلك في عبارات «**إطعام وعشيات وضحايا**»[١١٣].

٣ - وتعرفنا أن هناك من الأهالي من جعل الباب مفتوحاً لعمل للقيام بأي وجه من وجوه الخير[١١٤]، أو بأي عمل يعود بالخير والمنفعة والرحمة على الميت[١١٥].

سادساً – الأوقاف الخاصة بالكويت:

وأخيراً يجدر بنا أن نتعرض إلى بعض الأوقاف التي انفردت بها الكويت دون غيرها من البلدان الإسلامية، وهي وقف الحظرة ووقف البكشة.

١ – **وقف الحظرة:** وهي وسيلة من وسائل صيد الأسماك المنتشرة في الكويت، والجمع حظرات أو حظور، وهي عبارة عن حظيرة تنصب من أعواد القصب تقام بالقرب من الساحل، وعند ارتفاع المدّ تدخل الأسماك بداخلها وتتيه بين حواجزها، ويصعب عليها الخروج، وعند الجزر يأتي الصياد ويلتقط السمك الموجود بداخلها بيده[١١٦]. وهناك عدة وقفيات تتعلق بوقف الحظرات نأخذ منها على سبيل المثال أوقفت فهيدة خليف حظرتها الموجودة في الدمنة[١١٧] على عشيات[١١٨] وضحايا لها ولأخيها مثيب ولوالديهما في عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م[١١٩].

ب – **وقف البكشة:** أو البقشة، وهي كلمة محرفة عن الكلمة التركية (باغچه) أي الحديقة، وانتشرت هذه الكلمة عند سكان جزيرة فيلكا[١٢٠] التي كانت تنتشر فيها بساتين النخيل والسدر والأثل، وكانت معظم بيوت الجزيرة تلحق بها حوش تزرع فيها الأشجار ولا سيما المثمرة، ويطلق عليها بكش، ومفردها بكشة[١٢١].

وورد ذكر البكشة في عدة وثائق ترجع إلى سكان جزيرة فيلكا مما يدل على أن أهالي الكويت لم يستعملوا هذا المصطلح. وتشير الوقفية إلى أن عبدالله بن علي بوغيث أوقف وحبّس البكشة الواقعة في فيلكا على مسجد فيلكا مسجد أحمد مال الله، وجعل نصف حاصلها للإمام، ونصفه الآخر للمؤذن، كما أشار إلى الواقف إلى أنه خصص نخلتين لشخص يعرف باسم أحمد خلف يأكل من ثمرها ما دام حياً، وإذا توفي ترجع النخلتان للإمام والمؤذن، وذلك في عام ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م[١٢٢].

هوامش الفصل الثاني

١ – أول من تولى القضاء في الكويت هو محمد بن فيروز (ت ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م)؛ والثاني هو أحمد بن عبدالله آل عبدالجليل تنازل عن القضاء للشيخ محمد بن عبدالرحمن العدساني عام ١١٦٥هـ/ ١٧٥١م تقديراً لعلمه ومكانته؛ والثالث هو الشيخ محمد بن عبدالرحمن العدساني وصل إلى الكويت من الإحساء ١١٦٥هـ، اعتزل القضاء عام ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م ليسافر إلى الإحساء لتولي القضاء فيها ويبقى هناك حتى وفاته. ثم تولى القضاء بعده ابنه محمد بن محمد العدساني (١١٩٧–١٢٠٨هـ/ ١٧٨٢–١٧٩٣م)، وهو من مواليد الإحساء.

انظر: عبدالعزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٢–٩٣؛ يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ط٥، الكويت، ١٩٨٨، ص٣٨–٣٩، عبدالله خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ط٢، الكويت، ١٩٨٠، ص٢٠٥–٢٠٦، محمد الشيباني، براك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ط١، الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٩، ص٢٣–٣٥.

٢ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٥٥٤.

٣ – فريج العدساني: يقع في حي الوسط في محلة سوق المناخ، وكان يوجد به مسجد العدساني الذي يقع في فريج العداسنة، وتوجد بالقرب منه دار المحكمة الشرعية، ومؤسس هذا المسجد هو الشيخ محمد بن عبدالرحمن العدساني، ولما هدم هذا المسجد أسست وزارة الأوقاف مسجداً بنفس الاسم عام ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م في منطقة كيفان قطعة ٤. لمزيد من المعلومات انظر: عدنان بن سالم الرومي، **تاريخ مساجد الديرة القديمة**، ط١، الكويت، ١٩٨٨، ص١٦١–١٦٣.

٤ – الشيخ عبدالله بن صباح: هو الشيخ عبدالله الثاني، ولد عام ١٢٢٩هـ/

١٨١٤م، تولى الحكم بعد وفاة والده الشيخ صباح الثاني عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، من أهم الأحداث في عهده مساعدته للقوات العثمانية التي خرجت للمشاركة في حملة الإحساء عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وتوفي الشيخ عبدالله عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م ليتولى الحكم بعده أخوه محمد. لمزيد من المعلومات انظر: عبدالعزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص١٣٢-١٣٧؛ سيف مرزوق الشملان، **من تاريخ الكويت**، ط٢، الكويت، ١٩٨٦، ص١٣٤-١٣٩.

٥ - الشيخ علي الشارخ: ولد في نجد عام ١١٨٠هـ/ ١٧٦٦م، سافر إلى الإحساء للاستزادة من العلوم، رحل إلى الكويت مع والده الشيخ عبدالله واستقروا بها عام ١٢٠٠هـ/ ١٧٨٥م. تولى القضاء على فترتين الأولى من عام ١٢٢٥-١٢٢٨هـ/ ١٨١٠-١٨١٣م، والثانية ١٢٣٣-١٢٣٥هـ/ ١٨١٧-١٨١٩م. يقول المؤرخ عبدالعزيز الرشيد إن الشيخ عبدالله الصباح أعطى القضاء إلى الشيخ ابن شارخ فامتنع في البداية وقال: «إنه منصب خطير وأهم شروطه إقامة الحدود، وأخشى أن تغل يدي على تنفيذها سيما على الوجهاء» فهون الشيخ عبدالله عليه الأمر، وقال سأطلق يدك في القيام بالواجب ولو على نفسي فقبل ولكنه شرط أن يسمح له الاتجار شهرين في السنة، فأعطي، وكان أول أعماله أن أحرق أكواخاً كان يأوي إليها كثير من أهل الفساد، ثم أسس في موضعها المسجد المعروف بمسجد آل مديرس». ويختلف عدنان الرومي في اسم مؤسس هذا المسجد فهو يرى بأن المؤسس هو عبدالله بن محمد المديرس في عام ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م. لمزيد من المعلومات انظر: عبدالعزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص٩٣-٩٤؛ يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٣٩؛ محمد الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٤٣-٤٤، ص٤٩؛ عدنان بن سالم الرومي، **تاريخ مساجد الديرة القديمة**، ص١٠٩.

٦ - محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٤١، ٤٧.

٧ – يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٣٩؛ عبدالله خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ص٢٠٦؛ محمد إبراهيم الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٤٧.

٨ – محمد الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٥١.

٩ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٥٢، ص٦٣٠، ص٤٤٠.

١٠ – الشيخ جابر بن عبدالله بن صباح (١٢٢٩-١٢٧٦هـ/ ١٨١٣-١٨٥٩م): هو حاكم الكويت الثالث، اختلف مع والده فهاجر عن الكويت متوجهاً إلى البحرين، ونصّب الكويتيون محمد السلمان وأرسلوا خلفه. وكان كريماً لذا لقب بجابر العيش لكثرة ما تصدق به على الفقراء والمساكين، ولكثرة موائد الرز (العيش) التي أقامها لهم. لمزيد من المعلومات انظر: عبدالعزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص١١٦-١٢٧؛ سيف مرزوق الشملان، **من تاريخ الكويت**، ص١٢٥-١٣٠.

١١ – يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٤٠؛ عبدالله خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ص٢٠٦؛ إبراهيم الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٥٣.

١٢ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٦٠، ص١٩٠.

١٣ – من أوراق المؤرخ سيف مرزوق الشملان. انظر نص الوقفية في ملحق رقم ٧.

١٤ – محمد الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٥٥.

١٥ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٢، ص١٧٠.

١٦ – محمد الشيباني وبراك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق**، ط١، الكويت، إصدارات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٤، ص٦٧.

١٧ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٥٨، ص٥٣١.

١٨ – للأسف الشديد لا نزال نفتقر إلى الكثير من المعلومات حول منصب مفتي

الكويت وعن طبيعة عمله، فلم يشر إلى هذا المنصب مَن تناولوا تاريخ القضاء في الكويت.

١٩ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٢٩٠.

٢٠ – محمد الشيباني وبراك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية**، ص٦٥–٦٦؛ الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص١٣٢، ص١٧٢، ص٤٠٢، ص٥٤٣.

٢١ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، الكويت: منشورات الأمانة العامة للأوقاف، ١٩٩٥، ص٤٦.

٢٢ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٨٨.

٢٣ – محمد الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٥٧–٥٨.

٢٤ – يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٤٠، ٤٩، ٥١.

٢٥ – عبدالعزيز الرشيد، **مجلة الكويت**، الجزء ٨، ٩، شهر شعبان ورمضان سنة ١٣٤٨ المجلد الثاني، ص٣٢٩. وأعادت دار قرطاس طباعة: أعداد **مجلة الكويت**: مارس ١٩٢٨ – مارس ١٩٣٠، ط١، ص٨٠٩، الكويت، ١٩٩٩.

٢٦ – مسجد البدر: تأسس على يد ناصر يوسف البدر عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م في حي القبلة من أحياء الكويت القديمة من ثلث والده يوسف البدر، وأوقف المؤسس أوقافاً عديدة على هذا المسجد وبنى بيتاً لسكن الإمام، وهو البيت الذي سكن به الشيخ عبدالله الخلف رحمه الله، وجدد المسجد أول مرة بأمر من الشيخ مبارك الصباح عام ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م. لمزيد من المعلومات انظر: عبدالعزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص٤٦، ص٣٢٨؛ عدنان بن سالم الرومي، **تاريخ مساجد الديرة القديمة**، ص١٢٩–١٣٢.

٢٧ – يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٥٢–٥٣.

٢٨ – محمد بن ناصر العجمي، **علامة الكويت: الشيخ عبدالله بن خلف الدحيان**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤، ص٢٥–٢٨، ص٢١٨؛

عبدالله خالد الحاتم، **من هنا بدأت الكويت**، ص٢٠٦–٢٠٧؛ إبراهيم الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٦١–٦٣.

٢٩ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٩٠، ص٤١٢، ص٢٥٢.

٣٠ – سيف مرزوق الشملان، **أعلام الكويت: فرحان بن فهد الخالد**، ط١، الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥، ص٢٠–٢٢. وأعاد ناصر المطيري نشر الوثيقة في كتابه: **الجمعية الخيرية العربية وبواكير النهضة الحديثة في الكويت ١٢٣١هـ/١٩١٣م**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٨.

٣١ – محمد الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٦٢، هامش ٣، وانظر صور الوثائق في ص٦٦.

٣٢ – محمد بن عبدالله بن فارس: اشتهر بالورع والتقوى، بدأ في أول عمره يعلم الصبيان القرآن، واشتغل بالتجارة فكسب مالاً كثيراً، وهو أستاذ الشيخ عبدالله الدحيان في الفقه، توفي عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م. انظر: يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٥٣.

٣٣ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٨٢، ص٣٦٤، ص٣٦٨، ص٤٤٢، ص٥٥٠.

٣٤ – المرجع السابق، ص٤٢٠.

٣٥ – أحمد عطية الأثري: ولد في الكويت عام ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م رافق في بداية حياته والده في التنقل والترحال، ثم عمل مدرساً في مدرسة حمادة، عُيِّن قاضياً في المحكمة الشرعية عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م، وعمل كأول مستشار في محكمة الاستئناف العليا، توفي الشيخ الأثري عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م. انظر: محمد الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٩١–٩٢.

٣٦ – عبدالله الجابر: هو عبدالله بن جابر بن عبدالله الصباح، وهو ابن أخ الشيخ مبارك، ولد في فريج الشيوخ في منزل قريب من مسقف الشيخ مبارك، تولى رئاسة البلدية عند ظهورها عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م، كما تولى رئاسة

المحاكم عام ١٩٢٨م، شارك في موقعة حمض والرقعي والجهراء. لمزيد من المعلومات انظر: يوسف الشهاب، **رجال في تاريخ الكويت**، ج١، ط٢، الكويت، ١٩٩٣، مقابلة مع الشيخ عبدالله الجابر، ص١٣٩–٢٣٠.

٣٧ – قامت مطبعة حكومة الكويت بطباعة الخطب باسم: **مجموعة خطب الشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة**، وأعبر هنا عن شكري وتقديري للدكتور **عبدالمحسن حمادة** الذي تفضل مشكوراً بإهدائي نسخة من الكتاب، كما زودني بمقالة غير منشورة عن سيرة والده الشيخ عبدالعزيز حمادة.

٣٨ – أ. د. عبدالمحسن حمادة، **ملامح من حياة الشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة**، بحث غير منشور؛ وانظر أيضاً: محمد الشيباني وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ص٨٥–٨٨؛ جريدة القبس العدد ٨١٠٤، بتاريخ ١٣/١/١٩٩٦م، مقالة بعنوان: الشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة المدرس والقاضي والإمام.

٣٩ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٦٢، ص٤٦٤، ص٥٠٢.

٤٠ – مقابلة مع الأستاذ **محمد عبدالهادي جمال** بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٣.

٤١ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٨–٤٩، ص٣٣٠، ص٤٢٨.

٤٢ – أسرة المزيدي: تنسب هذه الأسرة إلى مزيد الأسدي الجد الأكبر لسلالة بني أسد التي استوطنت جنوب شرقي الجزيرة العربية، وبسبب الحروب الدائرة بين القبائل هناك هاجر أفراد منهم إلى ما بين نهري دجلة والفرات، وأخذ عود الأسر يقوى مع توافد الهجرات فسيطروا على دفة الحكم في المناطق التي سكنوها، فظهر أميرهم دبيس بن علي بن مزيد وأبناؤه من بعده. وصاروا أمراء لمدينة الحلة، وظهر من هذه الأسرة الكثير من العلماء والأدباء والشعراء والخطباء. حيدر المرجاني، **تراث النجف، تاريخ ما أهمله التاريخ في البيوت والأسر النجفية**، ج١ (النجف، ١٩٧٢)، ص١٣٠؛ رزق الله منقريوس الصرفي، **تاريخ دول الإسلام**، ج٢ (د.م، د.ت) ص٥٨ وما

بعدها؛ علي محمد المهدي، **عائلة المزيدي في الكويت**، مجلة رسالة الكويت، العدد ٣١، السبت ٢٧ فبراير ١٩٩٣م، ص٥٤-٥٦. وأود أن أسطر هنا شكري وتقديري للمقدم **علي يوسف المزيدي** الذي زودنا بكثير من الكتب والمقالات والمعلومات حول أسرة المزيدي.

٤٣ - مقابلة مع الأستاذ **محمد عبدالهادي جمال** بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٣.

٤٤ - مسجد المزيدي: أنشئ هذا المسجد بعد مسجد الصحاف عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩١م، ويقع بجواره وخلف سوق الكويت للأوراق المالية.

٤٥ - حيدر المرجاني، **خطباء المنبر الحسيني**، (د.م، د.ت)، ص١٩٠؛ علي محمد المهدي، **عائلة المزيدي في الكويت**، ص٥٥.

٤٦ - السيد جواد القزويني: بعد مغادرة أخيه محمد مهدي الموسوي الكويت إلى البصرة قدم إليها في عام ١٩٢٦م، فتولى القضاء الجعفري حتى وفاته عام ١٩٥٠م. مقابلة مع الأستاذ **محمد عبدالهادي جمال** بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٣.

٤٧ - الشيخ حبيب: من مواليد الكويت عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، تتلمذ على يد والده وتعلم الفقه والعربية، توجه إلى باكستان ودبي والبحرين للاستزادة من العلم، وكان له أسلوبه المميز في الخطابة، كان الساعد الأيمن لأبيه الشيخ إبراهيم في المحكمة، امتدحه الشيخ عبدالله النوري كثيراً في المقالة التي كتبها بعد مضي أسبوع على وفاة الشيخ حبيب فرحمة الله عليهم أجمعين. الشيخ عبدالله النوري، **الوفي الحبيب الأخ الشيخ حبيب**، مجلة اليقظة، العدد ٥٠١ الصادر بتاريخ ٢/٥/١٩٧٧، ص٩؛ حيدر المرجاني، **خطباء المنبر الحسيني**، ص١٩٠-١٩١.

٤٨ - **صحيفة السياسة**، الجمعة ٢٠/٩/١٩٨٥، ص٣؛ علي محمد المهدي **عائلة المزيدي في الكويت**، ص٥٦.

٤٩ - الأمانة العامة للأوراق، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٨-٣٩، ص٥٠، ص٧٤، ص١١٤، ص٥٠٤.

٥٠ – د. ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي**، ص١٧٨–١٨٠.

٥١ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٥٣٦، ص٢٨٩.

٥٢ – شهد ثلاثة شيوخ؛ وهم الشيخ سالم المبارك الصباح والشيخ أحمد الجابر الصباح والشيخ جابر بن عبدالله الصباح على وقفية هلال فجحان المطيري. محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٣٩.

٥٣ – الشيخ مبارك: وهو سابع حكام الكويت تولى الحكم في الفترة ما بين ١٣١٣–١٣٣٤هـ/ ١٨٩٦–١٩١٥م، وهو المؤسس الحقيقي للكويت، واستتب الأمن في أيامه مما أدى إلى ازدهار التجارة وتقدم العمران، لمزيد من المعلومات انظر: الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٢٧–٣٥.

٥٤ – الشيخ أحمد الجابر الصباح: وهو عاشر حكام الكويت تولى الحكم خلال الفترة ما بين ١٣٣٩–١٣٦٩هـ/ ١٩٢١–١٩٥٠م، كان متواضعاً بشوشاً لا يحب الظلم، ولع بمطالعة الجرائد والمجلات، شهدت الكويت في عهده نهضة ثقافية واسعة بعد اكتشاف النفط. اهتم الشيخ أحمد كثيراً بالتاريخ لدرجة أنه وضع مراسلات ديوان الحكومة تحت تصرف المؤرخ عبدالعزيز الرشيد ليؤرخ للكويت، وبعد أن انتهى من تاريخه أعطاه مكافأة مالية. لمزيد من المعلومات انظر: عبدالعزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص٢٧٢–٢٩٢.

٥٥ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الموجودة في قسم الوثائق**، ص٤٩، ص٥١، ص٩٣، ص٩٧، ص٩٩.

٥٦ – هلال المطيري (١٢٧١–١٣٥٧هـ/ ١٨٥٥–١٩٣٨م): وهو أكبر أثرياء الكويت، اتسعت أملاكه، وشملت الكويت والبحرين والبصرة والهند، وكان عضواً في المجلس التشريعي لعام ١٩٢١م. انظر: حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٢، ط٣، الكويت، ١٩٩٢، ص١٥٤٢.

٥٧ – مسجد هلال: بني عام ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، وعرف باسم مسجد دسمان الصغير. انظر: عدنان بن سالم الرومي، **تاريخ مساجد الديرة**، ص٩١.

٥٨ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٣٩.

٥٩ – فهد الخالد: ولد سنة ١٢٧٢هـ/ ١٨٥٥م، تزوج فاطمة بنت علي الكليب وأنجب منها أحمد وفرحان وعلي وسارة، وتوفي سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م. تلتقي أسرة الخالد مع أسرة الكليب في الجد الأكبر وهو علي بن فيصل ابن شداد العنزي، وأنجب علي ولدين هما كليب جد الأسرة وخضير جد أسرة الخالد. وأسرة الخالد من الأسر المعروفة التي سكنت الحي القبلي، ولهذه الأسرة أياد بيضاء في تأسيس مدرسة المباركية والأحمدية، وهي أول أسرة تجلب الصحف والمجلات من مصر إلى الكويت في عام ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، أثناء حكم الشيخ مبارك الصباح، ولهذه الأسرة الفضل في تأسيس أول جمعية خيرية في الكويت عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م. لمزيد من المعلومات انظر: سيف مرزوق الشملان، **أعلام الكويت: فرحان بن فهد الخالد**، ط١، الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥م، ص١٤–٢١.

٦٠ – مسجد يعقوب الغانم: وهو مسجد اليعقوب، ويقع في حي القبلة في فريج المرزوق أو الغنيم قريباً من بيت الخالد، ومؤسس المسجد هو يعقوب بن يوسف الغانم: وبني المسجد في عام ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م، وجدد المسجد حمد الخالد بحوالي ١٤ ألف روبية في عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م. انظر: عدنان بن سالم الرومي، **تاريخ مساجد الديرة**، ص١١٧–١٢٠.

٦١ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٢٧.

٦٢ – مما يميز اللهجة الكويتية أنها تستخدم ألفاظاً حسنة تقديراً لنفسية من ابتلي بشيء ما، ومن أمثلة ذلك استخدام: كريم عين بدلاً من أعور، والبصير بدلاً من الكفيف أو الأعمى، والتابع بدلاً من عبد أو مملوك.

٦٣ - الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٢١٠.

٦٤ - محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٣٥.

٦٥ - الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٦٣.

٦٦ - المرجع السابق، ص٤٨٢.

٦٧ - الحسينية: وهو مكان يتجمع فيه أفراد الجالية الشيعية لقراءة الأدعية، وتقام في بعض الأيام الخاصة بهم التعازي والمآتم في الحسينيات ولا سيما يوم عاشوراء، وهناك من يضرب ويلطم وجهه حداداً على مقتل الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهما. وشيعة الكويت جاءوا من أصول مختلفة فهناك الإيراني، والحساوي، والعربستاني (وهناك من يقسمهم إلى عجم وحساوية وبحارنة) ولكل طائفة منهم حسينية خاصة بهم. انظر: حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج١، ص٤٤٠.

٦٨ - مسجد الصحاف: تشير اللوحة الموضوعة عند مدخل المسجد بأن الحاج حسين الصحاف أسس هذا المسجد في عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٠م، وهو أول مسجد يبنى للجالية الشيعية في الكويت، وتم إعادة بناء المسجد وتوسعته من جديد، ويقع حالياً بجانب سوق الأوراق المالية (البورصة). ويضيف الباحث **محمد عبدالهادي جمال** أنه كان يقع في فريج الفرج قديماً. مقابلة معه في يوم الخميس ١٠/٤/٢٠٠٣م.

٦٩ - علي الحائري: ولد عام ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٨م، كان مرجعاً للطائفة الإحسائية في الكويت، وقام بالعديد من الأعمال أهمها تشييد المئذنة العلوية في مسجد الصحاف، وإنشاء الحسينية الجعفرية والحسينية العباسية، وأنشأ مسجد الحاكة الذي تغير اسمه إلى جامع الإمام الصادق بعد إعادة بنائه، كما ترك ٣١ مؤلفاً علمياً. مقابلة صحفية مع الميرزا حسن الحائري الإحقاقي، **صحيفة الوطن**، العدد ٣١٧٥، الخميس ٢٥ مايو ٢٠٠٠، ص١٢.
أود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري للأستاذ **عباس القطان** للمعلومات التي وفرها لنا حول أسرة الحائري، وتزويدنا بصور لبعض الوقفيات.

٧٠ - موسى الحائري: ولد سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م تتلمذ على يد والده محمد باقر ثم سافر إلى النجف لينهل من العلم على يد مشاهير العلماء، توفي عام ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م. مقابلة صحفية مع الميرزا حسن الحائري الإحقاقي، **صحيفة الوطن**، العدد ٣١٧٥، الخميس ٢٥ مايو ٢٠٠٠، ص١٢.

٧١ - أسرة الحائري: ويقال لها الإحقاقي، وهي من الأسر العلمية الشهيرة التي سكنت كربلاء في أواسط القرن الثالث عشر الهجري، والجد الأكبر لهذه الأسرة هو الميرزا محمد باقر بن محمد سليم المولود عام ١٢٣٠هـ/ ١٨١٥م، والذي أنشأ حوزة علمية في كربلاء. قام الميرزا علي بن الحاج الميرزا موسى الحائري (ت١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م) بإنشاء مكتبة عامة باسم: مكتبة العلامة الحائري العامة. لمزيد من المعلومات انظر: مقابلة صحفية مع الميرزا حسن الحائري الإحقاقي، صحيفة الوطن، العدد ٣١٧٥، الخميس ٢٥ مايو ٢٠٠٠، ص١٢؛ جامع الإمام الصادق، **مسيرة الخير**، ط١، الكويت، ٢٠٠١، ص١٩.

٧٢ - الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٣٨٢.

٧٣ - محلة البحارنة: تقع هذه المحلة في حي الشرق بجوار مسجد البحارنة.

٧٤ - مسجد البحارنة: يقع في حي الشرق في براحة المجيبيل بين فريج النصف وفريج هلال وتأسس عام ١٢٠٠هـ/ ١٨٨٢م على نفقة بعض المحسنين، وتم ترميمه عدة مرات، مقابلة مع **محمد عبدالهادي جمال** في يوم الخميس ١٠/٤/٢٠٠٣م. وتم توسعة المسجد وتجديد بنائه على يد حسين مكي الجمعة عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ويقع حالياً بجانب مسجد النصف.

٧٥ - حرر الوقفية الشيخ محمد بن عبدالله العدساني، الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص١٠٦.

٧٦ - الميدان: من أحياء الكويت القديمة، وكانت تقع في أطراف المدينة، وكانت الميدان للتمرن والاستعداد لمحاربة الأعداء، أو ميدان لتسابق الخيل. انظر:

فرحان عبدالله الفرحان، **معجم المواضع والمواقع والأمكنة**، ط١، الكويت: الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، ١٩٩٩، ص٢٧٢.

٧٧ – الحسينية الخزعلية: كان الشيخ خزعل بن جابر حاكم المحمرة يحرص على حضور المجلس الذي كان يقام في الليالي العشرة الأولى من محرم – إذا كان في الكويت – في غرفة كبيرة تابعة لمسجد الشيخ المزيدي، فاقترح على الحضور بناء حسينية منفصلة، فاشتكوا من قلة المال، وتبرع بمبلغ ١٠ آلاف روبية، وشاركه آخرون بدفع ما تجود به أنفسهم، وعلى رأسهم عبدالكريم معرفي الذي تبرع بالبيت التابع له، وبدأ البناء في عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م، واكتمل البناء في عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م، بقيمة إجمالية بلغت ٣٥ ألف روبية. وعرفت باسم الخزعلية نسبة للشيخ خزعل، كما تعرف حالياً باسم الحسينية الجديدة. لمزيد من المعلومات انظر: محمد عبدالهادي جمال، **الحسينية الجديدة: الخزعلية**، الكويت، د.ت، ص١–٤. وأود أن أتقدم هنا بجزيل الشكر للأستاذ **محمد عبدالهادي جمال** على المعلومات القيمة التي وفرها للباحث.

٧٨ – حرر هذه الوقفية الشيخ محمد بن عبدالله العدساني، الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٨.

٧٩ – حرر هذه الوقفية الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد المزيدي، الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٧٤.

٨٠ – محلة ابن محميد: من محلات الكويت القديمة، وكانت تقع في المنطقة التي تقع فيها البورصة حالياً.

٨١ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص١١٦.

٨٢ – المرجع السابق، ص٣٣٠.

٨٣ – د. ليلى الصباغ، **دراسة في منهجية البحث التاريخي**، ص١٦٩–١٧١.

٨٤ – ومثال ذلك ما ذكره الشيخ يوسف بن عيسى رحمه الله بأن مجاعة أصابت أهل فارس في الفترة ما بين ٨٥–١٢٨٨هـ/ ٦٨–١٨٧١م وبسبب ذلك

جاء عدد كبير منهم إلى الكويت، وعرف ذلك بعام الهيلك أي الذي هلك فيه أهل فارس، وهو من الحوادث المهمة التي كانت أهل الكويت يؤرخون بها. وقام أهالي الكويت بإطعام أولئك النازحين. لمزيد من المعلومات انظر: يوسف بن عيسى القناعي، **صفحات من تاريخ الكويت**، ص٦٤.

٨٥ – عادل العبدالمغني، **تاريخ العملة الكويتية**، الكويت، ١٩٩٢، ص٢٩–٣١.

٨٦ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق، ص٣١، ٣٣، ٣٥.**

٨٧ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٤٢.

٨٨ – عادل العبدالمغني، **تاريخ العملة الكويتية**، ص٢٣–٢٥؛ حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٢، ص٧–٩.

٨٩ – ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر: الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٢٢٠، ص٢٣٢، ص٢٩٤، ص٤٠٤، ص٢٠٦، ص٦٤٦.

٩٠ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق**، ص١٠٣.

٩١ – د. ميمونة العذبي الصباح، **الكويت حضارة وتاريخ**، المجلد الأول، ط٢، الكويت، ١٩٩٨، ص٢٨٢–٢٨٩.

٩٢ – عادل العبدالمغني، **تاريخ العملة الكويتية**، ص١٥٣–١٧٥.

٩٣ – ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر: الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص١٦٢، ص١٨٦، ص٣٧٩، ص٤٧٨، ص٥٩٠، ص٦١٠، ص٦١٨.

٩٤ – عادل العبدالمغني، **تاريخ العملة الكويتية**، ص٣٥.

٩٥ – المرجع السابق، ص٥٨.

٩٦ – المطبة: وهي أحد أحياء منطقة الشرق، وكان سور الكويت الثاني يمر بهذه المنطقة. وأحدث بعض الصبيان ثغرة في هذا السور فأخذوا يقفزون منها

إلى خلف السور، وكانوا يقولون (طبينا صدونا) ومن هنا جاءت التسمية المطبة أي المنطقة التي كان يطب ويقفز الصبيان منها. انظر: حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٣، ص١٥٢٩؛ فرحان الفرحان، **معجم المواضع والمواقع والأمكنة في الكويت**، ص٢٦٥.

٩٧ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص١٧٠.

٩٨ – النفود: هو ما تجمعه الرياح من أتربة فتتجمع وتكون بعض التلال أو الأنفدة، ووجد قرب المستشفى الأمريكاني نفودان – وكان يطلق عليهما نفيدين تصغير نفود – وكان أحدهما قرب بوابة الجهراء والآخر على البحر. فرحان الفرحان، **معجم المواضع والمواقع والأمكنة في الكويت**، ص٢٧٧–٢٨٨.

٩٩ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الموجودة في قسم الوثائق**، ص٤٩، ص٥١.

١٠٠ – :الصفاة: كانت مقبرة في الماضي مضى عليها أكثر من قرن، ثم صارت مناخاً للإبل ومحطة لاستراحة القوافل وسوقاً لبيع منتجات أهل البادية، وأنشئ فيها جمرك بري لتحصيل الرسوم على الواردات، وكانت تقام في هذه الساحات حفلات الفرح والأعياد، وهي مركز الوسط في العاصمة. حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٢، ص٩٣٧.

١٠١ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٤٥.

١٠٢ – المرقاب: وهو بناء مستدير أو مربع مرتفع يستخدم للمراقبة، ويقيم فيه عادة حرس موكلون بهذا الغرض، وتم إحضار محمد الرجيبة ليحرس هذه المنطقة مع معاونيه، وصار يراقب القادم والذاهب، وسميت منطقة المرقاب الموجودة في طرف المدينة القديمة آنذاك لوجود المرقاب بها. وشكلت المرقاب مثلث مدينة الكويت القديمة بالإضافة إلى الشرق والقبلة، وبعد بناء السور أخذ الناس يبنون منازلهم في المرقاب، وعرف فيما بعد بفريج

مرقاب. انظر: حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٣، ص١٤٨٣؛ فرحان الفرحان، **معجم المواضع والمواقع والأمكنة في الكويت**، ص٢٥٧.

١٠٣ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الموجودة في قسم الوثائق**، ص٧٥.

١٠٤ – المقصب: وهو مكان مخصص لذبح الأغنام والإبل والأبقار. حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٣، ص١٥٦٠.

١٠٥ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الموجودة في قسم الوثائق**، ص٦٥، ص٦٧، ص٨١.

١٠٦ – السوق الداخلي: وهو أهم أسواق الكويت ويقع في قلب المدينة القديمة، وهو امتداد لسوق التجار ويبدأ من المتاجر المجاورة لمسجد السوق الكبير وينتهي جنوباً بسوق الصرافين. وكان هذا السوق أهم أسواق الكويت لمدة تزيد على ٢٥٠ عاماً حيث كانت تباع فيه مختلف أنواع البضائع، وكان السوق مسقوفاً بالبواري. لمزيد من المعلومات حول هذا السوق انظر: محمد عبدالهادي جمال، **أسواق الكويت القديمة**، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١) ص١٦٠–١٨٥.

١٠٧ – مسجد عبدالعزيز بن حمود: لم أعثر على مسجد بهذا الاسم ولكنه ربما كان هو مسجد الساير الشرقي والذي يطلق عليه بعض الناس مسجد الملا محمود نسبة إلى إمامه، لأنه يقع في حي الساير في منطقة الزنطة كما ورد في الوقفية. ويقال إنه أسسه بعض المحسنين في الكويت بمساعي ساير بن شحنان المطيري، وجمع الأموال منهم. وقيل إن أهالي الحي تعاونوا على بنائه فهناك من تبرع بالأبواب، ومنهم من تبرع بالشبابيك وهكذا، وأشرف ساير على سير البناء وشاركه في الإشراف ولداه مبارك وعبدالله. ولا يزال هذا المسجد موجوداً حتى الآن، ويقع خلف

متحف الكويت وأمام مبنى قصر العدل. لمزيد من المعلومات انظر: عدنان بن سالم الرومي، **تاريخ مساجد الديرة**، ص١٢٥.

١٠٨ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الموجودة في قسم الوثائق**، ص٥٧، ص٧٩، ص٨٥.

١٠٩ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٢٧. كما لا يذكر القاضي اسم السوق الذي يقع فيه الدكان في وقفية أخرى ص٥٠.

١١٠ – أ. د. وليد المنيس، «**المكونات العمرانية لمدينة الكويت في وثائق الوقف الكويتية**» ص٦٦–٦٨.

١١١ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٨٨.

١١٢ – محمد إبراهيم الشيباني، براك المطيري، **الوثائق الأصلية الموجودة في قسم الوثائق**، ص٥٥.

١١٣ – محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٢٠.

١١٤ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٣٢.

١١٥ – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: **القطاع الوقفي، الأوقاف في الكويت: الماضي – الحاضر – المستقبل**، ط١، الكويت، ١٩٩٣، ص٢٧.

١١٦ – حمد محمد السعيدان **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج١، ط٣، ص٤٤٨.

١١٧ – الدمنة: قرية ساحلية أسسها صيادو الأسماك من العوازم، ثم تغير اسمها إلى عنبرة، وتغير اسمها رسمياً إلى السالمية عام ١٣٧٢هـ/١٩٥٣م، ويقول السعيدان إن تسمية الدمنة نسبة إلى عشيرة من آل مرة وليس إلى دمن الأغنام. حمد محمد السعيدان، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٢، ص٦١٥. أما الفرحان فيقول: إنها سميت بذلك نسبة لسنة الدمانة بسبب زيادة الزرع فكثرت الأغنام التي ترعى الزرع فتترك خلفها الدمن. فرحان

الفرحان، **معجم المواضع والمواقع والأمكنة في الكويت**، ص٩٣. ويوجد به مسجد أسسه محمد المدعج، وقام الشيخ أحمد الجابر بتوسيع المسجد عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م. انظر: عبدالعزيز الرشيد، **تاريخ الكويت**، ص٤٩.

١١٨ – عشيات: وهو أن يطبخ أرزاً ولحماً أو هريساً أو جريشاً في أيام النوافل كالنصف من شعبان والثاني عشر من ربيع الأول، أو في كل ليلة جمعة من ليالي رمضان، وتوزع على الفقراء أو الجيران. محمد بن ناصر العجمي، **أضواء على الحجج الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف**، ص٨، هامش ١.

١١٩ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٩٤. وهناك المزيد من الأمثلة لوقف الحظرات. انظر: ص٥٦٠، ص٥٨٤، ص٦٣٠، ص٦٤٢، ص٦٦٠.

١٢٠ – فيلكا: من أهم الجزر الكويتية، وتقع عند مدخل الجون، وتبعد عن العاصمة حوالي عشرين كيلومتراً، وطولها ١٢ كم وعرضها حوالي ٦ كم، وهي الجزيرة الوحيدة الآهلة بالسكان.

١٢١ – خالد سالم محمد، **جزيرة فيلكا**، ط١، الكويت: مؤسسة دار الكتاب، ١٩٨٥، ص٦٠.

١٢٢ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، ص٤٠٢.

الخاتمة

تجلت لنا أهمية وثائق الوقف من خلال هذا البحث الذي خصص لدراسة أهمية علم الوثائق وبيّنا أن علم الوثائق أو مايعرف حديثاً باسم علم الدبلوماتيك هو من العلوم التي وضع العلماء المسلمون قواعدها منذ سنوات طويلة قبل أن يعكف علماء الغرب على دراسته، أو حتى التفكير في وضع أسسه، وهذا يدل على أن كتب علماء المسلمين ما زالت بحاجة إلى من ينفض الغبار عنها للوقوف على حقيقة المعلومات الواردة بها.

كما تطرقت الدراسة إلى وضع أسس كتابة وثائق الوقف وقواعدها في الكويت وفق المنهج الذي اعتمده علماء علم الوثائق، وذلك من أجل الوقوف على أبرز تلك الأسس والقواعد للتمييز بين الحقيقي منها من المزيف.

وفي الفصل الثاني تطرقت الدراسة لأهمية وثائق الوقف في كتابة تاريخ دولة الكويت من عدة جوانب؛ فهناك الجانب الثقافي الذي خصص للحديث عن قضاة الكويت وتاريخ تولية كل منهم، وتم تصحيح تاريخ وفاة بعضهم وفقاً لما ورد في الوقفيات. أما الجانب الاجتماعي فتم التطرق لبُنية المجتمع والوضع الاجتماعي للكويت كما وصفتها وثائق الوقف. وأخيراً الجانب الاقتصادي الذي تناول تاريخ العملات وقيمة العقار، وتم تأريخ استخدام العملات في الكويت حيث كانت تفتقر إلى الأدلة المادية فجاءت الوقفيات لتقدم تلك الأدلة للباحثين، كما صححت بعض التواريخ حول صلاحية استخدام تلك العملات.

وقدمت هذه الدراسة ولأول مرة وثائق الوقف كوثائق جديدة أمام المؤرخين والباحثين لتوظيفها في كتابة تاريخ الكويت، وللتدليل على أهمية تلك الوثائق التي لم تصلها يد الباحثين بعد.

وتأمل هذه الدراسة أن تجد تلك الوثائق مركزاً خاصاً أو جهة خاصة حكومية كانت أو أهلية لتتولى تجميعها والعناية بها، لأنها لا تتعلق بالوقف فقط، وإنما كونها تؤرخ لتاريخ الكويت الذي لا يزال يعاني من قلة الوثائق المحلية الخاصة بها.

رابعاً - الملاحق

صور الوقفيات

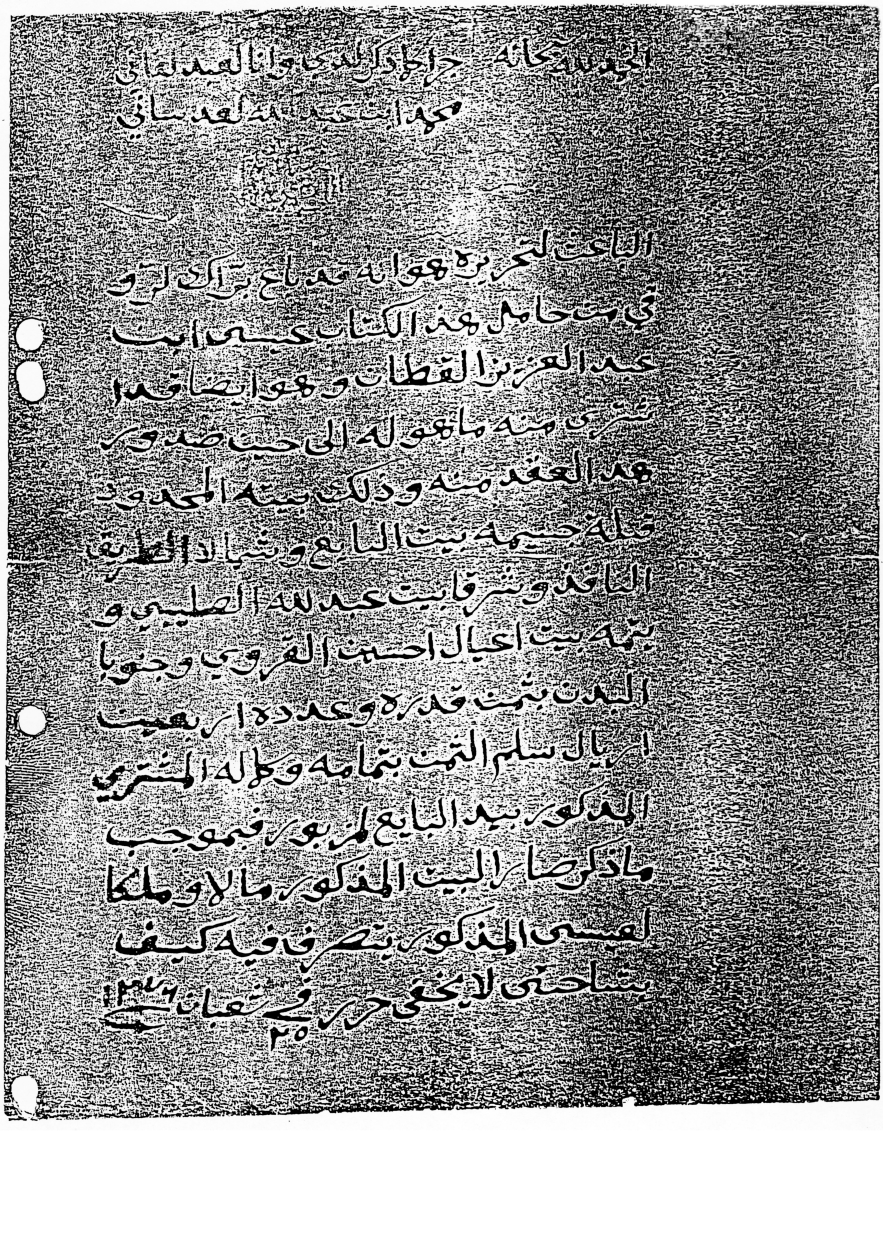
ملحق ١

الحمد لله سبحانه

ثبت كما ذكر لدي وانا العبد الفاني

محمد بن عبدالله العدساني

الباعث لتحريره هو أنه قد باع برّاك لرّوقي من حامل هذا الكتاب عيسى ابن عبدالعزيز القطان وهو ايضاً قد اشترى منه ما هو له إلى حين صدور هذا العقد منه وذلك بيته المحدود قبلة جسيمه بيت البايع وشمالا الطريق النافذ وشرقا بيت عبدالله الصليبي وبتمه بيت اعيال احسين القروي وجنوبا البدن بثمن قدره وعدده اربعين اريال سلم الثمن بتمامه وكماله المشتري المذكور بيد البايع لمزبور فبموجب ما ذكر صار البيت المذكور مالا وملكا لعيسى المذكور يتصرف فيه كيف يشا حتى لا يخفى حرر في ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٦.



الحمد لله سبحانه جرى ما ذكر لدي وأنا العبد لله تعالى
محمد ابن [illegible] القدساني

الباعث لتحريره هو أنه قد باع ابن زكي الزر و
في من حامل هذا الكتاب عيسى ابن
عبد العزيز القطان وهو أيضا قد ا
شترى منه ما هو له إلى حين صدور
هذا العقد منه وذلك بيته المحدود
قبلة جنبه بيت البايع وشمالا الطريق
النافذ وشرقا بيت عبد الله الصليبي و
يمه بيت أعيال أحسين القروي وجنوبا
البدن بثمن قدره وعدده أربعين
ريال سلم الثمن بتمامه وكماله المشتري
المذكور بيد البايع المزبور فبموجب
ما ذكر صار البيت المذكور مالا وملكا
لعيسى المذكور يتصرف فيه كيف
يشا حيث لا يخفى حرر في ٢٥ شعبان سنة ١٣٢٦

ملحق ٢

الحمد لله سبحانه

ثبت كما ذكر لدي وأنا العبد الفاني

محمد بن عبدالله العدساني

الباعث لتحرير هذه الأحرف هو أنه قد حضر عندي عبد ابن بخيت ومحمد بن روضان وشهد كل منهما لله تعالى بأن فاطمة بنت حمدان الشبيلي ووضحا بنت فلاح زوجات مهنا ابن نومان اقرا واعترفا بانهما قبضا وتسلما من يد محمد ابن هزيم تسعمايه وثمانيه وستين قران وذلك ثمينهم من زوجهم مهنا المذكور بالوفا والتمام ولم يبق لهم عنده حق ولا مستحق فيما ذكر لئلا يخفى جرا وحرر في ٨ جماد اول سنة ١٢٩٠.

المرجع: وثيقة خاصة من مجموعة الأستاذ عباس القطان.

الحمد لله سبحانه   ثبت كما ذكر لدي وانا العبد الفا[ني]
محمد ابن عبد الله العدساني

الباعث لتحرير هذه الاحرف هو انه قد حضر
عندي عبيد ابن بخيت ومحمد ابن روضان
وشهد كل منهما لله تعالى بان فاطمه بنت
حمدان الشبلي و وضحا بنت فلاح زوجات
امهنا ابن نومان اقرا واعترفا بانهما قبضا
وتسلما من يد محمد ابن مريم تسعمايه و
ثمانيه وستين قران وذلك ثمينهم منا زو
جهم مهنا المذكور بالوفا والتمام ولم يبق
لهم عنده حق ولا مستحق فيما ذكر لئلا
يخفى جرا وحرر في ٨ جماد اول سنه ١٢٩٠

ملحق ٣

الحمد لله سبحانه

ثبت كما ذكر لدي وانا العبد الفاني
محمد بن عبدالله العدساني

السبب الداعي إلى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو أنه قد باع حمد بن عبدالرحمن ابنودي بحسب وكالته على بيت شايعه بنت مزيد الموقوف على عشيات وضحايا لها ولوالديها ولاخوها حمود من بعد ما خرب البيت وتلف من حامل هذا الكتاب محمد ابن عبدالعزيز المطوع وهو ايضا قد اشترا منه ما هو ملك موكلته وهو البيت الخراب المحدود قبلتا بيت شيخه بنت مهنا وشمالا بيت المشتري وبيت قاسم ابن عثمان وشرقا بيت حسين الحمر وجنوبا بيت محمد ابن هزيم والدهليز وسقفه تبعا للمبيع بثمن قدره وعدده عشرين ريال فرانسه سلم الثمن بتمامه وكماله المشتري المذكور بيد البايع المزبور بيعا صحيحا واشترا حمد المذكور من حمود الصانع دكانه المنتقل له شراء من ملّا عمر المحدود قبلتا دكان وقف لعلي ابن سنين وشمالا بيت سالم اليماني وشرقا دكان ابن مخيزيم ودكان وقف مسجد البطي وجنوبا الطريق النافذ بستين ريال وسلم له الثمن بتمامه وكماله واوقفه مكان البيت المذكور لانه انفع منه واصلح فصار البيت ملكا لمحمد المذكور والدكان وقفا مكانه لئلا يخفى جرا وحرر في ٢٢ شوال سنة ١٣٠٤.

المرجع: محمد الشيباني وبراك المطيري، الوثائق الأصلية، ص٨٥.

الحمد لله سبحانه

ثبت كما ذكر لدي وانا العبد الفاني

محمد ابن عبد الله العديساني

محمد ابن عبد الله العديساني

الأوقاف

السبب الداعي الى تحرير هذه الاحرف الشرعيه هو انه قد [illegible]
ع محمد ابن عبد الرحمن ابنودي بحسب وكالته على بيت شا
يعه بنت مزيد الموقف في على عشيات وضحايا لها ولوالد
يها ولاخوها حمود من بعد ما خرب البيت وتلف من حا
مل هذا الكتاب محمد ابن عبد العزيز المطوع وهو ايضا قد
اشترا منه ما هو ملك موكلته وهو البيت الخراب المحدود
قبلتا بيت شيخه بنت مهنا وشمالا بيت المشتري وبيت قاسم
ابن عثمان وشرقا بيت حسين الحمد وجنوبا بيت محمد ابن عبد
الله هليل وسقفه تبعا للمبيع بثمن قدره وعدده ستين
ريال فرانسه سلم الثمن بتمامه وكلاله المشتري المذكور بيعا
البايع المذكور بيعا صحيحا واشترا محمد المذكور ايضا
دكانه المنتقل اله شراء من ملاعم المحمد ودلما حمود
لعلي ابن سنيا وشمالا بيت سالم اليماني وشرقا دكان ابن
مخيمر ودكان وقف مسجد البطي وجنوبا الطريق النافذ
بستين ريال وسلم له الثمن بتمامه وكلاله واوقفه مكان
البيت المذكور لانه انفع منه واصلح فصار البيت ملكا لمحمد
المذكور والدكان وقفا مكانه لئلا يخفى جرا وحرر في شوال
سنة ١٣٠٥

ملحق ٤

الحمد لله سبحانه

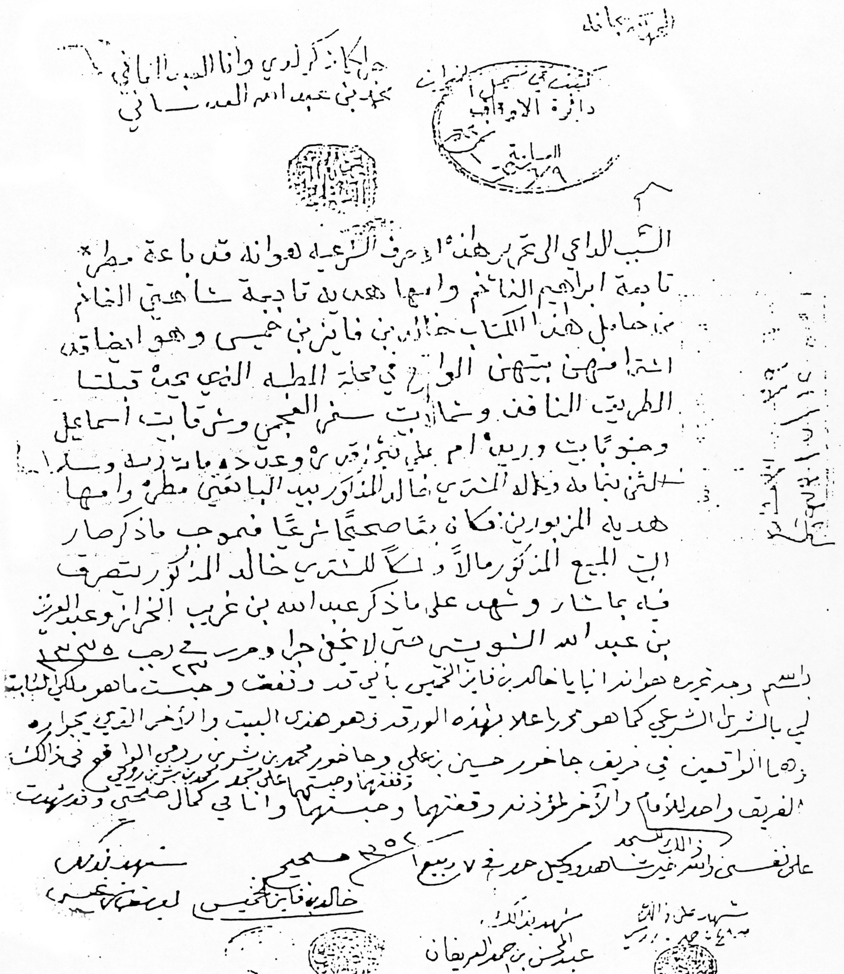
جرا كما ذكر لدي وانا العبد الفاني
محمد بن عبدالله العدساني

السبب الداعي إلى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو انه قد باعة مطره تابعة ابراهيم الغانم وامها هدية تابعة شاهين الغانم من حامل هذا الكتاب خالد بن فايز بن خمسين وهو ايضا قد اشترا منهن بيتهن الواقع في محلة المطبة الذي يحده قبلتا الطريق النافذ وشمالا بيت سفر العجمي وشرقا بيت اسماعيل وجنوبا بيت وريده ام علي بثمن قدره وعدده ماية ربيه وسلما الثمن بتمامه وكماله خالد المذكور بيد البائعتين مطره وامها هديه المزبورين فكان بيعا صحيحاً شرعياً فبموجب ما ذكر صار البيت المبيع المذكور مالاً وملكاً للمشتري خالد المذكور يتصرف فيه بما شاء وشهد على ما ذكر عبدالله بن غريب الخراز وعبدالعزيز بن عبدالله الشويش حتى لا يخفى جرا وحرر في ٢٣ رجب سنة ١٣٣٥.

بسم الله وجه تحريره هو انه انا يا خالد بن فايز الخميس بأني قد وقفت وحبست ما هو ملكي الثابتة لي بالشرى الشرعي كما هو محرر اعلا بهذه الورقة وهو هذي البيت والآخر الذي بجواره وهما الواقعين في فريق جاخور حسين بن علي وجاخور محمد بن بشر بن رومي الواقع في ذلك الفريق واحد للإمام ذلك المسجد والآخر لمؤذنه وقفتهما وحبستهما على مسجد محمد بن بشر بن رومي وقفتهما وحبستهما وانا في كمال صحتي وقد شهدت على نفسي والله خير شاهد ووكيل حرر في ٧ ربيع ١ سنة ١٣٥٢.

شهد على ذلك	شهد بذلك	صحيح	شهد بذلك
صالح بن حمد بن رومي	عبدالمحسن بن أحمد العريفان	خالد بن فايز الخميس	يوسف بن عيسى

المرجع: محمد بن ناصر العجمي، أضواء على الحجج الوقفية الأصلية، ص٢٤.



الموجب بانه

جرى الحكم بما ذكر لدي وانا ... محمد بن عبدالله العبيكاني

دائرة الاوقاف ... السابعة ...

السبب الداعي الى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه قد باعت مطره
تابعة ابراهيم الناصر وامها هديه تابعة شاهين الناصر
من حامل هذا الكتاب خالد بن فايز بن خميس وهو اخيها قد
اشترى منهن بيتهن الواقع في محلة المطيه الذي يحده قبلتا
الطريق النافذ وشمالا بيت سعد العجمي وشرقا بيت اسماعيل
وجنوبا بيت وريث ام علي بثمن قدره ... وعشرة ريال ...
التي قبضاه من المشتري خالد المذكور بيد البايعتين مطره وامها
هديه المذكورتين فكان بيعا صحيحا شرعيا فبموجب ما ذكر صار
البيت المبيع المذكور مالا وملكا للمشتري خالد المذكور يتصرف
فيه بما شاء وشهد على ما ذكر عبدالله بن غريب الخراز وعبدالعزيز
بن عبدالله ... جرى ... في رجب ...

الحمد لله وحده ... اقر انا خالد بن فايز الخميس باني قد وقفت وحبست ما هو ملكي الثابت
لي بالشرع الشرعي كما هو محرر اعلا بهذه الورقة وهو هذا البيت والاخر الذي يجاوره
وهما الواقعين في فريق جاخور حسين بن علي وجاخور محمد بن ... الواقع في ذلك
الفريق واحد للامام والاخر للمؤذن وقفتهما وحبستهما وانا في كمال صحتي ...
على نفسي ... شاهد ... حرر في ٧ ربيع ...

شهد بذلك ... خالد بن فايز الخميس

شهد بذلك عبدالمحسن بن محمد العريفان

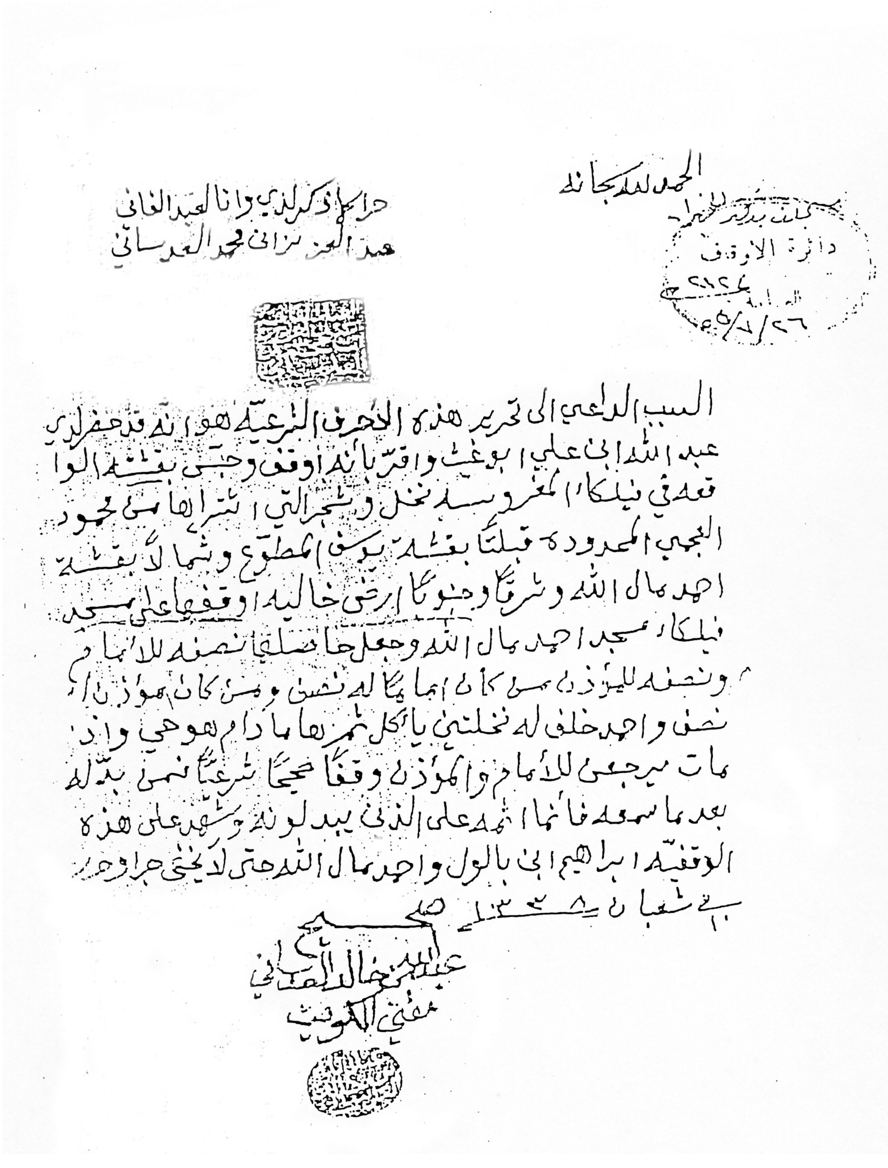
ملحق ٥

الحمد لله سبحانه

جرا كما ذكر لدي وانا العبد الفاني
عبدالعزيز ابن محمد العدساني

السبب الداعي إلى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه قد حضر لدي عبدالله بن علي ابو غيث واقرّ بانه اوقف وحبّس بقشته الواقعه في فيلكا المغروسه نخل وشجر التي اشتراها من محمود العجمي المحدوده قبلتاً بقشه يوسف المطوّع وشمالاً بقشه احمد مال الله وشرقاً وجنوباً ارض خاليه اوقفها على مسجد فيلكا مسجد احمد مال الله وجعل حاصلها نصفه للإمام ونصفه للمؤذن من كان اماماً له نصف ومن كان مؤذن له نصف واحمد خلف له نخلتين يأكل ثمرها ما دام هو حي واذا مات يرجعن للأمام والمؤذن وقفاً صحيحاً شرعياً فمن بدّله بعد ما سمعه فإنما اثمه على الذين يبدلونه وشهد على هذه الوقفية ابراهيم ابن بالول واحمد مال الله حتى لا يخفى جرا وحرر في ١٠ شعبان سنة ١٣٣٨.

صحيح
عبدالله بن خالد العدساني
مفتي الكويت



الحمد لله وحده

جرى لدي وأنا العبد الفاني
عبد العزيز بن محمد العدساني

دائرة الأوقاف
٢٦/٥/٢٦

السبب الداعي الى تحرير هذه الأحرف الشرعية هو انه قد حضر لدي
عبد الله بن علي ابو غيث واقر بانه اوقف وحبس بقعته الوا
قعة في فيلكا المغروسة نخل وشجر التي اشتراها من محمود
البحي المحدودة قبلتا بقعة يوسف المطوع وشمالاً بقعة
احمد بن مال الله وشرقاً وجنوباً ارض خالية اوقفها على مسجد
فيلكا مسجد احمد بن مال الله وجعل حاصلها نصفه للامام
ونصفه للمؤذن من كان اماماً له نصف ومن كان مؤذناً له
نصف واحد خلف له نخلتين يأكل ثمرها ما دام هو حي واذا
مات يرجعن للامام والمؤذن وقفاً صحيحاً شرعياً فمن بدله
بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه وشهد على هذه
الوقفية ابراهيم ابن بالول واحمد بن مال الله حتى لا يخفى جرى وحرر
في ١٠ شعبان سنة ١٣٠٨

صح
عبد الله خالد العدساني
مفتي الكويت

ملحق ٦

الحمد لله سبحانه

حكمت بصحة البيع والوقف وانا العبد الفاني
عبدالله بن خالد العدساني

السبب الداعي إلى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه قد باع ناصر بن عيسى المقهوي من حاملي هذا الكتاب الحاج عبدالله والحاج مبارك ابناء ساير الشحنان وهما ايضا قد اشتريا منه ما هو ملكه وهو الدكان الواقع في السوق الداخلي المحدود قبلتاً براحت بن قطوه وشمالاً بيت ورثة سعيد اليماني وشرقاً الدكان الموقوف على مسجد ناهض وجنوباً الطريق بثمن قدره وعدده ثمانماية ربيه وسلم الثمن بتمامه وكماله المشترين الحاج عبدالله والحاج مبارك المذكورين بيد البائع ناصر المزبور قبضه بالوفا والتمام فكان بيعاً صحيحاً شرعياً فلما استقر الدكان المذكور اعلاه في ملك المشترين المذكورين انفا اوقفاه على المسجد الواقع في محلة الساير الحديثه المسماء مسجد عبدالعزيز بن حمود وقفاً صحيحاً شرعياً منجزاً فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه حتى لا يخفى جرا وحرر في ١٩ رجب سنة ١٣٤٢.

المرجع: الأمانة العامة للأوقاف، سجل العطاء الوقفي، ص١٧٠.

صفحة
٦٧

الحمد لله سبحانه

جلد ١

حكمت بصحة البيع والوقف وانا العبد الفاني
عبدالله بن خالد العدساني



السبب الداعي الى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه قد باع ناصر بن عيسى المقهوي
من حاملي هذا الكتاب الحاج عبدالله والحاج مبارك ابناء ساير الشحنان
ولهما ايضاً قد اشتريا منه ما هو ملكه وهو الدكان الواقع في السوق الداخلي
المحدود قبلتاً براحة بن قطوه وشمالاً بيت ورثة سعيد اليماني وشرقاً
الدكان الموقوف على مسجد نا لقضي وجنوباً الطريق بثمن قدره
ثمانماية ربية وسلم الثمن بتمام وكمال المشترين الحاج عبدالله والحاج مبارك
المذكورين بيد البائع ناصر المزبور قبضه بالوفا والتمام فكان بيعاً
صحيحاً شرعياً فلما استقر الدكان المذكور اعلاه في ملك المشترين المذكورين
انفاً اوقفاه على المسجد الواقع في محلة الساير الحديثة المسماء
مسجد عبد العزيز بن حمود وقفاً صحيحاً شرعياً منجزاً فمن
بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه حتى لا يخفى
جرى وحرر في ١٩ رجب ١٣٤٢

ملحق ٧

الحمد لله سبحانه

جرا كما ذكر لدي وانا العبد الفاني
محمد بن عبدالله العدساني

السبب الداعي إلى تحرير هذه الاحرف الشرعية هو انه قد باع فهاد الجويسري من حامل هذا الكتاب مشاري عبدالعزيز الكليب وهو ايضا قد اشترا منه ما هو ملكه الى حين صدور هذا البيع منه وهو الارض الكائنه في محله المجاصي يحدها قبلتاً صيهه البقر وشمالاً الفضاء وشرقاً طريق وجنوباً الارض الفاصله بينها وبين السور بطول خمسماية ذراع شمالاً وجنوباً واربعمايه ذراع شرقاً وقبلتاً بثمن قدره وعدده ألف ربيه وسلم الثمن بتمامه المشتري مشاري عبدالعزيز الكليب المذكور بيد البايع فهاد الجويسري المذكور قبضه بالوفا والتمام فكان بيناً [كذا] صحيحاً شرعياً بموجب ما ذكر من البيع وتسلم الثمن صارة الارض المباعه مالاً وملكاً للمشتري مشاري عبدالعزيز الكليب من المذكور يتصرف فيها بما يشاء حتى لا يخفى جرا وحرر في ٢٠ رجب سنة ١٣٤٠ على مهاجرها افضل الصلاة واذكا التحيه.

المرجع: محمد الشيباني وبراك المطيري، الوثائق الأصلية، ص٨٥.

جرى كما ذكر لدي وانا العبد الفاني
محمد ابن عبد الله العوساني

الحمد لله سبحانه



السبب الداعي الى تحرير هذه الأحرف الشرعيه هو انه قد باع
فهاد الجويسري من حامل هذا الكتاب مشاري عبد العزيز الكليب
وهو ايضا من اشترامته ما هو ملكه الى حين صدور هذا البيع منه
وهو الارض الكائنه في محله الجامعي بحدها قبلتًا صيهه البقر
وشمالًا الفضاء وشرقًا طريق وجنوبًا الارض الفاصله
بينها وبين السور بطول خمسمايه ذراع شمالًا وجنوبًا
واربعمايه ذراع شرقًا وقبلتًا بثمن قدره وعدده ألف ربيه
وسلم الثمن بتمامه المشتري مشاري عبد العزيز الكليب
المذكور بيد البايع فهاد الجويسري المذكور قبضه بالوفا
والتمام فكان بيعًا صحيحًا شرعيًا بموجب ما ذكر من البيع
وتسلم الثمن صارت الارض المباعه مالًا وملكًا للمشتري
مشاري عبد العزيز الكليب المذكور يتصرف فيها بما يشاء
حتى لا يخفى وقد جرى ذلك وحرر في رجب سنة ١٣٤٠
على مهاجرها افضل الصلاه واذكا التحيه

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – المصادر:

١ – ابن أبي الدم الحموي (أبو اسحاق إبراهيم بن عبدالله)، **كتاب أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات**، تحقيق مصطفى الزحيلي، ط٢، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢.

٢ – ابن فرحون، أبو عبدالله بن محمد، **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**؛ وبهامشه كتاب **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام** لأبي عبدالله بن سلمون الكناني، ط١، مصر: المطبعة العامرة الشرقية، ١٣٠١هـ.

٣ – الأمانة العامة للأوقاف، **سجل العطاء الوقفي**، الكويت، ١٩٩٥.

٤ – خليفة، حاجي (مصطفى بن عبدالله)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ج٢، بغداد: مكتبة المثنى، د.ت.

٥ – الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، ط١، بيروت، ١٩٩٠.

٦ – الرشيد، عبدالعزيز، **تاريخ الكويت**، تعليق يعقوب عبدالعزيز الرشيد، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧٨.

الرشيد، عبدالعزيز، **مجلة الكويت**، الجزء ٨ و٩، شهر شعبان ورمضان سنة ١٣٤٨ (المجلد الثاني)، وأعادت دار قرطاس طباعة: أعداد **مجلة الكويت**: مارس ١٩٢٨ – مارس ١٩٣٠، ط١، الكويت، ١٩٩٩.

٧ – السخاوي، محمد بن عبدالرحمن، **الإعلام بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة د. أحمد صالح العلي، ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

٨ – السمرقندي، أبو نصر أحمد بن محمد، كتاب **الشروط وعلوم الصكوك**،

دراسة وتحقيق محمد جاسم الحديثي، الطبعة الأولى، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص١٠.

٩ – السيوطي، شمس الدين محمد بن أحمد، **جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود**، تحقيق مسعد السعدني، ج١، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.

١٠ – الشربيني (شمس الدين محمد بن الخطيب)، **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج**، ج٤، ط١، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨.

١١ – الشيباني، محمد إبراهيم وبراك المطيري، **الوثائق الأصلية الكويتية الموجودة في قسم الوثائق**، ط١، الكويت: إصدارات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٤م.

١٢ – الطرابلسي (برهان الدين إبراهيم بن موسى)، **الإسعاف في أحكام الأوقاف**، ط٢، القاهرة: مطبعة هندية، ١٩٠٢.

١٣ – العجمي، محمد بن ناصر، **أضواء على الحجج الوقفية الأصلية المحفوظة في الأمانة العامة للأوقاف.**

١٤ – الفيروزآبادي، مجدالدين محمد، **القاموس المحيط**، ج٣، بيروت، ب.ت.

١٥ – القناعي، يوسف بن عيسى، **صفحات من تاريخ الكويت**، ط٥، الكويت، ١٩٩٨.

١٦ – كبري زاده، أحمد بن مصطفى طاش، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، مراجعة وتحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبي النور، ج١، القاهرة: دار الكتب الحديثة، د.ت.

١٧ – النويري (شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب)، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ج٩، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د.ت.

ثانياً – المراجع:

١ – جامع الإمام الصادق، **مسيرة الخير**، ط١، الكويت، ٢٠٠١.

٢ – جريدة السياسة، الجمعة، ٢٠/٩/١٩٨٥.

٣ – جريدة القبس، العدد ٨١٠٤، بتاريخ ١٩٩٦/١/١٣م، مقالة بعنوان: «الشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة المدرس والقاضي والإمام».

٤ – جريدة الوطن، العدد ٣١٧٥، الخميس ٢٥ مايو ٢٠٠٠.

٥ – جمال، محمد عبدالهادي، **أسواق الكويت القديمة**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠١.

– **الحسينية الجديدة: الخزعلية**، الكويت، د.ت.

٦ – الحاتم، عبدالله خالد، **من هنا بدأت الكويت**، ط٢، الكويت، ١٩٨٠.

٧ – حلاق، حسان، مناهج الفكر والبحث التاريخي، ط٢، بيروت، ١٩٩١.

٨ – حمادة، عبدالمحسن، **ملامح من حياة الشيخ عبدالعزيز قاسم حمادة**، بحث غير منشور.

٩ – الرومي، عدنان بن سالم، **تاريخ مساجد الديرة القديمة**، ط١، الكويت، ١٩٨٨.

١٠ – سالم، السيد عبدالعزيز، **التاريخ والمؤرخون العرب**، الإسكندرية، ١٩٨١.

١١ – السعيدان، حمد محمد، **الموسوعة الكويتية المختصرة**، ج٢، ط٣، الكويت، ١٩٩٢.

١٢ – السعيدوني، ناصر الدين، **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية: الفترة الحديثة**، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١.

١٣ – الشملان، سيف مرزوق، **من تاريخ الكويت**، ط٢، الكويت، ١٩٨٦؛ **أعلام الكويت: فرحان بن فهد الخالد**، ط١، الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥.

١٤ – الشهاب، يوسف، **رجال في تاريخ الكويت**، ج١، ط٢، الكويت، ١٩٩٣.

١٥ – الشيباني، محمد وبراك المطيري، **القضاء والقضاة في الكويت**، ط١، الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٩.

١٦ – الصباح، ميمونة العذبي، **الكويت حضارة وتاريخ**، المجلد الأول، ط٢، الكويت، ١٩٩٨.

١٧ – الصباغ، ليلى، **دراسة في منهجية البحث التاريخي**، ط٥، دمشق، ١٩٩٥.

١٨ – الصرفي، رزق الله منقريوس، **تاريخ دول الإسلام**، ج٢، د.م، د.ت.

١٩ – الطرازي، نصرالله مبشر، **الدبلوماتيقا: علم دراسة الوثائق ونقدها**، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٠ – عابدين، عبدالمجيد، **التوثيق تاريخه وأدواته**، بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٢.

٢١ – العبدالمغني، عادل، **تاريخ العملة الكويتية**، الكويت، ١٩٩٢.

٢٢ – العجمي، محمد بن ناصر، **علامة الكويت: الشيخ عبدالله بن خلف الدحيان**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٤.

٢٣ – غربية، عزالدين وجواد النجار، **الكتابات المسمارية في متحف الكويت الوطني**، ط١، الكويت: وزارة الإعلام، إدارة الآثار والمتاحف، ١٩٩٠.

٢٤ – الفرحان، فرحان عبدالله، **معجم المواضع والمواقع والأمكنة**، ط١، الكويت: الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصة، ١٩٩٩.

٢٥ – الكندري، فيصل عبدالله، **نشاط المرأة الكويتية من خلال وثائق الوقف**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العد ٧٨، جامعة الكويت، ربيع ٢٠٠٢، ص١١–٣٩.

٢٦ – مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ج٢، ط٣، مصر، ب.ت.

٢٧ – المرجاني، حيدر، **تراث النجف: تاريخ ما أهمله التاريخ في البيوت والأسر النجفية**، ج١، النجف، ١٩٧٢؛ **خطباء المنبر الحسيني**، د.م، د.ت.

٢٨ – المطيري، بدر ناصر، **الجمعية الخيرية العربية وبواكير النهضة الحديثة في الكويت** ١٣٣١هـ/ ١٩١٤م، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٨.

٢٩ – المنيس، وليد عبدالله، **المكونات العمرانية لمدينة الكويت في وثائق الوقف الكويتية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد

٨٩، سنة ١٩٩٨، ص١٥-٩٢؛ **الخصائص العامة لوثائق الوقف الكويتية: تحليل عام**، الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ١٩٩٥.

٣٠ - المهدي، علي محمد، **عائلة المزيدي في الكويت**، مجلة رسالة الكويت، العدد ٣١، السبت ٢٧ فبراير ١٩٩٣م، ص٥٤-٥٦.

٣١ - النوري، عبدالله، **الوفي الحبيب الأخ الشيخ حبيب**، مجلة اليقظة، العدد ٥٠١، الصادر بتاريخ ٢/٥/١٩٧٧.

٣٢ - Mubahat S. Kutukoglu, **Osmanli Belgelerinin Dili (Diplomatik)**, Istanbul, 1994.

ثالثاً - المقابلات الشخصية:

١ - المؤرخ سيف مرزوق الشملان.

٢ - الأستاذ عباس القطان.

٣ - الأستاذ الدكتور عبدالمحسن حمادة.

٤ - المقدم علي يوسف المزيدي.

٥ - الأستاذ محمد عبدالهادي جمال.

محتوى الحولية الرابعة والعشرين:

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الأبحاث ذات الصلة بدولة الكويت:

٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
١٠٠ - شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	نسيمة راشد الغيث
١٤٣- الثقافة في الكويت والغزو العراقي	عبد الله حمد محارب
١٦٢- قراءة في ديوان " قصائد في قفص الاحتلال للشاعرة غنيمة زيد الحرب " نموذج من شعر المقاومة الكويتية"	عبد الستار ضيف
٦٣ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزي الأمريكي بشأن نفط الكويت	ميمونة خليفة العذبي الصباح
٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية و البريطانية (١٨٩٩ -١٩١٣ م)	ميمونة خليفة العذبي الصباح
٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت	نبيل عارف الجردي - علي الدشتي(باحث اعلامي) (البحث باللغة الإنجليزية)
٩٨ - موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير (دراسة ميدانية)	محمد معوض إبراهيم / ياسين طه الياسين
٣٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات	عبد الفتاح القرشي
٧٧ - الاتجاه نحو الدين وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينه من الطلبة الجامعيين في الكويت	نزار مهدي الطائي
١٠٨ - الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي	بشير صالح الرشيدي
١١٦- المهارات الاجتماعية في علاقتها بالقدرات الإبداعية وبعض المتغيرات الديموجرافية لدى طالبات الجامعة	عبد اللطيف محمد خليفة
١١٨- قياس الحرج الموقفي: لدى طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية في المجتمع الكويتي	بدر محمد الأنصاري
١٢٧- الاتجاه نحو بعض وظائف الأسرة الكويتية	عدنان عبد الكريم الشطي
١٣٧- الطفل، المدرسة، التلفزيون: دراسة تحليلية لمحتوى برامج الأطفال في تلفزيون دولة الكويت ودورها في دعم القيم المراد غرسها في طفل المدرسة	محمد محمود العبد الغفور

تابع حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الأبحاث ذات الصلة بدولة الكويت:

١٣٩-	دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي	عويد سلطان المشعان
١٤٢-	نسق المعتقدات حول تدخين السجائر وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت (دراسة مقارنة بين المدخنين وغير المدخنين)	حصة عبد الرحمن الناصر و عبد اللطيف محمد خليفة
١٥٧-	المخاوف المرضية عند طلاب الجامعة الكويتيين	بدر محمد الأنصاري
١٩٢-	التفاؤل والتشاؤم قياسهما وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت	د. بدر محمد الأنصاري
١٠ -	الروابط العائلية ـ القرابية في المجتمع الكويت المعاصر	فهد ثاقب الثاقب
٥٧ -	التغير الاجتماعي في الدول المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	نورة الفلاح
١٠٤ -	اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	فهد عبد الرحمن الناصر
١٢١-	اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة	نضال حميد الموسوي
١٢٥-	تفضيلات الاختيار الزواجي ومعوقاته في المجتمع الكويتي	خالد أحمد مجرن الشلال
١٣٢-	عدم الاستقرار الأسري (دراسة ميدانية مقارنة بين الزوجات المتفرغات (ربات البيوت) والعاملات في المجتمع الكويتي)	هادي مختار رضا
١٤٦-	مظاهر السلوك العدواني لدى طلبة المدارس الثانوية في دولة الكويت (دراسة استطلاعية)	فهد عبد الرحمن الناصر
١٦٦-	الآثار والانعكاسات المتزايدة للأمن الاجتماعي في المجتمع الكويتي	محمد سليمان الحداد
٦٧ -	النفط والنمو الحضري بدولة الكويت - دراسة حضرية	أمل يوسف العذبي الصباح
٧٢ -	خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	عبد الحميد أحمد كليو
١٠٥ -	انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠ (دراسة في الجغرافية السياسية)	جاسم محمد كرم

تابع حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الأبحاث ذات الصلة بدولة الكويت:

١٣٠ -	الآثار الاقتصادية للغزو العراقي (دراسة مسحية تحليلية)	غانم سلطان أمان و فتحي عبد الله فياض
١٥٣-	بعض الأدلة التاريخية والشواهد الجغرافية على استقلال دولة الكويت	فتحي عبد الله فياض
١٧٤-	حجم وأنماط استهلاك المياه بدولة الكويت والعوامل الجغرافية المؤثرة فيها (دراسة تحليلية نقدية في جغرافية الاستهلاك).	غانم سلطان أمان
١٩٢-	"التفاؤل والتشاؤم" قياسهما وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت	بدر محمد الأنصاري
١٩٨-	مستويات المرجعية وتجلياتها التراثية في الشعر الكويتي الحديث	سعاد عبد الوهاب العبد الرحمن
٢٠٣ -	أثر التدريب في سلوك الموظفين كما يراه رؤساء العمل (دراسة ميدانية مقارنة بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة بدولة الكويت)	فهد يوسف الفضالة
٢٠٧ -	تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين طلاب مرحلة التعليم الجامعي بدولة الكويت دراسة وبائية	فريح عويد العنزي و الحسين محمد عبد المنعم
٢١٠ -	العلاقة بين الأمان العاطفي والاستقلال عن المجال الإدراكي لدى أطفال الروضة الكويتيين في ضوء إدراك الأمهات والمعلمات	معصومة أحمد إبراهيم
٢١٧-	سلوك تدخين السجائر لدى طلبة جامعة الكويت: دراسة في شخصية المدخنين	بدر محمد الأنصاري
٢١٨-	مصادر المياه ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية	عبيد سرور العتيبي
٢١٩-	قراءات نقدية في شعرية القصيدة العربية الجديدة في الكويت ملامح من المستويات الأسلوبية والتعبيرية والدلالية والمعنوية.	محمود جابر عباس الجنابي (رحمه الله)
٢٢٦-	وثائق الوقف الكويتية وأهميتها التاريخية ١٢٦٣-١٣٨٢هـ/ ١٨٤٧-١٩٦٣م	فيصل عبدالله الكندري

We can also determine the price of each estate in all areas of Kuwait. If we adopt a comparison we can differentiate cheap and expensive areas. We can also make a comparison to find out the prices in different periods.

The endowment documents refer to the functional structure of Kuwait. We can claim that Kuwait City consisted of three functional sectors, which are the sea front, markets and living areas or quarters.

The endowments also provide us with a lot of information about types of endowment that were widespread in Kuwait. They were various and included building mosques, providing food for the needy people, and other kinds and ways of charitable works.

Finally, it is advisable that we discuss some endowments which distinguished Kuwait. These are al-hadhra (an area surrounded by fence for fishing), and al-boksha (surrounded agricultural lands) which were originated by the inhabitants of Failaka island.

Dr. Faisal Abdulla Alkanderi
Department of History
Faculty of Arts
Kuwait University

Kuwaiti Endowment (Waqf) Documents And Their Historic Importance 1263-1382 A.H./ 1847-1963 A.D.

Summary

This study surveys the endowment (Waqf) documents, which are regarded as the oldest local sources and aims to reveal their historical importance. This study is divided into three parts. In the first part we deal with the definition of science of documents or diplomatik (diplomatique) and explain its importance. This paper also discusses the role of the Muslim scientists in this science, which was known as the science of protasis and muniment. They took the credit for planning its principles and foundations. Later the French scientists made a major contribution to it. This study also applies the principles and foundations of this science to the Kuwaiti endowment (waqf) documents that are in our hands.

The second part of the study tackles the clarification of the philology of endowment (waqf) terminology in order to explain the linguistic phenomena and the development of words and expressions used in it. In addition, this study is also concerned with the knowledge of writing tools such as ink, paper, paleography and sigillography.

In the last part, we shall talk about the historical importance of the endowment documents and wills. One can claim that they help us to find out the names of judges and their tenure in these posts. We can say that Al-Adsany family tenured the post of judiciary for a period of 178 years.

Meanwhile, the Shiaa judges also had a share in the Kuwaiti endowment documents. Two Shiaa judges were mentioned: Sheikh Mohammed al-Mahdy al-Moosawy and Sheikh Ibrahim bin Mohammed al-Mazeedy who both served the Shiite community.

Regarding the social aspects: the endowment documents acquaint us with the social structure of the Kuwaiti society. Observing the names of the creator of endowment (donor), witnesses and supervisors, gives us clear indications of the families that existed at that time. endowments are the only source in recognising the old living quarters (districts) and the names of the people who lived there.

The endowment documents provide us with a rich material about the classes of Kuwaiti society, al-Sabah family, merchants who were different according to the level of their wealth, the public, slaves, and finally the Shiites.

The endowment documents shed light on the economic aspects of Kuwait's early society. Through these endowments three different currencies were circulated and recognised in Kuwait, the qiran which is a small sized silver Persian coin, Austrian Maria Teresa riyal which was circulated for a long period of time and coincided with rupees for some time.

The Author:

Dr. Faisal Abdulla Ahmed Alkanderi

- Ph.D. Ottoman History, Manchester University, UK. 1993.
- Associate Professor, Department of of History, Kuwait University from (1993-now).
- Editorial Board: Annals of the Arts and Social Sciences, Kuwait University (2000-2004).
- Chief Editor: Arab Journal for The Humanities, Kuwait University (2003-now)

Publications

Articles:

1 - An Article in English: "Salman Reis and His Report of 931/1525 h", Arab Historical Review For Ottoman Studies, No 7-8, Oct 1993, Tunisia (Zaghouan) pp 103-126.

2 - 'Abdl-Rahim al-'Abbasi, "Minah Rabb al-Bariyya fi feth Rodos Al-Abiyya" Annals of the Faculty of Arts, Kuwait Univ., vol XVIII, Monograph 122, 1997-1998.

3 - Piri Reis: The Ottoman Navigator, Kuwait Geographic Society, Issue 234, Kuwait, November 1999.

4 - The Ottoman fermans, Annals of Arts and Social sciences, Kuwait Univ. vol. XXI, Monograph 155, 2000-2001.

5 - An Article in Arabic: Kuwaiti Women Participation in Charity and Social Welfare in the Light of Waqf Documents from: 1263-1348h. / 1847-1930", Arab Journal for the Humanities, Kuwait Univ., Issue no 78, Spring 2002, pp 11-39.

6 - The Ottoman Campaign against al-Hasa in 1871: from the Ottoman Documents, The Gulf and Arabian Peninsula Center, Kuwait Univ, 2003.

Monograph 226

Kuwaiti Endowment (Waqf) Documents And Their Historic Importance 1263-1382 A.H./ 1847-1963 A.D.

Dr. Faisal Abdulla Alkandari
Department of History - Faculty of Arts
University of Kuwait